



البحث العلمي في القانون دليل تعليمي

رشاد توام



البحث العلمي في القانون دليل تعليمي

رشاد توام

الطبعة الأولى: كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت، بيرزيت، 2015.

الطبعة الثانية: دار الشامل للنشر والتوزيع، نابلس وعمان، 2017.

الطبعة الثالثة: مركز قرار لأبحاث الشأن العام، البيرة، 2026.

يُحظر نشر هذا الكتاب أو ترجمته، كلياً أو جزئياً، أو تخزينه في أي نظام لاسترجاع المعلومات، أو نقله أو نسخه أو إعادة إنتاجه بأي وسيلة أو بأي طريقة، سواء كانت إلكترونية أم ميكانيكية. بما في ذلك التصوير أو التسجيل أو غير ذلك، إلا بموافقة خطية مسبقة من المؤلف. وكل مخالفة لذلك تُعرض مرتكبها للمساءلة القانونية.

No part of this book may be published, translated, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or using any other from without acquiring the written approval from the author. Any unauthorized use of this publication may result in legal action.

مصدر صورة الغلاف: www.ts1spa.com

صور clip art المستخدمة في التصميم الداخلي من عدة مصادر إلكترونية، تعذر توثيقها تفصيلاً؛ نظراً لكثرتها في ضوء المحددات الشكلية التي تفرضها طبيعة تصميم الكتاب.

تصميم الكتاب: المؤلف.

Twam, Rashad

البحث العلمي في القانون: دليل تعليمي / رشاد توام. / Research in Law: An Instructional Guide /

Rashad Twam.

Al-Bireh: QARAR Center for Public

Affairs Research, 2026.

Third Edition.

توام، رشاد

البيرة: مركز قرار لأبحاث الشأن العام، 2026.

الطبعة الثالثة.

178ص. 24*16.5 سم

الواصفات: 1. مناهج البحث. 2. دراسة وتعلم. 3. دليل تعليمي.

4. الكتابة الأكاديمية. 5. القانون.

Copyright © 2015, 2017, 2026

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف | All rights reserved by the author

ISBN: 978-9950-8620-0-5

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتيهاها الناشر.

فلسطين، البيرة

ص.ب. 3550، البيرة - فلسطين

هاتف: 00970 2 292 38 91

البريد الإلكتروني: info@qararcenter.org

الموقع الإلكتروني: www.qararcenter.org

مركز قرار لأبحاث الشأن العام
QARAR Center for Public Affairs Research



البحث العلمي في القانون دليل تعليمي

رشاد توام

كتاب مُحَكَّم علمياً وفقاً لأصول التَّحْكِيم السَّرِّي
الخارجي. صدرت طبعته الأولى عام 2015 عن كَلِيَّة
الحقوق والإدارة العامَّة في جامعة بيرزيت، فلسطين.

الطبعة الثالثة (منقحة) 2026

«إِذَا أَرَدْتَ أَلَّا تُنْسَخَ، حَالِ وَافَتَكَ الْمَنِيَّةُ، فَإِمَّا أَنْ تَكْتُبَ
شَيْئاً يَسْتَحِقُّ الْقِرَاءَةَ، وَإِمَّا أَنْ تَفْعَلَ شَيْئاً يَسْتَحِقُّ الْكِتَابَةَ».

بنجامين فرانكلين

مقدمة الطبعة الثالثة

تأخرت في إصدار هذه الطبعة، فهي وإن كانت الثالثة من حيث الترتيب، إلا أنها الأولى من حيث طبيعتها الإلكترونية. لقد كان الطلب كبيراً على طبعة إلكترونية خلال فترة الحجز الصحي والتعليم عن بعد أثناء انتشار وباء كوفيد-19، ولاحقاً خلال حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، غير أن أملي بأن يكون لدي الوقت لتطوير طبعة مزيدة ومطورة، حال دون تلبية ذلك الطلب مبكراً. وفي المحصلة، أجد نفسي اليوم أدفع للنشر بطبعة مطابقة للطبعة الثانية باستثناء بعض التقييدات الضرورية.

وزعت الطبعة الأولى داخل فلسطين، ووزع قسم من نسخ الطبعة الثانية في بلدان عربية عبر معارض كتب دولية شارك فيها ناشرها، وآمل أن تحظى هذه الطبعة، بحكم طبيعتها الإلكترونية والمجانية، بانتشار عالمي. ومن بين جمهور هذا الكتاب، أجد نفسي فخوراً بحظوته لدى أسرانا البواسل الذين أهديتهم طبعته الثانية؛ فكلما التقيت صدفة بأسير محرر، سارع إلى القول بأنه يعرفني من هذا الكتاب. ومع إعلانني عبر إحدى وسائل التواصل الاجتماعي عن التحضير لإصدار الطبعة الثالثة، طلباً لأقترحات الجمهور حول أية مسائل تقتضي التقييد أو التوضيح، كتب أحدهم معلقاً:

«لهذا الكتاب معي حكاية... كان مرجعنا الأساسي لدراسة مناهج البحث العلمي مع الدكتور والقائد الوطني مروان البرغوثي في جامعة السجون التحررية في هد[ا]ريم. أدخلنا منه عشرات النسخ في السجن على مدار سنوات حتى نفذت طبعته الأولى، فأتت الطبعة الثانية مهداة للأسرى في لفته طيبة غمرتنا دفئاً. وكان من أوائل الكتب التي حرصت على اقتنائها بعد التحرر، وهو على يميني دائماً في دراسة الدكتوراة».

سعيد بهذه الشهادات، ولا سيما أنها تأتي من دارسين للعلوم السياسية، بما يؤشر على عموم فائدة الكتاب. وعدم اقتصارها على الدارسين والمشتغلين في حقل القانون. وسعيد أيضاً بأن تكون هذه الطبعة أولى منشورات مركز قرار لأبحاث الشأن العام الذي أتشرف بإدارته. وإذ يقدمه المركز هدية لجمهوره وعموم الطلبة والباحثين، بمناسبة إطلاق موقعه الإلكتروني، فإن أملي من الله أن يتقبل هذا الكتاب، صدقة جارية لـ «علم يُنتفع به» عن روح والدين يدعو لهما ابنهما بالرحمة!

د. رشاد توام

البيرة، آب/ أغسطس 2026

مقدمة الطبعة الثانية

وأنا أدفع للباحثين وطلبة البحث العلمي بهذه الطبعة الجديدة، يتملّكني شعور بالاعتزاز تجاه الإقبال على إنفاذ الطبعة الأولى خلال فترة قصيرة. وإنّي لأفسّر هذا الإقبال -بالضرورة- بصحّة الافتراض الذي قامت عليه فكرة هذا الدليل في الأساس: «الفنّ في خدمة العلم» وفعاليّة الذاكرة البصريّة في «التعلّم» الحديث.

وفي هذا السياق، فإنّ من بين ألف نسخة نفذت خلال عامين، هناك نحو ثلاثين نسخة كان لها بالغ الأثر في نفسي. وهي النسخ التي اخترقت -رِزماً ومُفرّقة- سماكة جدران سجون الاحتلال الإسرائيليّ لفائدة أسرانا البواسل، بناءً على طلبهم. وإنّي في هذا الموقف، لا يسعني إلّا أن أهديهم هذه الطبعة؛ عرفاناً بدورهم في حراسة آخر معاقل كرامتنا الوطنية.

كنتُ وعدتُ في مقدّمة الطبعة الأولى أن تكون الطبعة التّالية موسّعة ومزيدة، لكنّ ظرف النّفاذ المبكّر والمفاجئ، ومشاركة الفصل الدراسيّ على البدء، حال دون الإيفاء بذاك الوعد. وقد اقتصرّت التعديلات في هذه الطبعة الجديدة على تنقيحها وتصويب الأخطاء اللّغويّة والشّكليّة التي تضمّنتها الطبعة الأولى. وإنّي -في هذا الصّدّد- ممّن لطلبتني في جامعة بيرزيت على الملاحظات التي قدّموها لي بخصوص الطبعة الأولى. وعلى أمل أن يكون هناك طبعة ثالثة، مطوّرة ومزيدة، فإنّي أدعو مستخدمي هذا الدليل

إلى التّواصل معي لإبداء أيّة ملاحظات من شأنها تطوير الدليل أو تبسيط استخدامه بشكل أفضل.

ختاماً، لا أنسى أن أشكر الزملاء أساتذة القانون في الجامعات الفلسطينيّة الذين اعتمدوا هذا الدليل كمقرر ومنهاج لمساقات البحث العلميّ وحلقات البحث لدرجتي البكالوريوس والماجستير. وإنّي أقدر ثقتهم بأبلغ تقدير، وأرحّب بأيّة ملاحظات من شأنها إثراء هذا الدليل في طبعته القادمة. كما أعبر عن سعادتي بصدور هذه الطبعة عن «دار الشّامل للنّشر والتّوزيع» (نابلس، فلسطين)، حديثة العهد -كبيرة الطّموح، على أمل أن يتجاوز انتشار هذه الطبعة حدود الوطن إلى الدّول العربيّة الشّقيقة. كما أكرّر شكري لكلّيّة الحقوق والإدارة العامّة بجامعة بيرزيت على نشرها الطبعة الأولى، التي لولا تحفيزها ما كان لهذا الدليل أن يخرج إلى حيّز الوجود ابتداءً.

رشاد توام

القدس، أيلول / سبتمبر 2017

(مكنزمات) التدريب في تدريس هذا المساق ذي الطبيعة الخاصة، الأقرب لمحتوى فلسفة التدريب منه للتعليم التقليدي. وانطلاقاً من ذلك كانت الحاجة إلى تطوير مادة تدريبية بصرية، ومن هنا جاءت فكرة محتوى هذا الدليل التعليمي.

تشكلت النواة الأولى للدليل، على شكل «شرائح عرض»، أثناء عملي في جامعة الخليل، مستفيداً من فلسفة التعليم القانوني «الإكلينيكي» الذي تقوم عليه أساساً العيادات القانونية (بصفتي منسق العيادة القانونية في الجامعة آنذاك)؛ وتطورت النواة لاحقاً أثناء عملي في جامعة الاستقلال (الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية)، باضطلاعني بتدريس مساق حلقة بحث في القانون (مشروع التخرج)، ومستفيداً من عملي كمنسق لعمادة البحث العلمي في الجامعة آنذاك.

بالتوازي مع هذا المسار الزمني، كنت قد بدأت بتدريس البحث العلمي القانوني في كلية الحقوق والإدارة العامة بجامعة بيرزيت (إضافة إلى الإشراف على إخراج منشورات الكلية)، حيث بلورت الفكرة تماماً، وأنجز الجزء الأكبر من مادة الدليل؛ بتشجيع وإسناد من الدكتور عاصم خليل، عميد الكلية، ومؤلف كتاب «منهجية البحث القانوني وأصوله: تطبيقات من النظام القانوني الفلسطيني»، الكتاب الذي أسس عليه

أن يتحرك إلى غير وجهة يقصدها بعينها، دون موعد متوقع لوصوله، يسلك أيّ طريق كانت، ولا يقصد أي هدف محدد؛ هذا هو حال المشتغل في «العلم» على غير «علم» في أسس البحث «العلمي». المنهجية العلمية هي منهجية حياة قائمة على التخطيط المسبق والتفكير المنطقي، وأبعد ما تكون عن الارتجالية والعشوائية.

تأخر طرح مساقات مستقلة متخصصة في البحث العلمي حتى الثلث الأخير من القرن المنصرم، وعقب ذلك صدرت جملة من المؤلفات المتخصصة، لم تراعى في أغلبها خصوصية هذا الموضوع الأقرب للفن منه إلى العلم، فتشابهت منهجية إعدادها مع منهجية التأليف العام، وجاءت على شكل نصوص تنظيرية طويلة، كلما استرسل القارئ بقراءتها تشتت أكثر؛ فعلى الرغم من القيمة العلمية للمعلومات التي تحتويها، إلا أن أسلوب إخراج المعلومة لم يرتقِ إلى مستوى المعلومة ذاتها، من جهة ربطها بالمهارة التي تُعدّ جوهر البحث العلمي الذي يقوم على مقاربات بين العلم والفن.

عندما أُسند إلي، لأول مرة، تدريس البحث العلمي في القانون، تزامن ذلك وقيامني بتحضير مادة تدريبية حول منهجية إعداد الاستشارة القانونية (التي تُعتبر إحدى صور مخرجات البحث القانوني)، فكان مفاد الفكرة: محاولة الاستفادة من آليات



جزء مهم من مادة الدليل الأولية.* وإني لأشكره على مراجعته لمخطوط الدليل، وملاحظاته القيمة التي أبداهها عليه، قبل عرضه للتحكيم السري الخارجي. كما كان لممارستي العمل الاستشاري الحكومي (مكتب وزير العدل، والمعهد القضائي الفلسطيني) أثر مهم في تعزيز الجوانب التطبيقية في هذا الدليل، وكانت مادته (الآخذة بالتطور) رقيقاً لا أنفك عن العودة إليه للاستعانة به أحياناً، ولتطويره أحياناً أخرى. وبالنتيجة، كان لعملي في جميع المؤسسات التي ذكرت فضل بأن أصل في مادة الدليل إلى هذا الشكل الذي بين أيديكم الآن.

«الفن في خدمة العلم»، يأتي هذا الدليل التعليمي، بشكله الفريد من نوعه بالتأسيس على هذه المقاربة الفلسفية (الشخصية ربما!)، مراهناً على فعالية الذاكرة البصرية في التعليم، وهو ما يتفق مع نتائج الأبحاث العلمية الحديثة بهذا الخصوص. وقد قيل قديماً: «صورة خير من ألف كلمة»!

من حيث التصميم، لم يقتصر هذا الدليل على الصور وحدها، وإنما شمل أيضاً أشكالاً توضيحية ونصوصاً ومواضيع للنقاش. وشمل من حيث المضمون مفاهيم ومقاربات أساسية حول البحث العلمي، كتمهيد عام (الوحدة الأولى)؛ ومراجعة لجملة من المعارف الأساسية في التشريع والقانون التي يحتاج الباحث لإدراكها قبل

* إضافة إلى هذا الكتاب، استعان المؤلف في إعداد الدليل بعدد من المراجع المهمة في البحث العلمي، إلى جانب خبرته الشخصية. وفي هذا السياق، يُرجى الانتباه إلى أن توثيق مادة الدليل (الأفكار) جاء بشكل غير تقليدي (أرقام / رموز داخل إطارات)، ولا يعتبر مثلاً يقتدى به في توثيق الأبحاث العلمية؛ وإنما تم ابتكار هذه الطريقة لتتلاءم مع طبيعة تصميم هذا الدليل، وفي الوقت ذاته، الالتزام بالأمانة العلمية. كما تضمن الدليل (بخصوص بعض المواضيع) إحالات إلى كتاب الدكتور خليل، سابق الإشارة، لغايات التوسع في التوضيح.

الشروع في البحث العلمي (الوحدة الثانية)؛ ومهارات أساسية متنوعة، يتوجب على الباحث إتقانها مراعاةً لقواعد البحث العلمي وأساليبه (الوحدة الثالثة).

ذلك فيما أفردت الوجدتان الرابعة والخامسة لتناول موضوعين دقيقين في صلب البحث العلمي القانوني: الإشكالية البحثية والمنهجية العلمية بمعناها الضيق. لتأتي - ختاماً - الوحدات الثلاث الأخيرة لتركز على أبرز صور مخرجات البحث العلمي القانوني: الاستشارة القانونية (الوحدة السادسة)؛ البحث القانوني الأكاديمي (الوحدة السابعة)؛ والتعليق على نص قانوني، والتعليق على قرار قضائي (الوحدة الثامنة).

وهنا، حري بنا الإشارة إلى أن تقسيم محتوى هذا الدليل لا يتفق على الدوام مع خط سير المساق زمنياً، بل يتطلب من المستخدم (المدرس / الدارس) التناوب ما بين الوحدات، وفقاً للخطة الدراسية / التدريبية التي يصممها المدرس / المدرب. كما يقع على عاتق المدرس عبء الموازنة بين آلية تناول محتويات الدليل ومستوى الدرجة الأكاديمية للمساق (بكالوريوس أو دراسات عليا).

وبالإضافة إلى مادة الشرح، تم تضمين الدليل مجموعة من التمارين العملية التي توزعت ما بين تمارين صفية وبيئية، إضافة إلى تمارين لغايات النقاش داخل قاعة الدرس. كما ضُمن في

** كان من المخطط له تضمين هذا الدليل خطة مقترحة لتدريسه، على شكل ملحق، إلا أنه تم التراجع عن الفكرة خشية أن يؤثر ذلك على توجه مستخدم الدليل في التعااطي معه وفقاً لحاجته بالمقام الأول. ذلك إلا أن المؤلف يُرحب بمن يتواصل معه طلباً للخطة الدراسية التي يستعملها في التدريس.



نهاية كل وحدة اختبار معارف ذاتي يفترض بالطالب / المستفيد الإجابة عليه ذاتياً أولاً، وخلال النقاش مع المدرس تالياً. وفيما يتعلق بصور مخرجات البحث العلمي القانوني، ضمن الدليل نموذجاً تطبيقياً لكل نوع من صور المخرجات*. وبالإضافة إلى ذلك كله، فقد راعى الدليل البيئة القانونية الفلسطينية، فأعطاهما نوعاً من الخصوصية، سواء من حيث الشرح أو الأمثلة التطبيقية.

إن هذا الدليل وإن كان يستهدف أساساً تعليم الطلبة، إلا أنه يصلح للاستعانة به من قبل سواهم أيضاً، محاضرين وباحثين، وبالأخص في المسائل الشكلية، وفي مراجعة البحث وإخراجه فنياً. كما لا تقتصر الاستفادة منه على المشتغلين في حقل القانون، بل تتعدى ذلك إلى بقية العلوم الاجتماعية الأخرى، وبالأخص حقل العلوم السياسية والإدارة العامة اللذين ترعاهما أيضاً كلية الحقوق والإدارة العامة بجامعة بيرزيت، إلى جانب حقل القانون.

ومن الجدير بمكان الإشارة إلى أن الدليل ركز في نسخته الحالية على الجوانب التقنية في البحث العلمي، إضافة إلى تنمية المهارات

* سيلاحظ مستخدم الدليل أنه قد تتضمن جملة من الإطارات المتخصصة بالتعريفات، التنبهات والمؤثرات وغيرها. كما سيلاحظ إطارات / رموز خاصة بتطبيقات عملية يقع عبء تفعيلها على عاتق أستاذ المساق. وإلى جانب كل ما ذكر، وما سيلاحظ في الدليل من أفكار غير تقليدية في التعليم والتأليف، هناك بعض الأفكار غير قابلة للتطبيق ضمن الشكل المطبوع الذي يخرج به هذا الدليل، ولذلك فمن المأمول إعادة إصدار هذا الدليل، طبعة محدثة ومطورة، على شكل برنامج إلكتروني تفاعلي. عندها سيكون بإمكان المستفيد تشغيل مقاطع فيديو تعليمية مباشرة، وسيكون بإمكانه أيضاً معاينة جملة من التطبيقات التي ستوفر على شكل ملحقات بتنسيقات «الوسائط المتعددة». وربما الأهم من ذلك هو عرض محتوى الدليل بشكل أقرب إلى شرائح العرض المتحركة، بشكل يضيق من دور وجهه المدرس.

المرتبطة بالبحث العلمي؛ وذلك تجاوزاً مع ما تلمسه المؤلف خلال التدريس من حاجة لدى الطلبة، وفجوة ضعف يتوجب جسرهما، في ظل عدم وجود مواد تعليمية خاصة بهذه الجوانب. ذلك إلا أن التركيز على الجوانب التقنية لم يعنِ إغفال الجوانب الأخرى التي تم تناولها بالقدر الذي يستوعبه محتوى دليل تعليمي، وتستوعبه تقنية التعليم بالصورة والشكل، على النحو القائم عليه هذا الدليل.

ختاماً، لا يسعني إلا أن أشكر كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت على نشرها لهذا الدليل، ومرامتها على نجاحه، رغم مخالفتها لتقليدية التأليف. والشكر موصول لطلبتي في مختلف الجامعات التي درست فيها، على دورهم المهم في حثي على تطوير هذا الدليل، حيث كان لتفاعلهم مع مادته الأولية أثر مهم في تطويرها وتعزيزها بناءً على حاجاتهم. كما أشكر المحكمين السريين على جهودهم في مراجعة الدليل، ويسعدني أن أختتم باقتباس من أحد تقارير التحكيم، وصف المحكم فيه الدليل بأنه «كتاب تدريسي أصيل وبامتياز، وهو ثورة على الكتب التقليدية»!

رشاد توام

بيرزيت، شباط/ فبراير 2015



قائمة المحتويات

61	التوثيق العلمي	6-3	الوحدة الأولى	13	مفاهيم ومقاربات أساسية في البحث العلمي
84	المعايير الشكلية لتضيد النص وتنسيقه	7-3	1-1	14	البحث العلمي والبحث القانوني
91	العرض الشفوي والتغلب على الرهبة	8-3	2-1	15	الباحث القانوني
95	الوحدة الرابعة		3-1	16	المنهجية العلمية بمعناها العام
	إشكالية البحث		4-1	18	صور مخرجات البحث القانوني
96	ماهية إشكالية البحث	1-4	5-1	20	المراحل الأساسية للبحث
98	صور إشكالية البحث	2-4	6-1	22	الأمانة العلمية
99	تحديد إشكالية البحث	3-4	الوحدة الثانية	25	معارف أساسية في التشريع والقانون وأثرها على البحث
107	الوحدة الخامسة		1-2	26	عناصر التشريع
	المنهجية العلمية القانونية بمعناها الضيق		2-2	27	الموروث التشريعي
108	تعريف المنهجية بمعناها الضيق	1-5	3-2	28	الهرمية التشريعية
109	المنهج التأصيلي (الاستقرائي)	2-5	4-2	32	السياسة التشريعية
110	المنهج التحليلي (الاستنباطي)	3-5	5-2	33	الأنظمة القانونية
111	المنهج التاريخي	4-5	6-2	34	المذاهب القانونية
112	المنهج المقارن	5-5	7-2	35	تفسير النصوص القانونية
115	الوحدة السادسة		الوحدة الثالثة	43	مهارات أساسية في البحث
	صور مخرجات البحث القانوني (أ): الاستشارة القانونية		1-3	44	البحث عن المعلومات القانونية في مصادرها المادية
116	ماهية الاستشارة القانونية	1-6	2-3	48	استعمال دفتر الملاحظات
120	آلية طلب الاستشارة القانونية ودواعيه	2-6	3-3	49	أنظمة تخزين المعلومات والاستدلال عليها
121	علاقة المستشار بطالب الاستشارة	3-6	4-3	52	تقنية الخريطة الذهنية
122	خطوات العمل على إعداد الاستشارة	4-6	5-3	54	فن الكتابة القانونية الأكاديمية
123	عناصر البناء الشكلي للاستشارة	5-6			

الوحدة السابعة		
صور مخرجات البحث القانوني (ب): البحث القانوني الأكاديمي		
137		
138	أشكال الأبحاث القانونية الأكاديمية	1-7
139	تعريف مشروع البحث وتمييزه عن الخطة	2-7
140	عناصر البناء الشكلي لمشروع البحث	3-7
153	تقسيم الخطة ومتم البحث	4-7
157	مراحل إعداد البحث الأكاديمي (مراجعة واستشراف)	5-7
158	مراجعة البحث	6-7

الوحدة الثامنة		
صور مخرجات البحث القانوني (ج): التعليق على نص قانوني وقرار قضائي		
161		
162	التعليق على نص قانوني	1-8
167	التعليق على قرار قضائي	2-8
الحواشي وقائمة المراجع		
173		
174	الحواشي	
176	قائمة المراجع	
177	شهادة تحكيم الكتاب	
178	منشورات المؤلف	

1

الوحدة الأولى

مفاهيم ومقاربات أساسية في البحث العلمي

البحث العلمي في القانون : دليل تعليمي

رشاد توام

التعريف

البحث العلمي

«الأسلوب المنظم في

جمع المعلومات

وتدوين الملاحظات

والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات

باتباع أساليب ومناهج علمية محددة

بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو تحديثها

ومن ثم التوصل إلى بعض القوانين والنظريات

والتنبؤ بحدوث مثل هذه الظواهر

والتحكم في أسبابها.»

المنهجية
(بمعناها العام)

خطوات البحث
العلمي

المنهجية
(بمعناها الضيق)

الهدف من البحث

1/1

البحث القانوني

بحث علمي في حقل القانون

عناصر البحث القانوني



2/1

نقاش

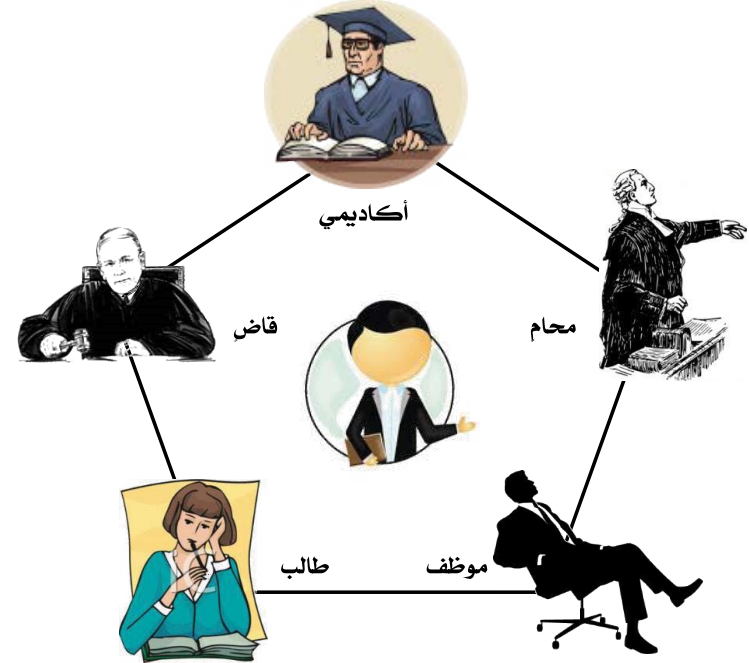
إضاءة سريعة

البحث العلمي
بين العلوم
الطبيعية والعلوم
الاجتماعية

- علاقة العناصر
- دقة التنبؤ

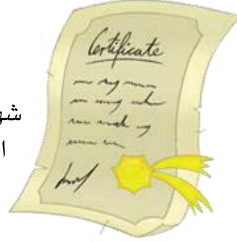
3/1

الهوية



المؤهل الأكاديمي

شهادة أكاديمية في
القانون/ الحقوق



نقاش

إضافة سريعة

- الملكية القانونية؛
- الإيمان بقيمة البحث العلمي؛
- سعة الاطلاع؛
- الأمانة العلمية؛
- النباهة والدقة؛
- الموضوعية والحياد؛
- الطاقة الخلاقة والابتكار؛
- الصبر والجلد؛
- المصادقية والاعتراف بالخطأ؛
- التفكير النقدي؛
- حسن إدارة الوقت؛
- إتقان عدد من اللغات.

الصفات والمهارات
الأساسية الواجب
توفرها في الباحث
القانوني المنتزم
والمتميز

المنهجية العلمية بمعناها العام

6/1

تعريف

البحث هو «عملية تراكمية للمعرفة، تبدأ من بروز إشكالية، نظرية أو عملية، وحتى حلها».

تعريف

المنهجية هي آلية ضبط عملية الوصل بين نقطة الانطلاق (إشكالية البحث) ونقطة الوصول / الهدف (حل الإشكالية).

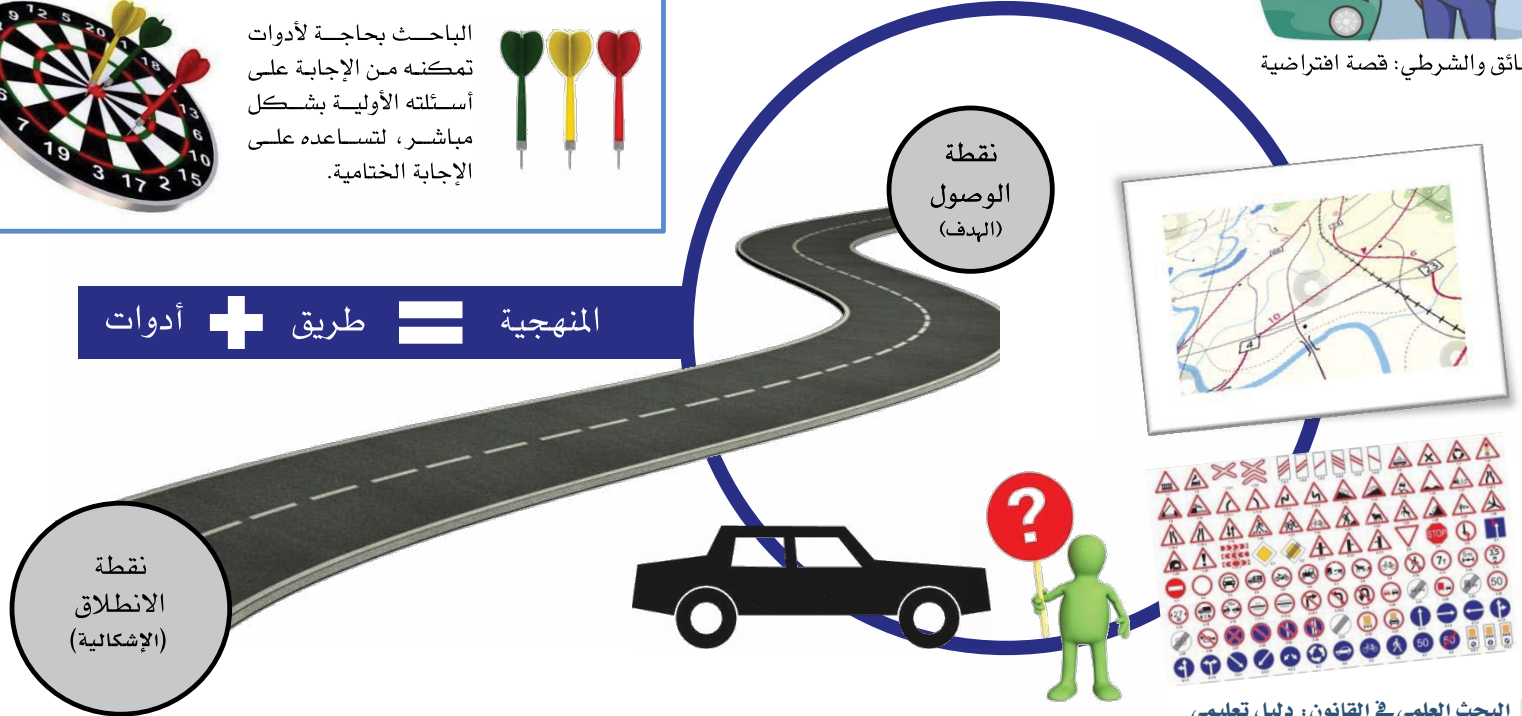


السائق والشرطي: قصة افتراضية

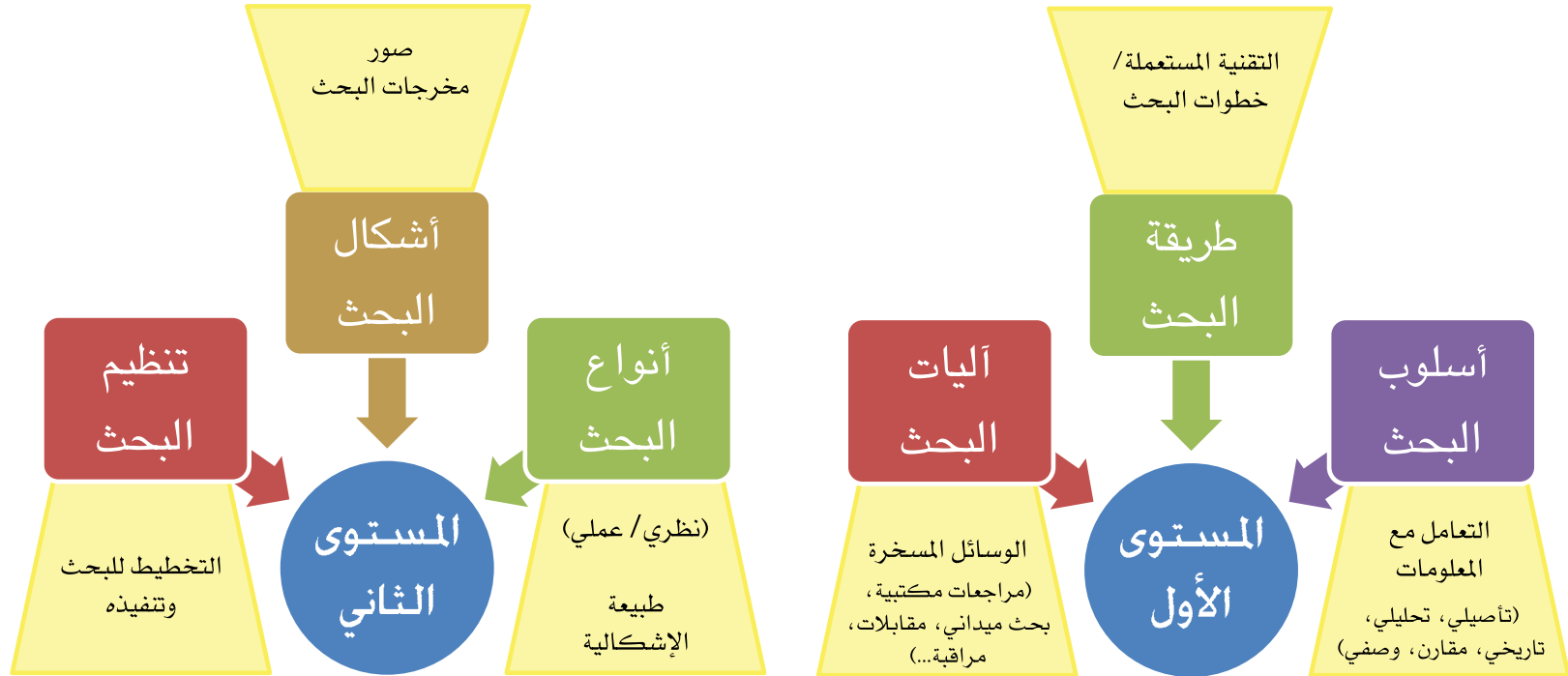


الباحث بحاجة لأدوات تمكنه من الإجابة على أسئلته الأولية بشكل مباشر، لتساعده على الإجابة الختامية.

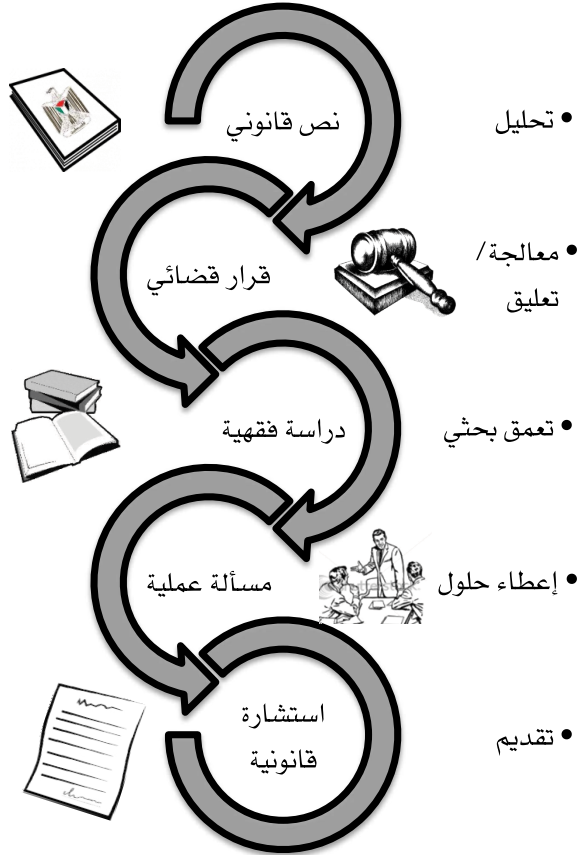
المنهجية = طريق + أدوات



مفاهيم متعددة لمصطلح المنهجية



بحكم اتباع مخرجات البحث القانوني المعايير الموضوعية ذاتها، فبالإمكان تأسيس بعضها على البعض الآخر.



تختلف منهجيات الكتابة القانونية وتقنياتها باختلاف صور المخرجات، لكنها تشترك جميعها في فكرة واحدة، وهي فكرة الكتابة وفق خطة وطريقة محددين. وبإمكان كل منها تدعيم الأخرى أو البناء على إحداها لتحقيق الأخرى.

تتبع مختلف صور مخرجات البحث القانوني ذات المعايير الموضوعية، إلا أنها تختلف في المعايير الشكلية التي تميز كل صورة عن أخرى.

مقاربة مجازية بين البحث العلمي و«صنع الكعك»!



خصصت الوحدة السادسة للاستشارة القانونية،
فيما خصصت الوحدة السابعة للبحث القانوني
الأكاديمي، أما الوحدة الثامنة فخصصت للتعليق
على نص قانوني والتعليق على قرار قضائي.



البحث الأكاديمي



التعليق على قرار قضائي

لمحة سريعة حول أبرز صور المخرجات



التعليق على نص قانوني



الاستشارة القانونية

المراحل الأساسية للبحث

البحث الأولي

تأطير البحث من خلال تحديد عناصره الواقعية؛ لغرض: تحديد الإشكالية البحثية.

البحث المتخصص

تحديد القواعد القانونية ذات العلاقة؛ لغرض: معرفة رأي القانون بالموضوع.

تطبيق القانون على الوقائع

تطبيق القواعد القانونية على العناصر الواقعية؛ لغرض: معرفة حل الإشكالية على ضوء ما ورد في القانون، أو ما يتوجب على المشرع مراعاته في تعديل القانون.



ما هي الإشكالية؟



التفتيش والتنقيب



ما رأي القانون؟



التصنيف والتنظيم



ما هو حل الإشكالية على ضوء ما ورد في القانون؟



التحليل والتطبيق

استعراض موجز لمراحل البحث الأكاديمي



- الالتزام بالمنهجية العلمية.
- التوثيق العلمي.

التمييز بين
البحث العلمي
والتأليف الحرّ

- تطوير الملكية القانونية.
- حاجة طالب القانون إليه.
- حاجة العمل المهني إليه.

أهمية البحث
العلمي القانوني

الأمانة العلمية

«المعرفة العلمية لا تشكل أساساً للقيم، فعالم القيم مستقل، ولا يركز إلى العلم ولا يحتاج إلى المعرفة العلمية ولا يتخذ منها». «إن مقاصد الإنسان التي تجسدها أعماله لا تصدر عن معرفته بل عن إرادته». يشعياهو لبيوفيتش

10/1

تصنيف أبرز أشكال انتهاكات الأمانة العلمية

الغش	الخداع والتضليل	انتهاك حقوق الملكية الفكرية (حق المؤلف)
أي مساس بسلامة البيانات ودقتها من تلفيق وتزييف وسواهما.	تعتمد انتهاك «قوانين التحليل المنهجي السليم ومعالجة البيانات»، والترجمة غير الدقيقة.	

نقاش

إصدارات سرية

«الثقة» مبتغى الأمانة العلمية

■ ثقة الباحثين بعضهم ببعض.
■ ثقة المتلقين بالباحثين.

«الجريمة لا تفيد في العلم»

■ تراكمية العلم.
■ التحكيم.

علاقة الأمانة العلمية بحق المؤلف

■ أبعاد العلاقة.
■ الإطار الناظم.

التعليم الأكاديمي للأخلاق تحقيقاً للأمانة العلمية

■ الإمكانية
■ الجدوى

أثر بيئة البحث العلمي على الأمانة العلمية

■ العلم كمهنة.
■ التمويل المشروط.

«تجارة الأبحاث الأكاديمية»

■ الأشكال
■ المخاطر

الوقوع في الخطأ، وانتهاك الأمانة العلمية دون قصد

■ الماهية
■ الآثار

المعايير



11/1



السؤال الثاني:

ضع رمز الإجابة الصحيحة في الخانة المخصصة له فيما يلي:

1	يقصد بهذا المفهوم لمصطلح المنهجية آلية التعامل مع المعلومات باستخدام إحدى المنهجيات بمعناها الضيق:	
الخيارات	أ- أسلوب البحث	ب- تنظيم البحث
	ج- آليات البحث	د- أنواع البحث

2	الترتيب السليم لمراحل البحث التالية: "A - البحث المتخصص، B - البحث الأولي، C - البحث التطبيقي" هو:	
الخيارات	أ- $(B \leftarrow A \leftarrow C)$	ب- $(A \leftarrow C \leftarrow B)$
	ج- $(C \leftarrow A \leftarrow B)$	د- $(A \leftarrow B \leftarrow C)$

السؤال الثالث:

أجب عما يلي:

1 - ما العلاقة بين «البحث» و«المنهجية»؟ أيهما جزء من الآخر؟

2 - وضع الفرق بين «الغش» و«الخداع والتضليل»، مع التوضيح بمثال.

السؤال الأول:

أجب بـ"صح" أو "خطأ" عن العبارات التالية، وصحح العبارة الخاطئة منها:

1	هناك نوعان مختلفان كلياً من البحث: البحث العلمي والبحث القانوني.	
	تصحيح الخطأ:	

2	يرتبط نوع البحث، وتصنيفه إلى «بحث نظري» أو «بحث عملي» بالمنهج بمعناه الدقيق المراد استخدامه في البحث.	
	تصحيح الخطأ:	

3	الاستشارة القانونية هي إحدى المنهجيات القانونية الأساسية (بالمعنى الضيق).	
	تصحيح الخطأ:	

2

الوحدة الثانية

معارف أساسية في التشريع والقانون وأثرها على البحث

البحث العلمي في القانون : دليل تعليمي

رشاد توام

عناصر التشريع

المذكرتان الإيضاحية والتفسيرية

2/2

المذكرة
الإيضاحية

تقدمها الجهة المقترحة (أو جهة الصياغة) للبرلمان مرفقة بمشروع القانون لتبرير أهميته وهدفه وأثره على الأوضاع القائمة. ينتهي دور المذكرة بإصدار التشريع، وفي جميع الأحوال ليس لها قيمة إلزامية.

المذكرة
التفسيرية

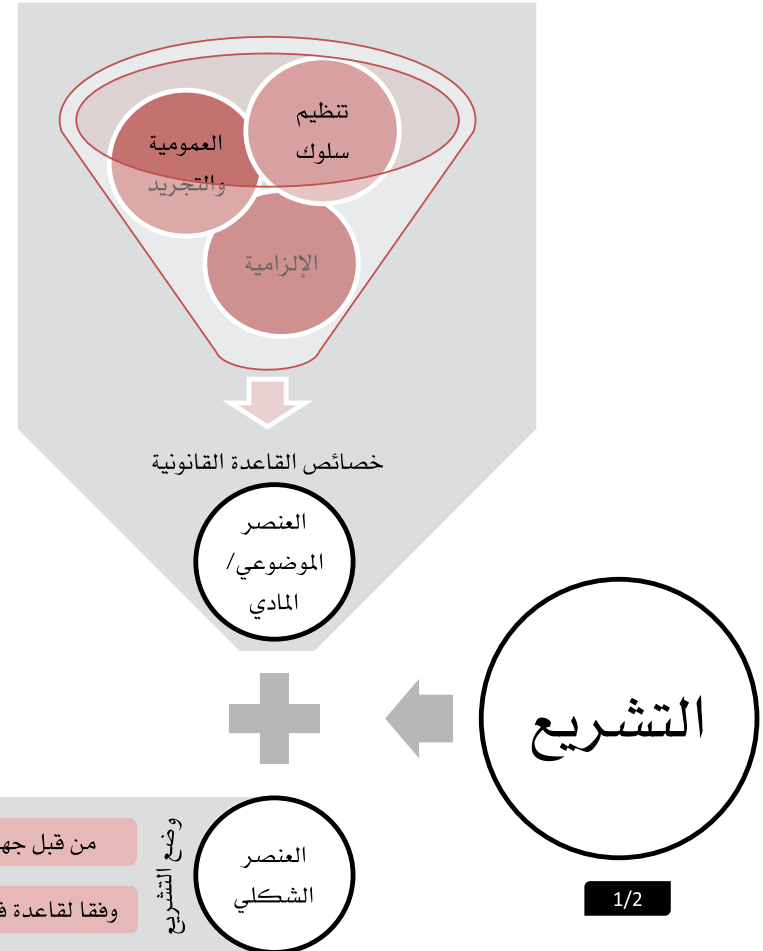
تفسير مواد التشريع، من حيث المقصود بها، الهدف منها، وما يقابلها في القانون المقارن. في حال صدرت عن البرلمان بالتصويت تكون ملزمة، أما إن صدرت عن لجنة الصياغة ولم يصوت عليها البرلمان فهي غير ملزمة.

نقاش

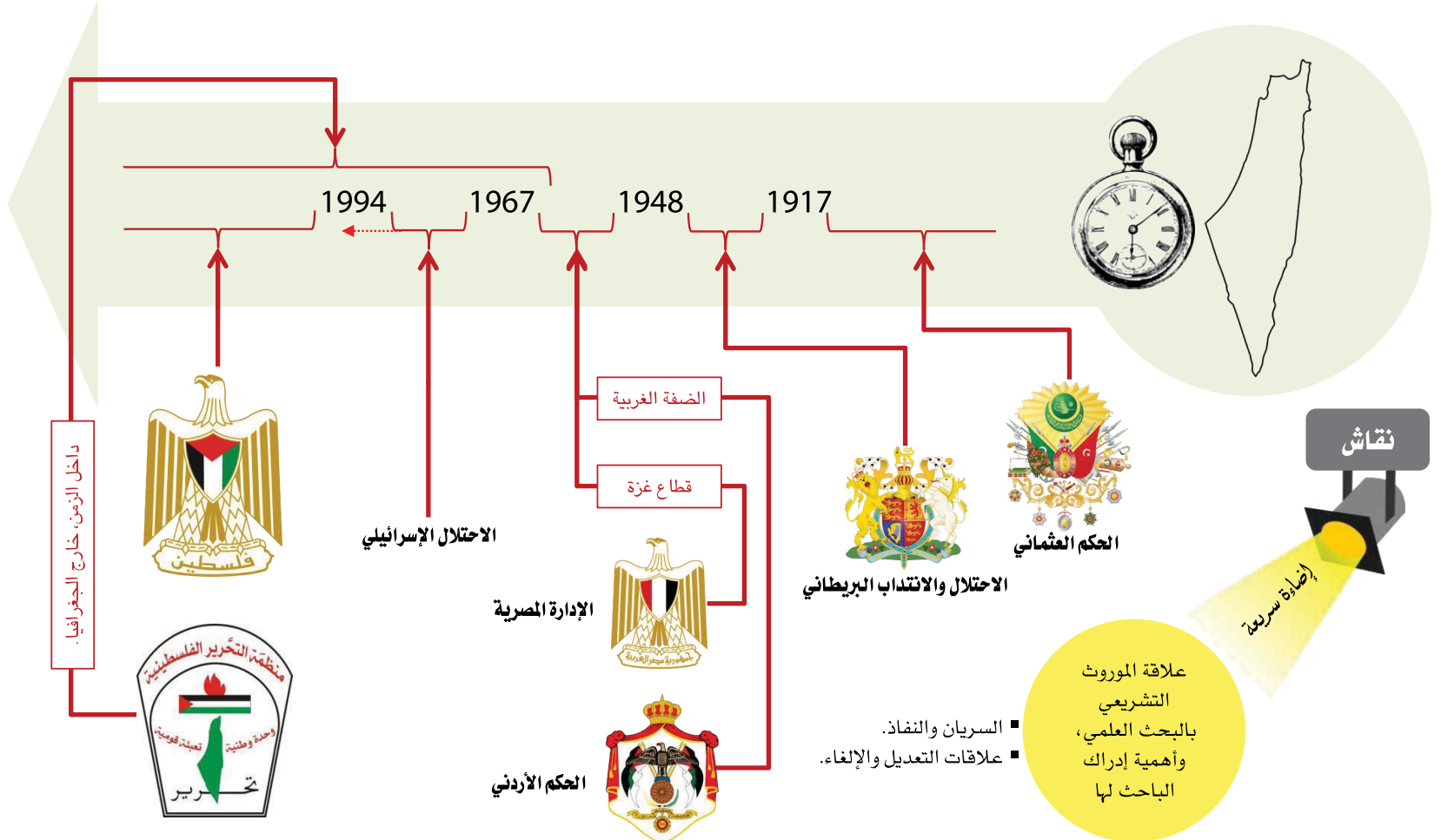
إضافة سريعة

أهمية إدراك
عناصر التشريع
للباحث القانوني

- تمييز التشريع عما سواه.
- التعاطي مع التشريع بناء على صفته الرسمية.



الموروث التشريعي



الهرمية التشريعية



التعامل مع التشريعات وفقاً لمبدأ السمو والتدرج.

أهمية فهم الهرمية التشريعية للباحث القانوني

- آثار الموروث التشريعي.
- عدم وجود معيار رسمي.

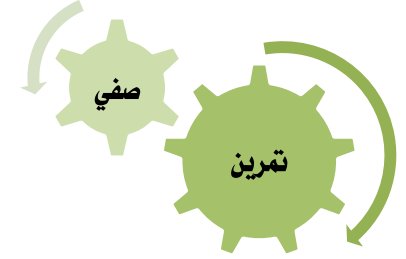
إشكالية الهرمية التشريعية في فلسطين

3/2





أنت بصدد إجراء بحث قانوني حول قضية تتعلق بحق المؤلف (قيام شخص بتقليد مصنف / كتاب منشور لشخص آخر)، وعلى فرض قيام الجريمة في الضفة الغربية، عام 2009، أجب عن الأسئلة التالية:



3- في حال تعارض الوثيقة (ح) مع الوثيقة (د) بأيهما تأخذ؟ ولماذا؟

4- في حال لم تجد نصي الوثيقتين (ح) و (خ) على قاعدة المقتفي، أين ستبحث عنها (المصدر الرسمي الذي ستجدها فيه)؟

5- على فرض كونك قاضياً، وأنت تطالع كتاباً حول حق المؤلف والحماية الجزائية له، وجدت أن الباحث / المؤلف انتقد تدني قيمة الغرامة التي ينص عليها القانون الساري، وأوصى برفعها، بماذا تحكم؟ ولماذا؟

1- أي من التشريعات/ الوثائق التالية، وفقاً لتصورك الأولي،

ستكون بحاجة للاطلاع عليها، اتصالاً بموضوع القضية؟

أ. قانون المطبوعات والنشر رقم (9) لسنة 1995.

ب. مجلة الأحكام العدلية.

ت. مشروع قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لسنة 1998.

ث. قانون حماية حق المؤلف [الأردني] رقم (22) لسنة 1992.

ج. قانون العقوبات [الانتدابي] لسنة 1936.

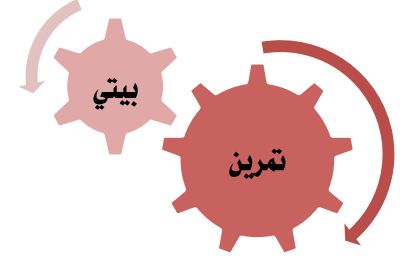
ح. قانون حقوق الطبع والتأليف [الانتدابي] لسنة 1924.

خ. قانون حقوق الطبع والتأليف [البريطاني] لسنة 1911.

د. قانون العقوبات [الأردني] رقم (16) لسنة 1960.

2- أي الوثائق السابقة ليس بإمكانك الاستناد إليها في تبيان حكم

القانون، حتى وإن كانت ذات علاقة بالموضوع؟ ولماذا؟



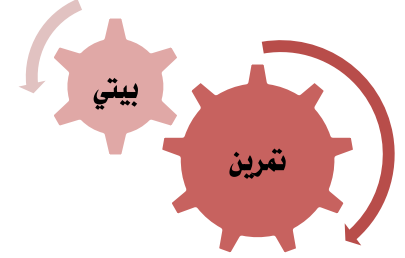
أنت بصدد إعداد استشارة قانونية حول حرية الإعلام في الضفة الغربية، ولديك مجموعة التشريعات/ الوثائق المشار إليها في الشكل أدناه، أجب عن الأسئلة التالية:

- 1- أي من التشريعات/ الوثائق التالية ليس بإمكانك الاستناد إليها في تبيان حكم القانون، وإن كانت ذات علاقة محتملة بالموضوع اذكر رمزها فقط وليس الاسم الكامل)، ولماذا؟
- أ - قانون المطبوعات والنشر [الأردني] رقم (8) لسنة 1998.
- ب - قانون العقوبات [الفلسطيني - الانتدابي] لسنة 1936.
- ج - قانون العقوبات [الأردني] رقم (16) لسنة 1960.
- د - قانون المطبوعات والنشر [الفلسطيني] رقم (9) لسنة 1995.
- هـ - مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع [الفلسطيني] لعام 2011.
- و - قرار مجلس الوزراء [الفلسطيني] بشأن ترخيص المحطات الفضائية.

2- في حال تعارض الوثيقة (د) مع الوثيقة (ج) بأيهما تأخذ؟ ولماذا؟

3- في حال تعارض الوثيقة (و) مع الوثيقة (د) بأيهما تأخذ؟ ولماذا؟

4- في حال تعارض الوثيقة (هـ) مع الوثيقة (و) بأيهما تأخذ؟ ولماذا؟



نصت المادة (1/3) من قانون حقوق الطبع والتأليف [الانتدابي] لسنة 1924، القاضي بتطبيق قانون حقوق الطبع والتأليف [البريطاني] لسنة 1911، على أن مقدار الغرامة لعدد من الجرائم المتصلة بالتقليد هي 250 ملاً فلسطينياً عن كل نسخة مقلدة (مزورة)، على ألا تتجاوز الغرامة 50 جنيهاً فلسطينياً في المعاملة الواحدة، فعلى فرض أنك قاضٍ، وتريد أن تحكم بالغرامة في قضية من هذا القبيل:

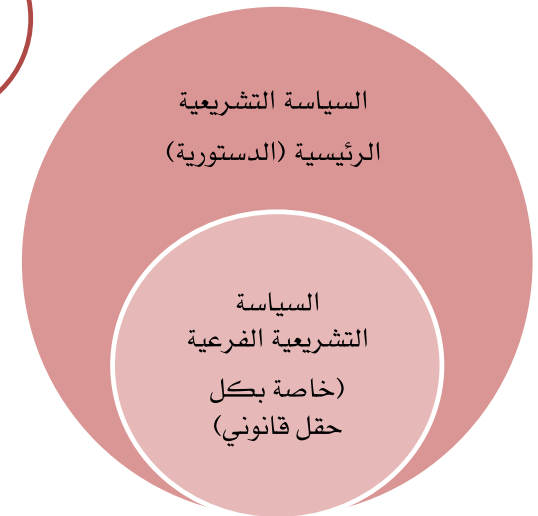
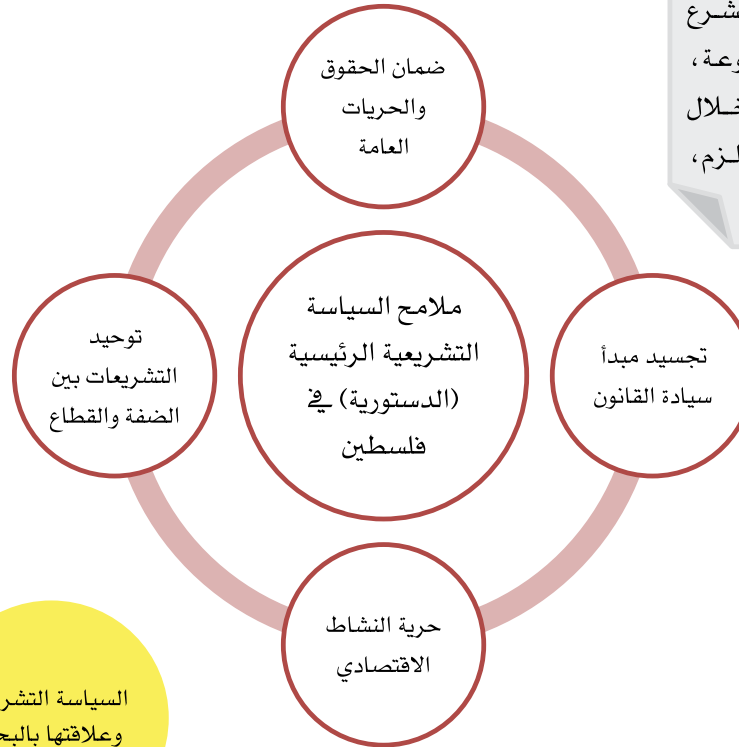
1- ما مقدار الغرامة التي تحكم بها في حال كان عدد النسخ المقلدة 500 نسخة؟ ولماذا؟ (ملاحظة: الجنيه الواحد يساوي 1000 مل)

2- كيف ستحكم بالغرامة بوحدة نقد (عملة) غير موجودة في التعامل (الجنيه الفلسطيني)؟ أو بكلمات أخرى: كيف يتعامل القضاء الفلسطيني مع هذا النوع من القضايا التي تنظمها تشريعات قديمة من عهد الانتداب البريطاني، وتستعمل وحدة نقد «الجنيه الفلسطيني»؟ (وثق مصدر معلوماتك)

3- ما هي الخطوات والوسائل التي اتبعتها للوصول إلى الإجابة عن الفرع الثاني؟

تعريف

السياسة التشريعية: مسلك أو خطة المشرع نحو تطبيق السياسة العامة العليا بمجالاتها المتنوعة، كالسياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال التشريعات؛ لضمان فرض تطبيقها بشكل ملزم، باعتبار التشريع أداة التطبيق.



نقاش

إضافة سريعة

- معرفة طبيعة النظام القانوني-السياسي من خلال السياسة التشريعية.
- تحليل السياسة التشريعية.
- ترجمة السياسة التشريعية إلى مشروع تشريع.

السياسة التشريعية وعلاقتها بالبحث

الأنظمة القانونية

5/2

نقاش

إضاءة سريعة

خصوصية تطور
القانون الإداري في
فرنسا من خلال
مجلس الدولة



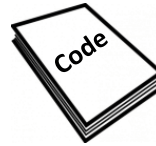
أثر الأنظمة
القانونية على
البحث القانوني،
وأهمية إدراك
الباحث لها

النظام القاري

الروماني

اللاتيني

المدني



نظام قانون العموم

الأنجلوسكسوني

العام

المشترك



التسميات
الأخرى

الدولة رائدة
النظام

المصدر
الرئيس
للقانون

أبرز الدول
التي تتبع
النظام

المذاهب الراضة للشكلية

التكرار لمنطلقات المذاهب الشكلية، والإيمان بعدم إمكانية تحديد القواعد القانونية مسبقاً، بمعنى قبل وقوع النزاع.

المدرسة الواقعية

المدرسة النقدية

المذاهب الشكلية/ المفاهيمية

مدرسة القانون الوضعي

مدرسة القانون الطبيعي

الإيمان بـ«موضوعية القواعد القانونية»، وبالتالي إمكانية استنباط الحلول من القواعد بشكل مجرد، وقبل وقوع النزاع.

المذهب النسوي

يُعنَى بكيفية معاملة القانون للمرأة، يرفض فكرة شمولية القانون وتجرده، ويشكك فيه؛ يرى فيه وسيلة لتبرير التمييز في المعاملة بين الأفراد على أساس الجنس.

المذهب الشكلي الحديث

الإيمان بتأثر القضاة بالسياسة العامة والمبادئ؛ متلازمة العلاقة بين القانون والأخلاق؛ القاضي ليس مشرعاً وله نطاق محدود.

التحليل الاقتصادي للقانون

يقوم بالتأسيس على «مسألة الاختيار» في الاقتصاد لاستعمالها في القانون.

المذهب النفعي

الإيمان بأن «المنفعة» (تعني: أكبر قدر سعادة لأكثر عدد من الناس) هي المبدأ الوحيد الذي يقوم عليه القانون.

مصدر إلزامية القانون

محاور المقارنة الأساسية

أهمية المعايير الأخلاقية في سريان القانون

إمكانية فصل القانون عن السياسة العامة

تُعنَى المذاهب القانونية، بشكل عام، بتحليل «طبيعة القانون»، فيما له صلة بعلاقته بالأخلاق والسياسة العامة.

نقاش

أثر المذاهب القانونية على البحث القانوني، وأهمية إدراك الباحث لها

إضاءة سريعة

تفسير النصوص القانونية

تعريف

«رفع اللبس وإزالة الغموض عن النص القانوني من خلال التعرف على قصد المشرع من ألفاظ النص أو عباراته أو فحواه»، ولا يرد التفسير على النص الواضح لأن الواضح معروف. 7/2

تنبيه



يشمل التفسير إضافة إلى التشريع: العقود، الاتفاقيات، الوصايا، وكل ما هو معبر عنه بقواعد قانونية مكتوبة. 9/2
وبالتالي لا يصح تفسير غير المكتوب، مثل العرف ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة. 10/2

فكرة التفسير



النص التشريعي لا يتكلم! (عدم إمكانية شمول جميع الفروض)

لماذا؟



- الاستحالة العملية لاستيعاب جميع الفروض.
- تعقيد العملية التشريعية وتسييسها.
- مبدأ الفصل بين السلطات.

فرضاً، لو استطاع المشرع الإحاطة بجميع الفروض!



ما كان هناك من داع/ لا وجود لـ

لذلك نحن بحاجة إلى

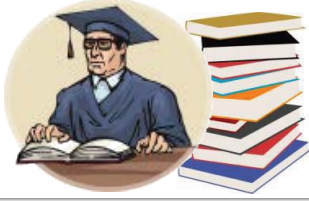
التفسير

الذي يتوجب أن يراعي الضوابط التالية:



8/2

أنواع التفاسير



التفسير الفقهي

الفقهاء، الباحثون، الأكاديميون...

التظهير، التوصيات، البحث العلمي.

غير ملزم بالمطلق، لكن قد يستأنس به خلال التفسير القضائي.

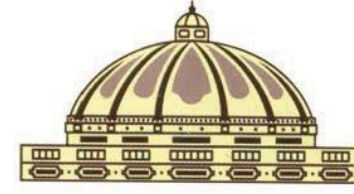


التفسير القضائي

القاضي فيما يتعلق بنظره في قضية معينة.

إزالة الغموض بما يكفي لحل النزاع المعروض أمامه فقط.

غير ملزم للكافة، ملزم في القضية في حال لم ترفضه المحكمة الأعلى. كما أنه غير ملزم للمحكمة ذاتها في قضية أخرى مشابهة.



التفسير التشريعي

المشرع (ذاته الذي أصدر التشريع، تزامنا مع إصدار التشريع أو بعد ذلك) أو جهة رسمية مخولة من المشرع.

تتميم التشريع.

ملزم، له قيمة التشريع الأصلي.

المصدر

الغاية

القيمة

نقاش

إضاءة سريعة

قيمة التفسير القضائي
في الأنظمة
الأنجلوسكسونية

التفسير التشريعي
في فلسطين

العلمية

نقد سلبيات المدارس الأخرى، استعمال وسائل البحث العلمي والمنطق لتبرير تطبيق القاعدة القانونية. **فالقانون** هو ما يثبت بأدوات البحث العلمي والمنطق.

البحث عنها في بنية النص القانوني وليس شكله أو زمن وضعه والظروف الاجتماعية.

حالة وسطية.

تلافي سلبيات المدارس الأخرى، واستيعاب إيجابياتها.

تقييد المفسر بضوابط عملية التفسير!

التاريخية والاجتماعية

ربط القانون بالعوامل التاريخية والاجتماعية التي رافقت التشريع، والقبول بفكرة الخروج عن النص لغايات التأقلم مع حاجات المجتمع. **فالقانون** هو وليد حاجة المجتمع في السياق التاريخي.

المحتملة؛ لأن الإرادة الحقيقية تكون فقط زمن وضع التشريع.

دور سلبي، المواكبة على عاتق المؤسسات المكلفة بإنفاذ القانون.

مرونة النص لمواكبة التطور المجتمعي.

قد يتجاوز التفسير نطاقه فيصبح تعديلاً.

الشرح على المتون

مصدر القانون هو التشريع (بشكله الخارجي)، وإنكار ما سواه؛ ضرورة التقنين. **فالقانون** هو ما يعبر عن إرادة المشرع.

الحقيقية أو المفترضة بغض النظر عن الظروف الاجتماعية.

حاجة مستمرة للتدخل؛ لمواكبة التطور.

استقرار معنى التشريع وثباته، وعدم تحكم القضاة فيه.

جمود القانون وعرقلة تطوره.

المنطلقات

إرادة المشرع

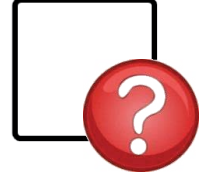
تدخل المشرع

الإيجابيات

السلبيات

عدم وجود نص

التفسير يكون لنص محدد،
وبانعدام النص لا يوجد
تفسير بمعناه الدقيق،
وإنما هو:
«اجتهاد ذهني»



وجود نص معيب

التفسير يكون لنص محدد
سليم، وبوجود نص معيب لا
يوجد تفسير بمعناه الدقيق،
وإنما هو:
«اجتهاد ذهني»



وجود نص سليم

بوجود نص محدد سليم
يكون بالإمكان القيام
بالتفسير بمعناه الدقيق.



قواعد

قواعد تفسير نص سليم

يتمثل دور «المجتهد» بـ

تصحيح خطأ (مادي/ قانوني)/ توضيح
غموض/ استكمال نقص.

محاولة معرفة حكم القانون، سواء في نزاع
قائم/ مفترض أو حل إشكالية نظرية.

وذلك من خلال:

تقريب النصوص مع نصوص أخرى/ معاينة
التشريع باللغة الأصلية/ الاستعانة بالأعمال
التحضيرية للتشريع/ المصادر التاريخية/
حكمة التشريع/ المصلحة من وراء النص.

اللجوء إلى مصادر القانون الأخرى، ضمن
القواعد القانونية المنظمة لذلك، وبشرط
عدم نص القانون على خلاف ذلك.

حسم الإشكال بحاجة إلى تدخل المشرع من خلال:

إعادة طباعة/ إصدار التشريع.

إيجاد النص، وعدم ترك فراغ تشريعي.

تنبيه

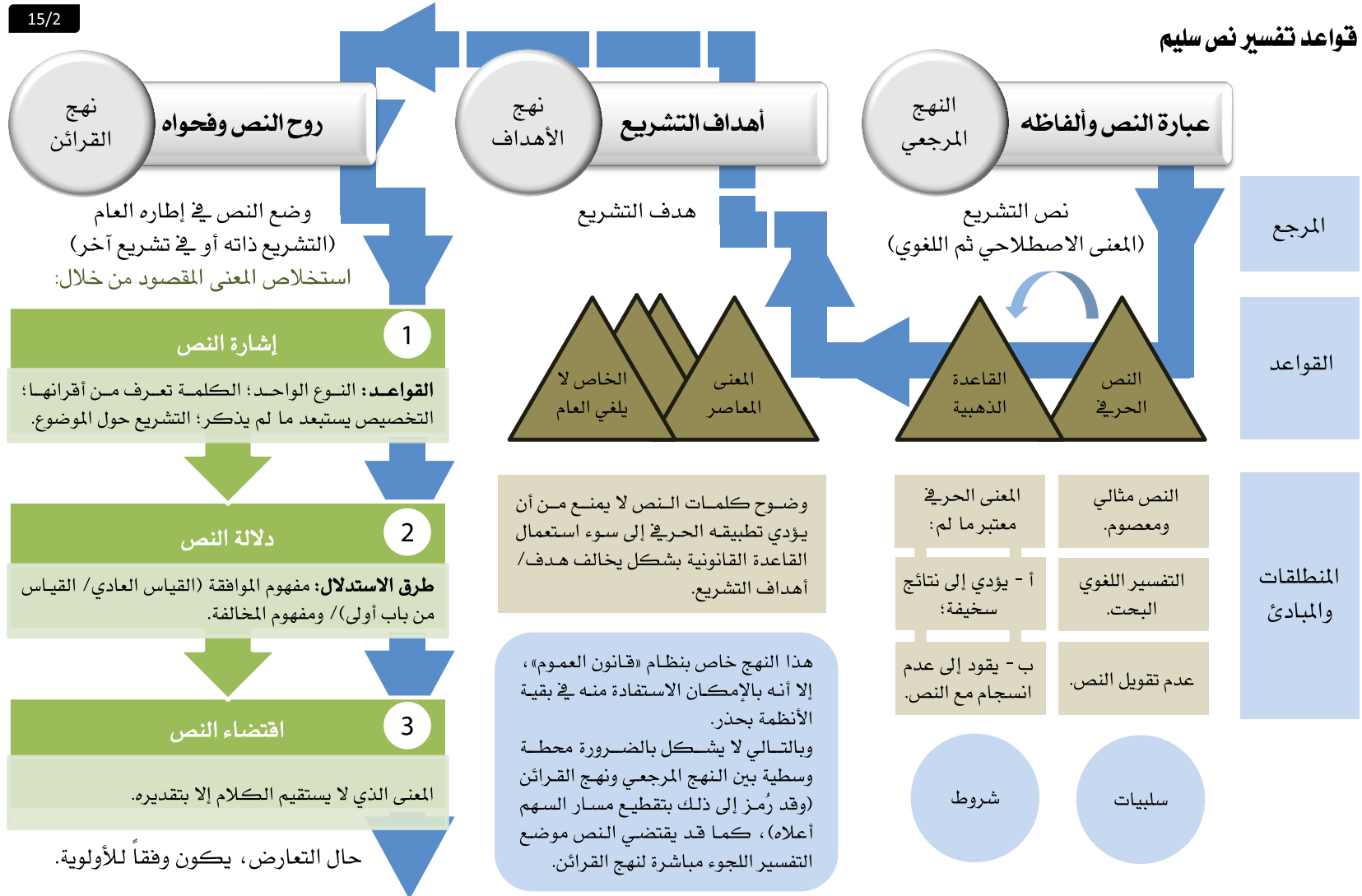


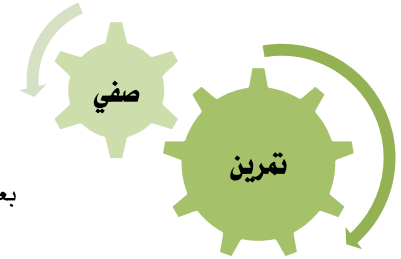
تتقاطع بعض القواعد العلمية لتفسير
النص السليم (التالي عرضها) مع قواعد
أصول الفقه الإسلامي.
ونجد المشرع الأردني مثلاً أشار صراحة
في القانون المدني إلى مرجعية أصول
الفقه الإسلامي «في فهم النص وتفسيره
وتأويله ودلالته» (المادة 3).

نقاش

إضافة سريعة

مذهب بعض الفقهاء
باعتبار الاجتهاد الذهني
في حالتي عدم وجود
نص ووجود نص معيب
تفسيراً بالمعنى الدقيق.





بعد قراءة النص التالي (جزء من عقد عمل)، أجب عن الأسئلة التالية:

الطرف الأول: جامعة رام الله، يمثلها رئيس الجامعة د. علي طه.
الطرف الثاني: د. صالح عثمان.

[...]

سابعاً: يلتزم الطرف الثاني بعدم التدريس أو تقديم الخدمات الاستشارية لدى جهة أخرى سواء بدوام كلي أو جزئي.

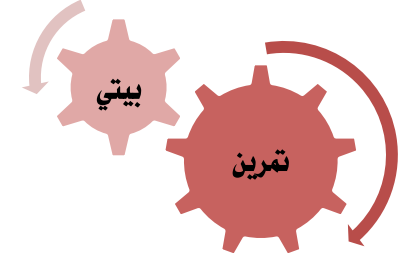
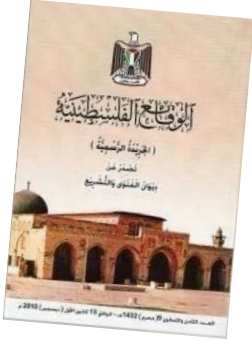
ثامناً: بإمكان الطرف الثاني العمل كمستشار أو خبير بدوام جزئي لدى مؤسسة أهلية، على ألا يتجاوز عمله 12 ساعة في الأسبوع، وشريطة أن يبلغ الطرف الأول مسبقاً.

[...]

1- هل بالإمكان تفسير عقد العمل وفقاً لقواعد التفسير العامة التي تفسر وفقها النصوص التشريعية؟ لماذا؟

2- هل بالإمكان تفسير البند «سابعاً» وفقاً للقياس العادي ليشمل حظر العمل كمستشار بدوام جزئي لدى مؤسسة أهلية؟ لماذا؟

3- هل بالإمكان تفسير البند «ثامناً» ليشمل إمكانية العمل كمستشار بدوام جزئي لدى وزارة الداخلية؟ لماذا (مشيراً لقاعدة التفسير التي استندت إليها)؟



قم بتفسير النصوص التشريعية فيما يلي تبعاً للسؤال الخاص بكل نص:

المادة (6): «تعمل الجهات الرسمية على تسهيل مهمة الصحفي والباحث في الاطلاع على برامجها ومشاريعها».

قانون المطبوعات والنشر رقم (9) لسنة 1995

المادة (46): «إذا كان الشخص المراد تفتيشه أنثى، فلا يجوز تفتيشها إلا بواسطة أنثى ينتدبها لذلك القائم بالتفتيش».

قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001

المادة (93): «لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل لغيوبة ناشئة عن الكحول أو عقاقير مخدرة أياً كان نوعها إذا أخذها من دون رضاه أو على غير علم منه بها..»

قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960

1- تعرّف منظمة الشفافية الدولية حق الوصول إلى المعلومات بأنه: "الحق الممنوح بموجب القانون [...] للوصول إلى الوقائع والمعلومات الأساسية من الحكومة وأي هيئة عامة أخرى. [...]، يحق للمواطنين طلب نشر مستندات معينة". فهل بالإمكان تفسير المادة المجاورة بأنها متوافقة وهذا التعريف لهذا الحق؟ لماذا؟ ما القاعدة أو المبدأ الذي اتبعته بهذا الخصوص؟

2- هل بالإمكان أن يشمل تفسير المادة المجاورة عدم جواز التفتيش الشخصي للذكر إلا بواسطة ذكر؟ لماذا؟ ما القاعدة أو المبدأ الذي اتبعته بهذا الخصوص؟

3- هل بالإمكان تفسير نص هذه المادة ليشمل حالة من يرتكب فعلاً مجرماً أثناء «الليقظة النومية» (السير أثناء النوم)؟ لماذا؟ ما القاعدة أو المبدأ الذي اتبعته بهذا الخصوص؟

السؤال الثاني:

خلال عملك على بحث في موضوع ضمن قانون الأحوال الشخصية، الساري في فلسطين، وجدت نصا تشريعيًا معيبًا بالغموض (عدم الوضوح)، فماذا تفعل لاستجلاء الغموض؟ وكيف (من خلال ماذا)؟

السؤال الأول:

أجب بـ "صح" أو "خطأ" عن العبارات التالية، وصحح العبارة الخاطئة منها:

1	عند البحث في الإطار القانوني المحلي (الفلسطيني) الناضم لموضوع الدراسة يقتصر البحث على الموروث التشريعي من الحقبة العثمانية والبريطانية والأردنية والمصرية والإسرائيلية، إضافة إلى تشريعات السلطة الفلسطينية بعد 1994.	
	تصحيح الخطأ:	
2	بالإمكان الرجوع إلى / معاينة «الأعمال التحضيرية للتشريع» فقط في حالة عدم وجود نص.	
	تصحيح الخطأ:	
3	في فلسطين، التفسير القضائي الذي تقوم به المحكمة الأعلى درجة يكون ملزماً للمحكمة الأقل درجة.	
	تصحيح الخطأ:	

السؤال الثالث:

تعرضت هذه الوحدة لمجموعة من المعارف الأساسية في القانون (كالتالي ذكرها)، فما صلتها بموضوع المساق؟ أو بكلمات أخرى: كيف من شأن العلم بها أو جهلها أن يؤثر على البحث القانوني؟

1- هرمية التشريعات:

2- الموروث التشريعي:

3- تفسير النصوص القانونية:

3

الوحدة الثالثة

مهارات أساسية في البحث

البحث العلمي في القانون : دليل تعليمي

رشاد توام

البحث عن المعلومات القانونية في مصادرها المادية

المصادر الأساسية



الفقه القانوني



اجتهادات المحاكم



المواثيق الدولية



نصوص التشريعات



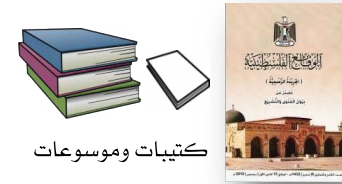
المكتبات العامة



الاستساح لدى قلم المحكمة،
وموسوعات صادرة عن المكتب الفني



كتيبات وموسوعات

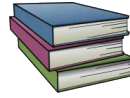


كتيبات وموسوعات

الجريدة الرسمية



كتب وأوعية نشر إلكترونية



المواقع الإلكترونية المتخصصة



المواقع الإلكترونية المتخصصة

- محاولة التعرف على كفاءة الكاتب، وسياسة الناشر ومهنيتهما.
- التمييز بين أشكال المراجع المختلفة، وآلية الحصول عليها والتعامل معها.
- الحصول على أحدث الطبعات.

- في النظام القانوني اللاتيني لها أهمية استثنائية وليس كسوابق قضائية.
- تتمثل أهميتها للباحث بكونها تطلعه على تطبيق النصوص.

- تمييز أشكال المواثيق الدولية ومدى إلزامية كل منها عموماً، وإن كانت الدولة قيد الدراسة طرف فيها أم لا.
- مراعاة تواريخ الإصدار والنفاز.

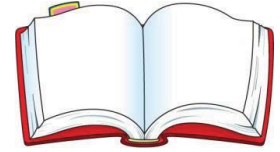
التمكن من المبادئ العامة للتعامل مع التشريعات (الهرمية، الخاص والعام، الملزم والمكمل، السريان...).

تنبيهات

التمييز بين أبرز أشكال المراجع الفقهية

تطبيق عملي

إطلاع الطلبة على نموذج لكل مرجع للتمييز الدقيق بينها.



الكتاب

تغلب عليه سمة الوحدة الواحدة، بمعنى أنه حول موضوع واحد، وفي حال كانوا أكثر من مؤلف فهم شركاء في جميع مادة الكتاب. هذا وتصنف الكتب إلى مراجع عامة، ومراجع متخصصة.



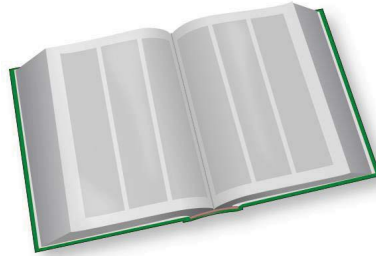
الفصول في كتاب

هو كتاب، ولكنه وإن كان حول موضوع معين، فإنه يتضمن عدداً من الدراسات موزعة على فصول، يكون لكل دراسة مؤلف أو أكثر. وغالباً ما يوجد محرر للكتاب ككل.



الدورية

تشبه «الفصول في كتاب»، من حيث التعدد في الدراسات والمؤلفين، وتتميز عنه بكونها تصدر على شكل أعداد متتالية، وغالباً ما تتنوع الموضوعات التي تتضمنها. تعتبر الوعاء الأبرز للنشر المحكم علمياً. وفي المكتبات الكبيرة تكون مجمعة على شكل مجلدات (Hard Cover).



الموسوعة والقاموس

تتميز عادة بضخامة حجمها مقارنة ببقية المراجع (من حيث القطع وعدد الصفحات)، وعادة تكون على شكل أجزاء متسلسلة. تقدم تعريفات لمصطلحات ومفاهيم معينة. ومنها ما يقدم نبذات حول مواضيع متخصصة.



الأطروحة الأكاديمية

تتسم بكونها دراسة، ذات موضوع دقيق، تم إعدادها لغايات أكاديمية (ماجستير أو دكتوراه). وهي غير منشورة، وإنما مطبوعة بأعداد محدودة جداً، ومودعة في المكتبات.



شبكة «الإنترنت»

«الإنترنت» هو عالم قائم بذاته، وبالإمكان من خلاله الحصول على مختلف أشكال المراجع الأخرى. لكن أبرز ما يميزها هي الدراسات التي تنشرها مواقع إلكترونية.

منظومة القضاء والتشريع في فلسطين (المقتفي)

تطبيق
عملي

إطلاع الطلبة بشكل موجز على آليات البحث في «المقتفي».

muqtafi.birzeit.edu



البحث في التشريعات المنفردة

نوع التشريع:
 التصنيف الموضوعي:
 الحقبة التاريخية:
 رقم التشريع:
 العدد:
 البحث عن:

كل الكلمات

في: ☐ العنوان ☐ النص الكامل
 البحث في التشريعات السارية فقط ☐

بحث إلغاء

قاعدة التشريعات

البحث في الأحكام

القضية: رقم لسنة
 المحكمة:
 نوع النفاذ:
 تاريخ الفصل: يوم شهر سنة
 إبحث في النص: ☐ أي كلمة
 في نص الحكم ☐ في المبادئ القانونية ☐ في نص التعليق ☐

بحث إلغاء

قاعدة الأحكام هي ثمرة تعاون مشترك ما بين معهد الحقوق والمكتب الفني في المحكمة العليا

قاعدة الأحكام القضائية



المقابلات الشخصية



الاستبانة

الأهمية والحاجة

- البحث في علم القانون من منظور اجتماعي، أو البحث في الواقع القانوني في حالة الحركة الاجتماعية.
- قياس مدى رضى المخاطبين بالقانون حول تشريع أو مشروع معين.
- تلمس إشكاليات واقعية.
- هذه الأداة غير شائعة في الأبحاث القانونية.

التحضير والترتيب

- تحديد ما إذا كانت عينة البحث (المبحوثين) عشوائية أم مختارة.
- صياغة أسئلة الاستبانة بشكل علمي سليم وواضح، بحيث تكون أغلب الأسئلة مغلقة وبعضها مفتوحة.
- عرض الاستبانة، قبل توزيعها، على خبراء في صياغة الاستبانات لاستشارتهم فنياً.

التنفيذ

- توزيع الاستبانات على الفئة المبحوثة ليحييوا عليها بأنفسهم؛ ولكن في حال الشك بأن المبحوث لن يتعاطى معها بجدية، يفضل تعبئتها من قبل الباحث على شكل مقابلة.
- تفريغ الاستبانة إما بشكل يدوي أو حوسبي عن طريق برنامج "SPSS".

الأخلاقيات المتعلقة بها

- عدم توفر مراجع أساسية حول الموضوع.
- أداة أساسية في البحث الميداني والاطلاع على تجارب شخصية.
- الاطلاع على تطبيق النصوص القانونية والمشكلات العملية التي تثيرها.
- قياس مدى رضى المخاطبين بالقانون حول تشريع أو مشروع تشريع معين.
- الحصول على معلومات (قانونية أو فنية) من جهات رسمية.
- القراءة الجيدة حول الموضوع، ووضع الأسئلة، بحيث يتم التدرج من الأسئلة العادية إلى الأكثر حساسية، وذلك لغايات كسب الثقة الأولية للمقابل. علماً بأن بعض الأسئلة تأتي من سياق الحديث (المقابلة).
- اختيار الأشخاص المراد مقابلتهم بدقة، ومحاولة استطلاع ميولهم قبل لقاءهم.
- التواصل مع المختارين للمقابلة وأخذ موعد مسبق (اليوم والساعة والمكان).
- الوصول إلى مكان المقابلة في الوقت المحدد.
- بناء الثقة مع المقابل: التعريف بالنفس والبحث والغرض منه وأهميته، والتعريف بالجهة والسياق الذي يعد خلاله البحث.
- محاولة الاختلاء بالمقابل لغايات التركيز والمصادقية.
- تسجيل الإجابات، إما بخط اليد أو بالتسجيل الصوتي.
- المصادقية مع الشخص المقابل، وعدم نسب إليه أي معلومات لم يقلها، أو قالها وطلب ألا يشار إليها أو يتم تعميمها (فقط لمعلومات الباحث الشخصية).
- الإصغاء الجيد، ومنع المقابل الوقت الكافي للإجابة، وعدم مقاطعته.
- الاستئذان بالتسجيل الصوتي (الموضوع بحاجة إلى تقدير).

- الجدية في توزيع الاستبانة على المبحوثين وفقاً لما هو مخطط له.
- عدم العبث في النتائج وإلا اعتبر انتهاكاً للأمانة العلمية.
- يتم إرفاق نموذج الاستبانة في البحث على شكل ملحق.

أشكال الملاحظات التي تدون في الدفتر

- الأفكار الأساسية حول البحث، وكل ما يخطر في ذهن الباحث بهذا الخصوص.
- المراجع المتوقع الاستفادة منها، ومواقع البحث عنها.
- أسماء وعناوين أشخاص بإمكانهم تقديم المساعدة (مراجع، مقابلات، استشارات).
- الخطط اليومية (المهام التي يتوجب إنجازها خلال اليوم التالي / «To do list»).
- ملاحظات الباحث حول سير البحث.
- محاضر لقاءات الباحث بالمشرف أو أستاذ المساق، وملاحظاته حول البحث ونصائحه ذات العلاقة، مع الإشارة إلى تاريخ اللقاء.

- الكتابة بالأسلوب الذي يحبذ الباحث، دون مراعاة لآراء الآخرين؛ ببساطة لكون هذا الدفتر ليس للنشر أو التقييم (لن يطلع عليه سوى الباحث).
- ترك فراغ بين الملاحظات (سطر فارغ)، فربما يعاود الباحث ليضع تعقيبا على ملاحظة سابقة.
- كتابة تاريخ كل ملاحظة تم تدوينها.

آليات التدوين

نصائح مهمة

- الكتابة مباشرة فور حضور الأفكار في الذهن وعدم التأجيل؛ فالأفكار «قابلة للتبخر»!
- عدم نزع أي من الصفحات.
- الكتابة بقلم حبر، وعدم طمس أي من الملاحظات. ولكن بالإمكان وضع إشارة شطب بقريها كمؤشر على الاستغناء عنها.

يُنصح كل باحث جاد بأن يقتني دفتر ملاحظات يدون فيه ملاحظاته في كل ما يتعلق بالبحث الذي يعكف على إعداده، وكل ما يخطر في ذهن الباحث من أفكار، وذلك منذ اللحظة الأولى التي يبدأ فيها التفكير بإعداد البحث؛ ذلك أن المراهنة على التذكر ذهنياً غالباً ما تنتهي بخذلان.



تحضير دفتر الملاحظات

- ضرورة مراعاة اختيار دفتر بمواصفات فنية معينة، بحيث يتم التأكد من متانته (جودة الغلاف، التجليد، وأوراقه غير قابلة للانزعاج بسهولة).
- كتابة اسم الباحث وبيانات الاتصال الخاصة به على الصفحة الأولى؛ فربما يفقده الباحث فيتسنى لمن يجده أن يعيده إليه.
- ترقيم الصفحات، وتقسيم الدفتر إلى أجزاء لغايات تنظيم أشكال الملاحظات التي ستدون فيه.

أنظمة تخزين المعلومات والاستدلال عليها



- إيجابيات كل نظام.
- سلبيات كل نظام.
- مهارات خاصة.
- التكامل بين الأنظمة.

المفاضلة بين أنظمة
التخزين والاستدلال
عليها، وإمكانية
تقاطعها مع بعضها
والتكامل بينها.



- الفوائد المرجوة.
- نصائح مهمة.
- محددات الملكية الفكرية
واستثناءاتها.

ضرورة تصوير
المواد المرجعية
والاحتفاظ بها،
حتى بعد الانتهاء
من إعداد البحث.



نظام البطاقات المختصر



نظام البطاقات التقليدي



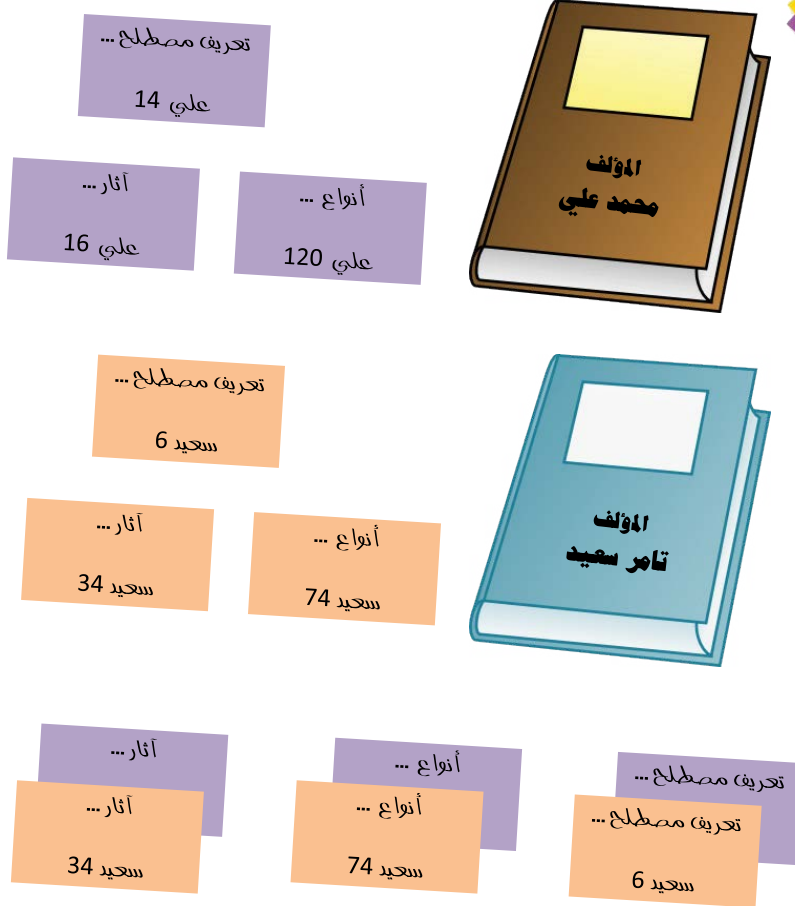
نظام المصفوفة الإلكترونية



نظام الملفات

نظام البطاقات المختصرة

مثال توضيحي



يقوم هذا النظام على تكثيف كل مرجع على حدة، مرجعاً تلو آخر، ووضع عناوين الموضوعات أو رؤوس أقلام حول الأفكار ذات العلاقة بموضوع البحث. ويفضل أن تكون «العناوين» متفقة والخطبة أو التقسيم الأولي/ المتوقع للبحث. ويتم ترميز كل مرجع بذكر اسم المؤلف ورقم الصفحة ذات العلاقة (ومن حيث لون البطاقة إن كان ممكناً). ووضع البطاقات الخاصة بكل مرجع في رزمة واحدة (إما بواسطة ملقط أو بوضعها في مغلف خاص). بعد الانتهاء من تكثيف جميع المراجع يتم تصنيف البطاقات حسب المواضيع المختلفة. وضماها في رزمة واحدة.

تكون الاستفادة منها عند بدء الكتابة حول كل موضوع، فيتم الرجوع إلى كل موضوع تشير إليه البطاقات الخاصة به، وعمل قراءة سريعة للمقاربة بين المادة التي تضمنها كل مرجع حول الموضوع، ومن ثم صياغة الأفكار في البحث. ولغايات التقدم بالبحث وعدم التأخر في بدء الكتابة بالإمكان أن يكون على أكثر من مرحلة/ دفعة (ليس أكثر من ثلاث).

نصائح مهمة: استعمال أوراق بذات الحجم لتسهيل تنظيمها؛ الكتابة على جهة واحدة من البطاقة؛ الاحتفاظ برزم البطاقات في «وعاء» مناسب (صندوق) خشية فقدان أي منها.



نظام المصفوفة الإلكترونية

يتقاطع هذا النظام مع النظام السابق (البطاقات المختصرة) من حيث آلية تكشيف المراجع، والترميز. ويختلف عنه في أن الملاحظات لا تدون على بطاقات وإنما ضمن جداول أشبه بالمصفوفة. هذا وإن كان يحذف في النظام السابق أن تتفق العناوين مع الخطة أو التقسيم الأولي / المتوقع للبحث، فإنه هنا ضروري. بل وبالإمكان الاستفادة من هذا النظام في تعديل وتطوير الخطة /التقسيم.

بهذا الخصوص، بالإمكان تصميم أكثر من نموذج للمصفوفة، تدرجاً من البسيط إلى الأكثر دقة، تبعاً لموضوع البحث وحجمه. فبالإمكان تصميمه بشكل بسيط بحيث يضم عموداً للمواضيع، وعموداً آخر لترميز المراجع. وبالإمكان إضافة عمود آخر للملاحظات.

وفي حال كان البحث مقارناً فبالإمكان تقسيم عمود الترميز إلى أكثر من عمود، بحيث يخصص كل عمود لنظام مقارن، أو بدلاً من ذلك التمييز من خلال ألوان الخطوط، فمثلاً يخصص للنظام القانوني الفلسطيني اللون الأحمر، ولالأردني الأخضر، واللبناني الأزرق. وبالإمكان أيضاً جعل المصفوفة أكثر دقة من خلال الإشارة في الترميز لرقم الفقرة أيضاً إلى جانب رقم الصفحة.

أما فيما يتعلق بآلية الاستفادة من هذا النظام، فهي تتقاطع مع النظام السابق. هذا وتبقى السلبية الأبرز لهذا النظام المدة التي يستغرقها التحضير له، بشكل يعوق التقدم بالبحث. ولكنه يعتبر أكثر الأنظمة دقة، وغالباً ما يستعمل في الأبحاث الكبيرة.

مثال توضيحي (مصفوفة بسيطة)

الملاحظات	المراجع	الموضوع
		المبحث الأول: ماهية ...
...	علي 14 سعيد 6	المطلب الأول: تعريف ...
...	علي 120 سعيد 74	المطلب الثاني: أنواع...
...	علي 16 سعيد 34	المطلب الثالث: آثار ...
		المبحث الثاني: ...
		المطلب الأول:
		المطلب الثاني:....

تطبيق عملي

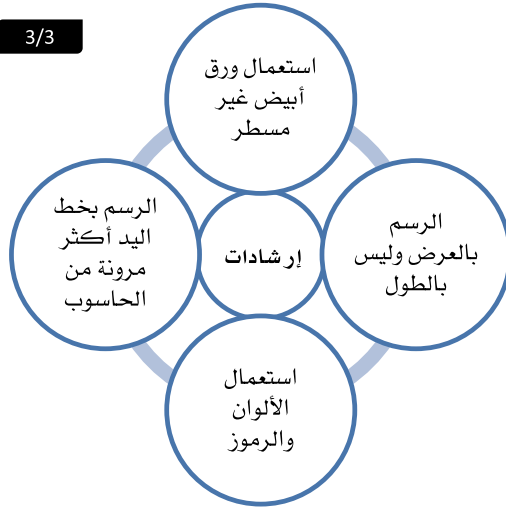
إطلاع الطلبة على نموذج حقيقي لمصفوفة بسيطة وأخرى دقيقة.



تقنية الخريطة الذهنية

تعريف

طريقة علمية للتفكير والتخطيط والتذكر، وتقوم على محاكاة أو مقارنة لطبيعة عمل الدماغ وتكوينه وشكل الخلية العصبية. بالإمكان استعمال الخريطة الذهنية لأغراض البحث العلمي والدراسة، وفي شتى مجالات الإبداع في الحياة.



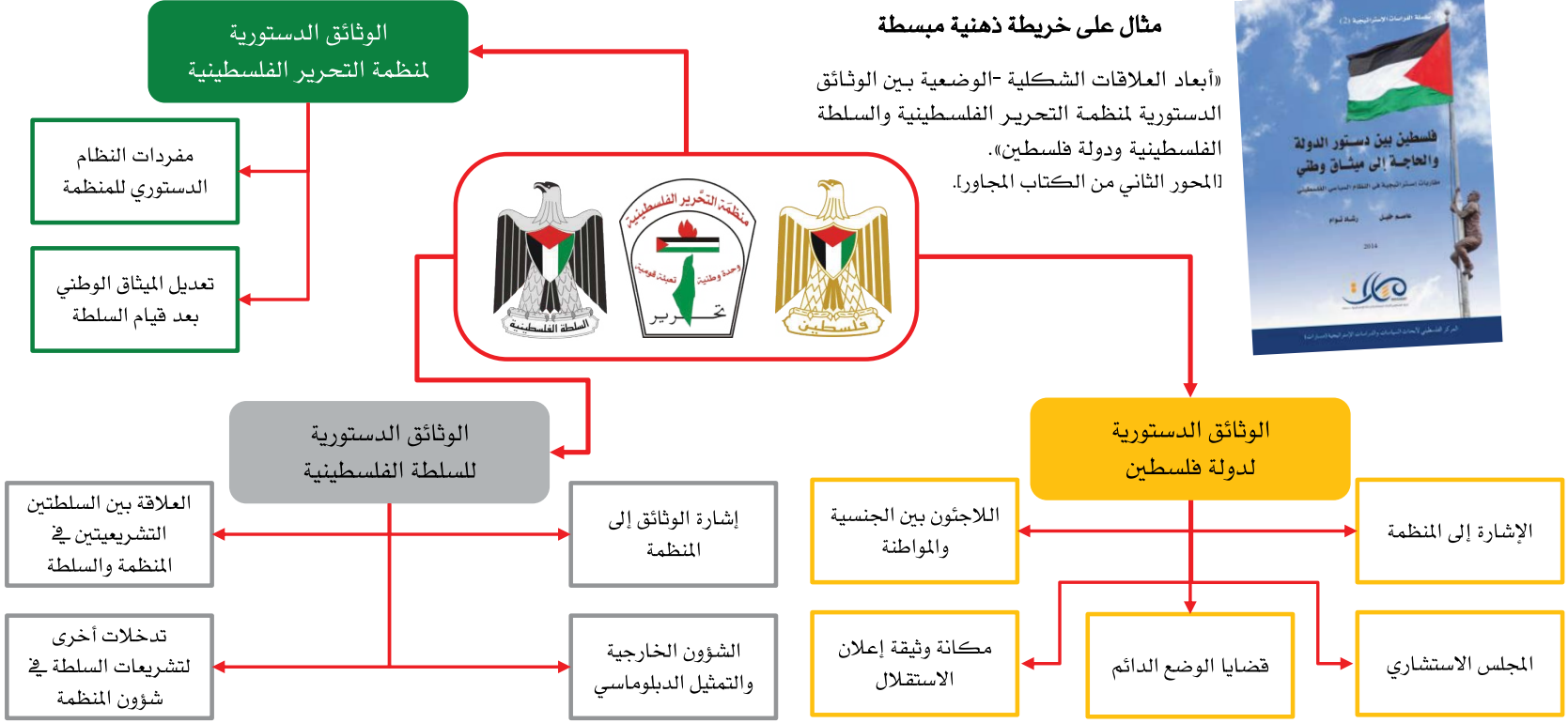
الخلية العصبية



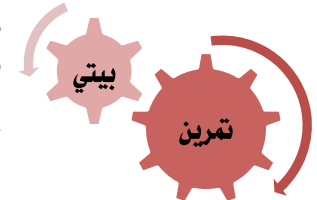
الخريطة الذهنية

مثال على خريطة ذهنية مبسطة

«أبعاد العلاقات الشكلية - الوضعية بين الوثائق الدستورية لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ودولة فلسطين».
المحور الثاني من الكتاب المجاور.



فيما له صلة بموضوع مشروع البحث الذي اخترته أو الذي ستختاره، قم بما يلي:
1- في حال لم تختار بعد موضوع مشروع البحث، ارسم «خريطة ذهنية» لتشتق منها موضوع مشروع البحث.
2- ارسم «خريطة ذهنية» حول موضوع مشروع البحث خاصتك، للاستفادة منها في عمل تقسيم أولي له.



هذا مثال على خريطة ذهنية مبسطة، قائمة على ثلاثة مستويات فقط؛ تبعا لمساحة الصفحة ومحددات التصميم الإلكتروني. يفضل تصميم خرائط بمستويات أكثر، وهو ما يسهل تصميمه بخط اليد.



تصنيف الصياغة القانونية

التشريعات بمختلف درجاتها (الديساتير، القوانين، المراسيم، الأنظمة واللوائح)، الاتفاقيات (بمختلف مسمياتها)، العقود، والأنظمة الأساسية والداخلية للمؤسسات والشركات.

الصياغة التشريعية

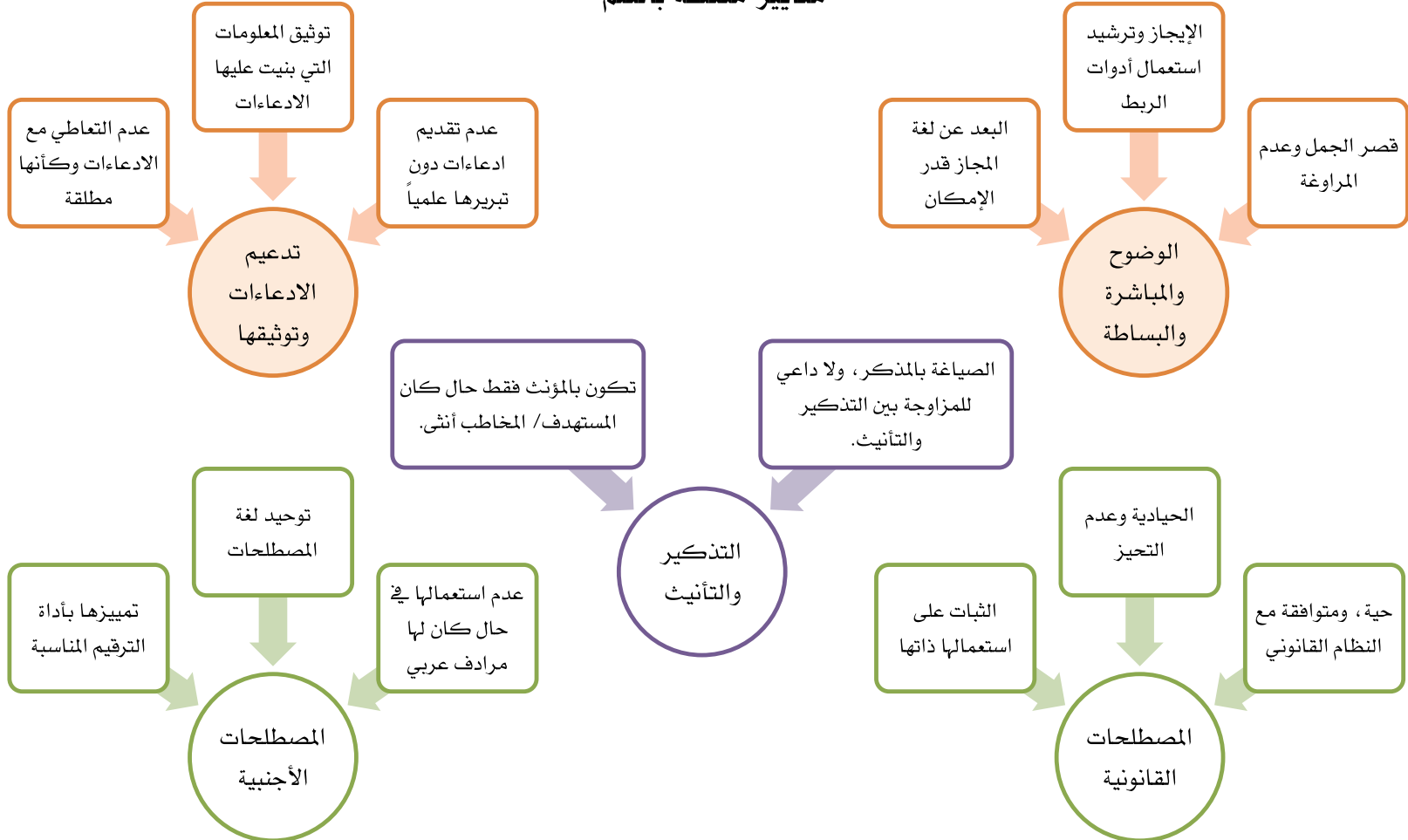
الكتابة الأكاديمية

الصياغة القضائية

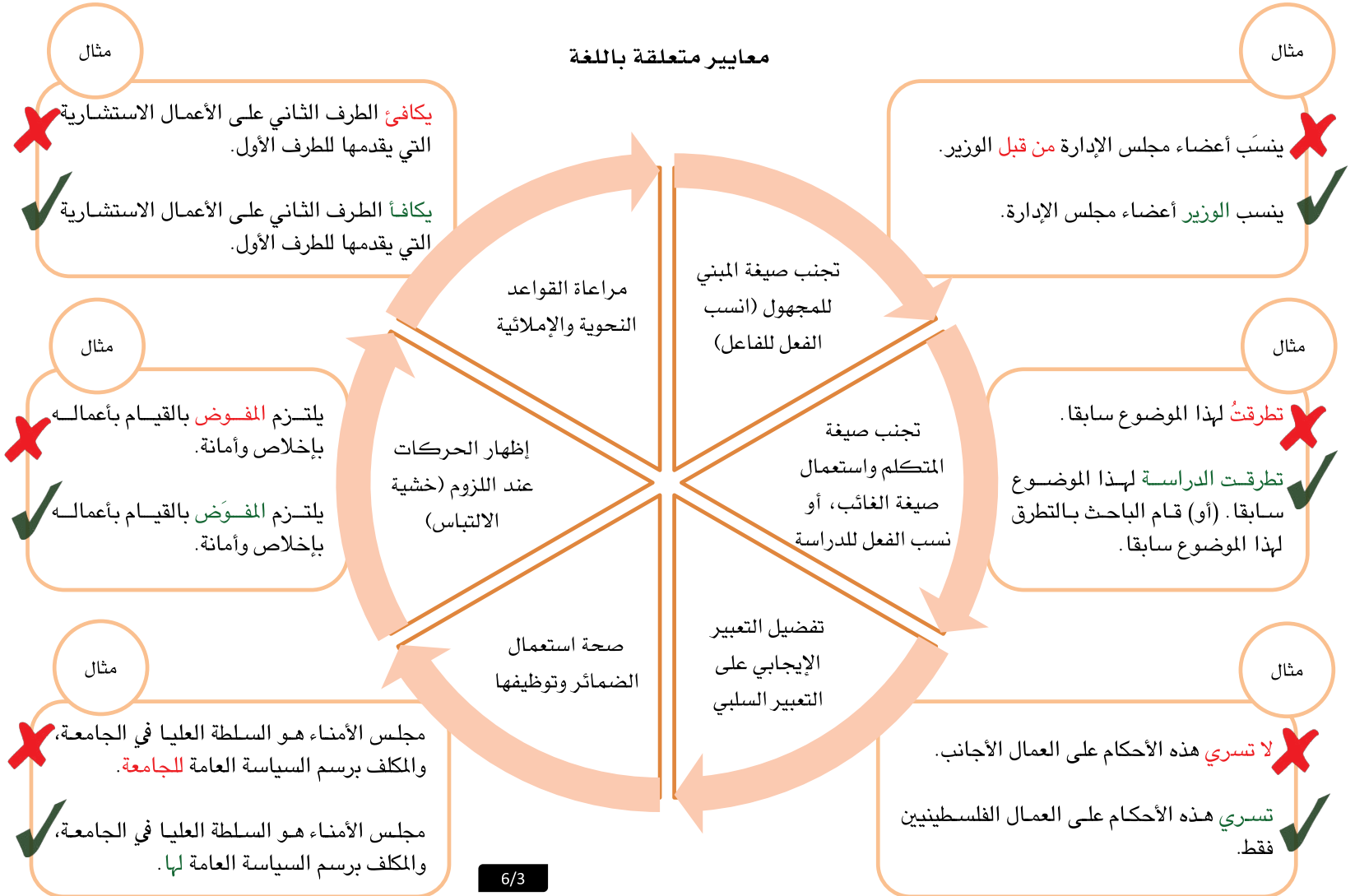
الأبحاث القانونية «التعليمية» التي يعلدها الطلبة خلال الدراسة (بمختلف مسمياتها ودرجاتها)، الأبحاث والكتب «المهنية» التي يعلدها أساتذة الجامعة والفقهاء ورجال القانون لغايات النشر.

القرارات القضائية (بمختلف مسمياتها وأنواعها، سواء الصادرة عن المحاكم أو النيابة العامة)؛ الدعاوى، المذكرات، الالتماسات، الطلبات والمرافعات.

معايير متعلقة بالعلم



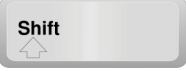
معايير متعلقة باللغة



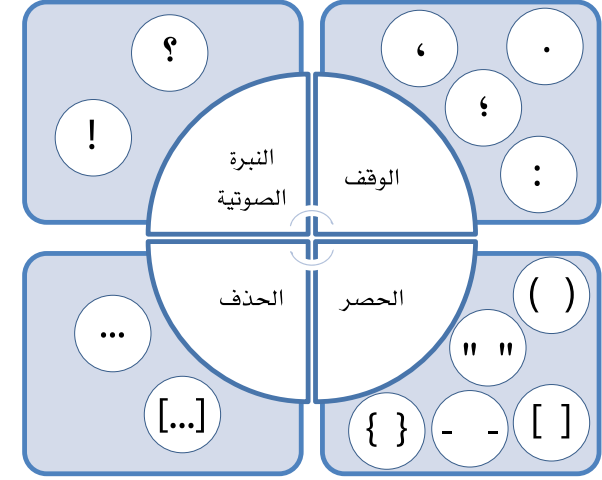
أدوات الترقيم

التتضيد على لوحة مفاتيح الحاسوب

~ ذ	! 1	@ 2	# 3	\$ 4	% 5	^ 6	& 7	* 8	(9	) 0	- =	← Backspace	
Tab ↵	ض	ص	ث	ق	ف	غ	ع	÷	×	ح	ج	د	 \
Caps Lock ⬆	ش	س	[ي	] ب	ل	أ	ت	ن	م	:	"	Enter ↵	
Shift ⬆	~ ئ	° ء	{ و	} ر	لا	آ	ة	و	ز	ظ	?	Shift ⬆	
Ctrl	Win Key	Alt								Alt Gr	Win Key	Menu	Ctrl



تنبیه: يتطلب تضيد أي من أدوات الترقيم الضغط على المفتاح
المخصص لكل أداة تزامنا مع الضغط على مفتاح "Shift"



أبرز أدوات الترقيم



إضاءة سريعة

أهمية أدوات الترقيم في الصياغة

- الهدف منها.
- بناء الجملة.
- التغيير الذي تحدثه على المعنى.
- مقارنة مجازية مع إشارات المرور!

أداة الترقيم الأكثر استعمالاً

الفاصلة، ومن ثم **النقطة.**
وتكمن الصعوبة في التمييز
الدقيق بين مواضع استعمال
كل منهما.

- 1 - استعمال أدوات الترقيم الخاصة باللغات ذات الأصل اللاتيني مثل:
■ الفاصلة
■ الفاصلة المنقوطة
■ علامة السؤال
■ الشرطة المائلة
أما بقية الأدوات فهي غالبا ذاتها.

من الأخطاء الشائعة في تضيد أدوات الترقيم

- 2 - استعمال أكثر من أداة في ذات الموضوع (باستثناء: علامتي السؤال والتعجب، والتقاء الطرف الثاني للقوس بأداة ترقيم أخرى أو بالطرف الأول لقوس من نوع آخر).
- 3 - تكرار الأداة ذاتها في الموضع ذاته (باستثناء النقطة، فأقصاء ثلاثة وتفيد الحذف).



أداة الترقيم		الاستعمالات
الاسم	الرمز	
النقطة	.	نهاية الجملة تامة المعنى؛ نهاية كل فقرة. وتفيد الوقف التام. كما تستعمل لتمييز الاختصارات.
الفاصلة	,	بين المركبات التي تشكل مجتمعة جملة تامة المعنى؛ بين أقسام الشيء الواحد؛ الجمل المعطوفة المستقلة؛ بين الشرط وجوابه؛ قبل «لكن»؛ قبل ألفاظ البدل وبعدها؛ وضع جملة معترضة بينها. وتفيد الوقف البسيط (لتسهيل الفهم).
الفاصلة المنقوطة	;	بين جملتين، الثانية سبب أو مبرر أو نتيجة للأولى؛ لغايات الإقناع أو التوضيح؛ التعداد؛ فصل الجملة الطويلة؛ حال تعدد مراتب تعداد الأنواع؛ صياغة الديباجة؛ نهاية الفقرات غير العاملة؛ بين المراجع المتتالية.
النقطتان الرئيسيتان	:	قبل نص القول؛ بين الشيء وأقسامه؛ الاستشهاد بمثال؛ بين المصطلح وتعريفه؛ قبل عبارة الإصدار في ديباجة التشريع؛ قبل منطوق الحكم أو القاعدة القانونية؛ بعد كلمة «التالي» وما شابهها.
علامة الاستفهام	?	نهاية الجملة الاستفهامية / السؤال؛ الشك في معلومة.
علامة التعجب	!	نهاية جمل التعجب أو الانفعال أو التحفظ؛ الاستفهام الاستكباري.

أداة الترقيم		الاستعمالات
الاسم	الرمز	
الشَّرطتان	- -	وضع الجملة المعترضة بينهما؛ استعمال شرطة واحدة بين الكلمات المركبة.
القوسان	()	التفسير/ التوضيح؛ المرادفات العربية والأجنبية؛ أرقام المواد والتشريعات والقرارات.
الشولتان	« » " "	للتفصيل (وضع النص المقتبس حرفياً)؛ تمييز العبارات/ الكلمات المتحفظ عليها؛ تمييز المصطلحات.
	« »	ملاحظة: كما هو موضح هنا، لهذه الأداة أكثر من رمز/ شكل تبعاً لنوع الخط المستعمل.
القوسان المعكوفان	[]	يوضع بينهما تدخل الباحث/ المؤلف في نص مقتبس؛ لتوضيح مفردة وردت داخل قوسين ()
القوس الخاص	{ }	لاقتباس النصوص الدينية.
علامة الحذف	...	التنبية لوجود حذف من الاقتباس غير الحرفي؛ بمعنى «إلخ».
علامة الحذف	[...]	التنبية لوجود حذف من الاقتباس الحرفي.

الاسم	الرمز	الاستعمالات
الشَّرطة المائلة	/	بين الكلمات بمعنى «أو»؛ صياغة التاريخ.
السلم	#	بمعنى «رقم».
النسبة المئوية	%	بدل كلمة «بالمائة».

ملاحظة خاصة

الإشارة إلى التاريخ

العبرة في الصياغة الوضوح والإيجاز والنمطية، ولذلك الأصل أن يشار إلى التاريخ في الصياغة بالأرقام والكلمات معا (دون تكرار)، وأحيانا بالأرقام فقط. والشائع في المنطقة هو الإشارة إلى الأشهر وفق التقويم الميلادي.

أولا - الإشارة بالأرقام والكلمات:

داخل الجملة القانونية، ويكون بالإشارة إلى اليوم والسنة بالأرقام، والإشارة إلى الشهر بالكلمات. وتكون الإشارة إلى الشهر الميلادي إما باسمه الشرقي فقط، أو أيضا باسمه الغربي.

مثل: 11 تشرين الثاني 2004

أو مثل: 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004
تنويه: من الضرورة النمطية والثبات على استعمال أي من النظامين، وعدم المروحة بينهما خلال البحث ذاته.

ثانيا - الإشارة بالأرقام:

عند احتواء النص على الكثير من التواريخ مثل القوائم المتضمنة لتواريخ، وذلك لغايات الاختصار وإبراز التواريخ.

مثل: 2004/11/11

تنويه: من الضرورة مراعاة وضع أداة الترتيم /

نظم الأشهر

يستعمل النظام الشرقي (السرياني) في منطقة بلاد الشام والعراق، ويستعمل النظام الغربي (اللاتيني) في مصر والسودان والخليج العربي. فيما أن لكل دولة عربية مغاربية (تقريباً) نظامها الخاص بها. والأفضل أن يستعمل كلا النظامين (الشرقي والغربي) معاً بوضع أداة الترتيم / بينهما.

#	الشرقي	الغربي
1	كانون الثاني	يناير
2	شباط	فبراير
3	آذار	مارس
4	نيسان	إبريل
5	أيار	مايو
6	حزيران	يونيو
7	تموز	يوليو
8	آب	أغسطس
9	أيلول	سبتمبر
10	تشرين الأول	أكتوبر
11	تشرين الثاني	نوفمبر
12	كانون الأول	ديسمبر

نظام الأرقام

بشكل عام، يفضل استعمال:

نظام الأرقام العربية

3 2 1 ✓

وليس نظام الأرقام الهندية

٣ ٢ ١ ✗

وفيما يتعلق بالتقسيم من خلال الأرقام، يستعمل بالإضافة إلى نظام الأرقام العربية:

نظام الأرقام اللاتينية

III III I

الأرقام

اللاتينية مقابل الأرقام العربية

1 = I
2 = II
3 = III
4 = IV
5 = V
6 = VI
7 = VII
8 = VIII
9 = IX
10 = X

الإشارة إلى الأعداد

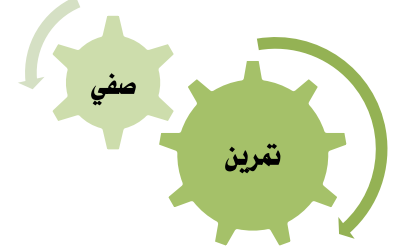
العبرة في الصياغة الوضوح والإيجاز والنمطية، ولذلك يشار إلى الأعداد في الصياغة بالأرقام، وأحيانا بالكلمات. والأصل تجنب الإشارة إلى الأعداد بالأرقام والكلمات معاً بشكل مكرر.

أولا - الإشارة بالكلمات:

خاص بالأعداد المفردة (من 1 إلى 9) والعدد 10 ومضروبه (10x#)
مثل: أربعة، سبعة، عشرة، ثلاثون، مئة.
وذلك بحكم أن كلا منها كلمة واحدة فقط، ولا تشغل مساحة كبيرة.
تنويه: من الضرورة الانتباه إلى القواعد النحوية المتعلقة في اختلاف جنس المعداد عن العدد. (1-2 يتوافقان مع المعداد، 3-9 تختلف مع المعداد).

ثانيا - الإشارة بالأرقام:

خاص بالأعداد المركبة (من 11 فما فوق)
مثل: 15، 47، 234.
وذلك بحكم أن كتابة كل منها بحاجة لأكثر من كلمة، وبالتالي تشغل مساحة.
تنويه: من الضرورة فرز منازل الأعداد الكبيرة بفواصل (مثل 105,000)، علما بأن كل ثلاثة أرقام (من اليمين) تشكل منزلة.



تعني المساواة أمام القضاء تمكين جميع موظفي الدولة من التقاضي على قدر المساواة أمام المحاكم، بلا تميز بينهم، بسبب الأصل أو الجنس واللون أو العقيدة أو الإراء الشخصية، ولهذا تعد المساواة Equality أمام القضاء الأساس الأول الذي يركز عليه حق الإنسان في اللجوء الى قاضيه الطبيعي، غير أنه لا يتنافى مع مضمون مبدأ (المساواة أمام القضاء) أن يكون للقاضي الحرية في أن يحكم بالقصاص الملائم تبعاً لظروف كل قضية.

[...] يزداد الأمر أهمية في دولتنا العزيزة وذلك لاعتبارات عديدة وجمة، وإن كنت أرى أن حسن وضبط الأفراد العسكريين هي من أهم الضوابط لدينا. وبخاصة بعد التجربة المريرة التي مر بها شعبنا من خلال الانفلات الأمني المعروف الذي تزامن مع انطلاق الانتفاضة الثانية شهر تسعة عام ألفين. والرأي السائد ليس لدى العامة بل العسكريين انفسهم بأن لديهم حصانة فوق القانون !!!، وأن القضاء الفلسطيني ليس كغيره من أنظمة القضاء الدولي: فهو يواجه تحديات خاصة تؤثر سلباً على أدائه وانجازاته.

د - مخالفات أخرى (حدد):

2- إلى ماذا ترمز/ تشير أداة الترقيم [...] بداية الفقرة الثانية؟

1- استخرج من النص المجاور مواضع الإخلال بمبادئ الصياغة القانونية وفقاً لما يلي:

أ - أخطاء مطبعية وإملائية:

ب - أخطاء في استعمال أدوات الترقيم:

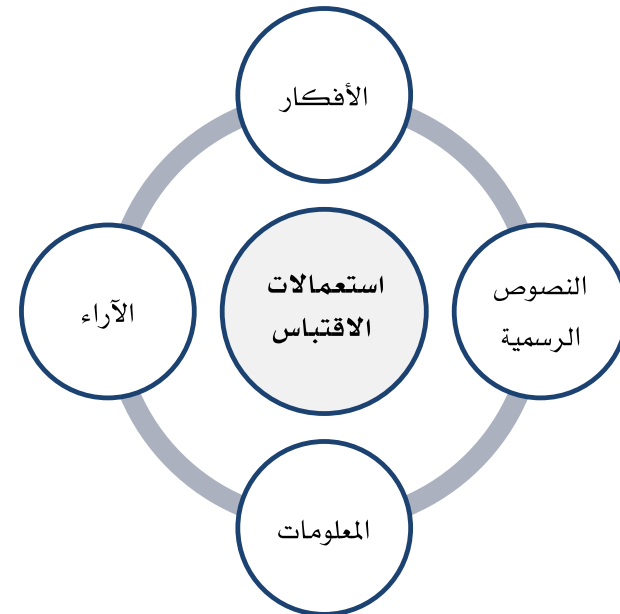
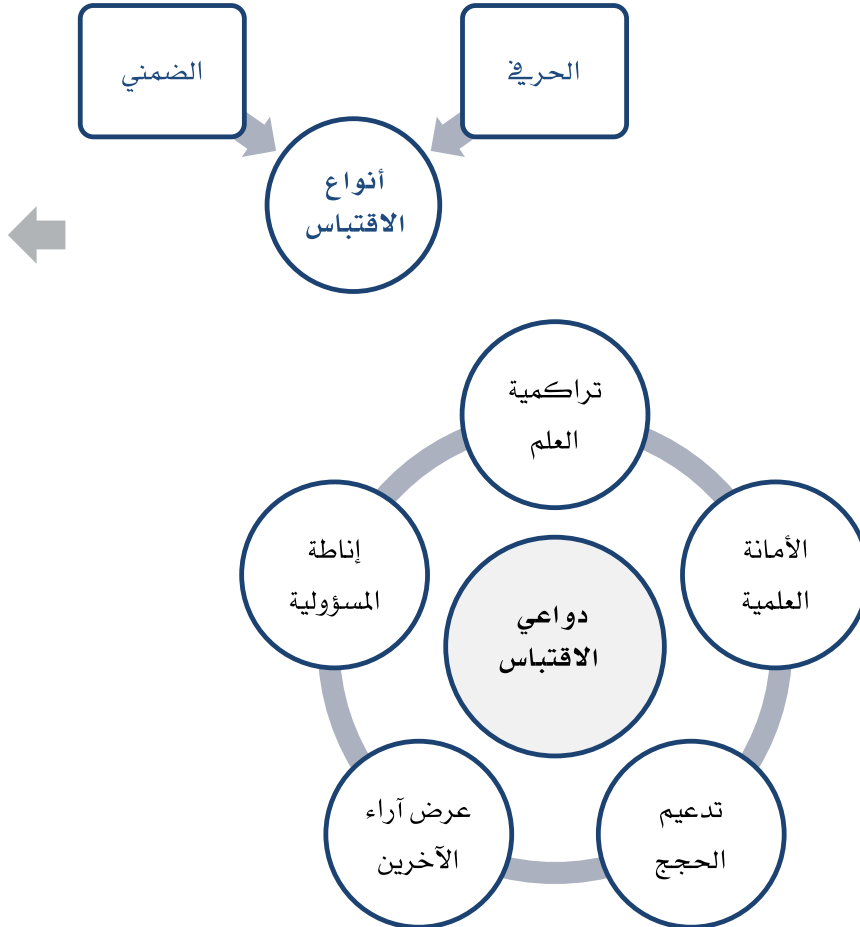
ج - أخطاء في استعمال المصطلحات:

الاقتباس

تعريف

استعمال الباحث لأفكار الآخرين و/أو الإشارة إليها /
توظيفها في البحث؛ واستعراض الآراء قبل تكوين رأيه أو ترجيح
أي منها؛ إضافة إلى استمداد المعلومات من المراجع.

7/3



الاقتباس الحرفي

الماهية: إيراد النص كما هو دون تعديل (نسخ - لصق).

الشرط الشكلي: وضع النص بين «أقواس التنصيص»، وتوثيق المرجع أو المصدر.

الشرط الموضوعي: عدم المبالغة في حجم النص المقتبس. وفي حال اقتضت طبيعة البحث اقتباساً / اقتباسات طويلة يفضل وضع النص على شكل فقرة مستقلة، مع إزاحة الفقرة إلى اليسار قليلاً (tab).

الاستعمالات: اقتباس النصوص الرسمية، التعريفات، التعبيرات الخاصة، المأثورات، المقولات.

الاقتباس الضمني

الماهية: إيراد فكرة/ جوهر النص بصياغة الباحث الخاصة وأسلوبه الخاص.

الاستعمالات: عرض أفكار الآخرين، تضمين البحث بمعلومات، إيراد تعريفات بصياغة غير حرفية، وغير ذلك.

وتتفق مع من ينادي بأن تكون بداية إصلاح المنظمة من خلال إجراء حوار وطني حول الميثاق الوطني، باعتباره **«حجر الزاوية الذي تركز عليه المنظمة، وكعب أخیلها الذي إذا انهار تنهار المنظمة برمتها»**، وعلى اعتبار تأجيل البحث في موضوع الميثاق **«استعداداً مضماً للمساومة وللواقعية والوصول إلى اتفاق حوله إذا تم الاتفاق على الحصص التي هي القضية الأهم»**¹⁶²

162. المصري، «مستقبل منظمة التحرير»، 98.



مثال

مثال

وربما بالإمكان رد ذلك إلى ما تحدث عنه البعض بوجود ميل متزايد لدى المجتمع الدولي للتعامل مع السلطة بدل المنظمة،¹⁴⁴ ليعتبره البعض مؤامرة،¹⁴⁵ ويرى فيه آخرون تطوراً طبعياً يحكم صلاحيات السلطة وسلطاتها على أجزاء من الأرض والشعب، دون الإخلال بمكانة المنظمة بعد قيام الدولة، بحكم عدم استنفاد أهدافها التي قامت لأجلها، وبالأخص قضية اللاجئين.¹⁴⁶

144. قبة، «في إشكاليات العلاقة»، 68، 73.

145. الشقافي، «مستقبل الديمقراطية»، 61. وأيضاً: البرغوثي وتوام، «النظام القانوني»، 34.

146. يزيد صايغ، «بين الدولة في المنفى والدولة المنقوصة في الوطن». مجلة السياسة الفلسطينية، عدد 16/15 (1997)، 67. للمزيد انظر: خليل، «الإطار الدستوري»، 19-20.

المتن

الحاشية



مثال

14. كان بداية بموجب قرار المجلس المركزي المنعقد في تونس بتاريخ 30 آذار/مارس 1989، وصدر لاحقاً قرار عن المجلس الوطني للترحيب بذلك القرار والتأكيد عليه. انظر نص قرار المجلس الوطني: معين البرغوثي ورشاد توم، النظام القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية: التشريعات الناجمة للأمن والقضاء الثوري (رام الله: معهد الحقوق بجامعة بيرزيت، 2010)، 166.
15. خليل، «عملية تحضير»، 226-227.
16. انظر: أنيس القاسم، مسودة مشروع النظام الدستوري للمرحلة الانتقالية، سلسلة الوثائق (رقم 5) (القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، 1996)، 3-4.
- تقع المسودة الرابعة من النظام المذكور في 122 مادة، موزعة على سبعة فصول: أحكام عامة، الحقوق والحريات العامة الأساسية، سيادة القانون، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، وأحكام ختامية وانتقالية. بالإمكان معاينة مواد النظام في المرجع السابق.
42. يقصد بمبدأ الفعالية الدولية في تعريفه العام، «قدرة السلطة الحاكمة على الممارسة الفعلية والمستمرة لكافة حقوق السيادة» [،] ولجميع وظائف الدولة سواء منها التشريعية أو التنفيذية أو القضائية، على الإقليم الذي تسيطر عليه وعلى سكانه، وقدرتها على حفظ النظام العام واستتباب الأمن داخل الإقليم والدفاع عنه ضد أي عدوان خارجي، إضافة إلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية المترتبة على سيطرتها على هذا الإقليم وسكانه». اقتباس من: محمد شوقي عبد العال حافظ، الدولة الفلسطينية: دراسة سياسية قانونية في ضوء أحكام القانون الدولي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992)، 257.
72. عرف نظام مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية «المكتب» في المادة (2) منه بـ «مكتب المنظمة في إحدى الدول وهو شخصية معنوية يشمل المكتب وموظفيه»، وبصياغة قريبة جاء تعريفه في المادة (2) من نظام الموظفين الأساسي. انظر في تشكيل وعمل البعثات الدبلوماسية الفلسطينية (المكاتب): توم، «دبلوماسية التحرر»، 149-153.

التوثيق العلمي

الإحالة إلى مراجع بصيغة «انظر»

إيراد نصوص قانونية أو مقولات

أبرز استعمالات الحواشي

تعريف مصطلحات

ذكر معلومات أقل أهمية من المتن أن تذكر في المتن

توضيح لفكرة وردت في المتن أو التعليق عليها

الببليوغرافيا

بالامكان ترجمتها
«وعاء المعلومات»
(Bibliography).

تُستقى عناصر
التوثيق من صفحة
الببليوغرافيا (عادة
الصفحة رقم 2 أو 4
من الكتاب)، وإن
لم توجد فمن
الغلاف الداخلي،
فالغلاف الخارجي.

ومن الضروري
الانتباه إلى أن بعض
عناصر الببليوغرافيا
تختلف بين أنواع
المراجع المختلفة.

عنوان الكتاب

المؤلف

سنة النشر

الناشر

مكان النشر
(المدينة)



دبلوماسية التحرر الوطني: التجربة الفلسطينية
(مقاربات في القانون الدولي والعلاقات الدولية)

رشاد توام

آذار/ مارس 2013

© جميع حقوق الطبع محفوظة
ISBN: 978-9950-316-56-0

مبنى بيرزيت للدراسات الاستراتيجية
معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
جامعة بيرزيت، ص.ب 14، بيرزيت- فلسطين
تلفاكس: +970(2)2982939

بريد إلكتروني: iallis@birzeit.edu
الصفحة الإلكترونية: http://home.birzeit.edu/iallis

لوحة الغلاف: «البنديقية وغصن الزيتون»، محاكاة للفكرة التي ضمنها رئيس
اللجنة التنفيذية لـ «م.ت.ف» في ختام خطابه الأول في الأمم المتحدة (تشرين
ثاني/ نوفمبر 1974)، موجهاً كلامه لممثلي دول العالم، بقوله: «جئناكم...
بغصن الزيتون في يد، وببنديقية الثأر في يد، فلا تسقطوا الغصن الأخضر
من يدي»، في هذا الشعار تعبير عن التحول الأساسي في الفكر السياسي
الفلسطيني، بما تضمنه إعلان البرنامج السياسي المرحلي لـ «م.ت.ف» في ذلك
اليوم، وما انعكس على سياستها الخارجية، بتعاطيها الرسمي مع الدبلوماسية
إلى جانب الكفاح المسلح. وتظهر في اللوحة خارطة فلسطين التاريخية
مجسدة في الكوفية الفلسطينية، أمام خارطة العالم، دلالة على إحياء القضية
الفلسطينية وجعلها قضية تحرر وطني، وليس فقط قضية لاجئين.
© رسم: الفنان التشكيلي وليد أيوب: فكرة: الكاتب.

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن الجهات يتبناها
معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية أو جامعة بيرزيت.

تصميم الكتاب: «أضواء للتصميم»، هاتف 022980552

رموز خاصة بالشرح

التوثيق في القائمة



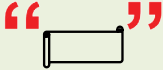
التوثيق في الحاشية



اسم المؤلف مقلوبا



اسم المؤلف



عنوان الدراسة/ الرسالة/
المقالة/ ورقة المؤتمر



عنوان الكتاب/ الدورية/
الموقع الإلكتروني



مؤلفان اثنان أو ثلاثة



السلسلة



أكثر من ثلاثة مؤلفين



مساهمون في التأليف:

مترجم/ محرر

ص

رقم الصفحة

ع

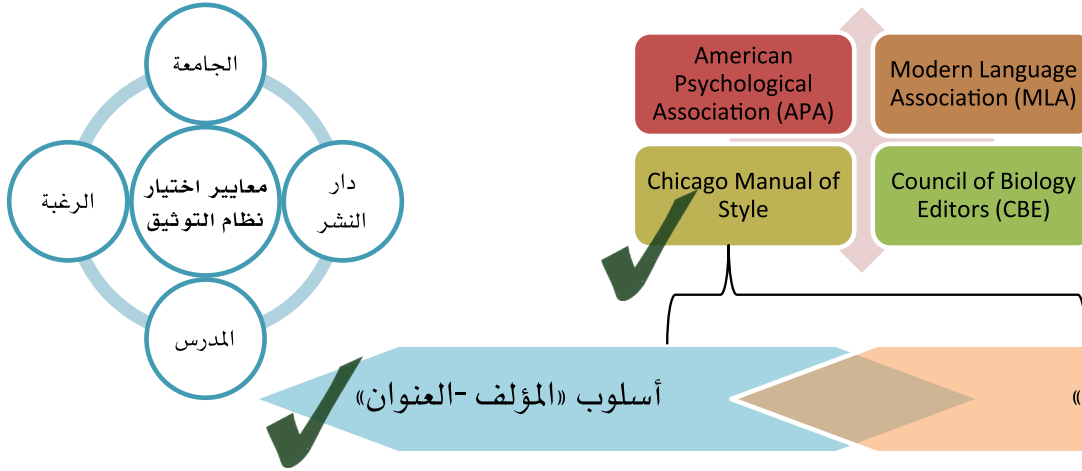
عدد الدورية

ط

الطبعة

تسسيق النص بخط مائل.

أنظمة التوثيق ومعايير اختيارها



في الحاشية (Footnote\ Endnote)

المكان

داخل النص (في متن البحث)،

قد يستعمل في الحاشية في حالات معينة، وبالأخص في حال كثرة المراجع والحواشي.

مثال



وربما بالإمكان رد ذلك إلى ما تحدث عنه البعض بوجود ميل متزايد
الدولي للتعامل مع السلطة بدل المنظمة،¹⁴⁴ ليعتبره البعض مؤامرة،¹⁴⁵ وير
تطوراً طبيعياً بحكم صلاحيات السلطة وسلطاتها على أجزاء من الأرض
دون الإخلال بمكانة المنظمة بعد قيام الدولة، بحكم عدم استنفاد أهدافها
لأجلها، وبالأخص قضية اللاجئين.¹⁴⁶

144. قبة، «في إشكاليات العلاقة»، 68، 73.

145. الشقائي، «مستقبل الديمقراطية»، 61. وأيضاً: البرغوثي وتوام، «النظام القانوني»، 34.

146. يزيد صايغ، «بين الدولة في المنفى والدولة المنقوصة في الوطن». مجلة السياسة الفلسطينية، عدد 16/15 (1997)، 67. للمزيد انظر: خليل، «الإطار الدستوري»، 19-20.



سلطة الفلسطينية ساهمت في تدهور منظمة التحرير وهي التي كانت تعاني أصلاً من
ضعف من حيث التحول الديمقراطي (عوكل 2005، 13)، إلا أن النقاش لم يكن أبداً
إبقاء منظمة التحرير. بل على العكس، كانت الأفكار كثيرة حول إصلاح المنظمة
وقف الفلسطينيين في مفاوضاته مع إسرائيل، وللمساهمة في عملية بناء مؤسسات
فاعلة في المجتمع المدني، وفي تكوين البنية التحتية لدولة مستقلة ومنها تشجيع بناء
اقتصاد وطني مستقل (Hilal 2003).

تشغل مساحة من الحاشية ومساحة الصفحة ككل.

سلبيات

إرباك القارئ؛ يتطلب الكثير من الدقة؛

يشغل مساحة من المتن.

تطبيق من خلال مراجعة
الحواشي وقائمة المراجع
في هذا الدليل

أولاً- في حال تعدد المؤلفين:

أ. الحاشية رقم (7/2): كتاب
لمؤلفين اثنين:

ب. الحاشية رقم (5/4): كتاب
لأكثر من ثلاثة مؤلفين.

قارن ذلك فيما جاء في قائمة
المراجع بخصوص هذين المرجعين.

ثانياً- في حال كان المؤلف
شخصاً معنوياً:

أ. الحاشية رقم (2/2): عند
الإشارة إليه في المرة الأولى:

ب. الحاشية رقم (5/3) المرجع
الثاني فيها: الإشارة إليه اختصاراً
بعد ذلك.

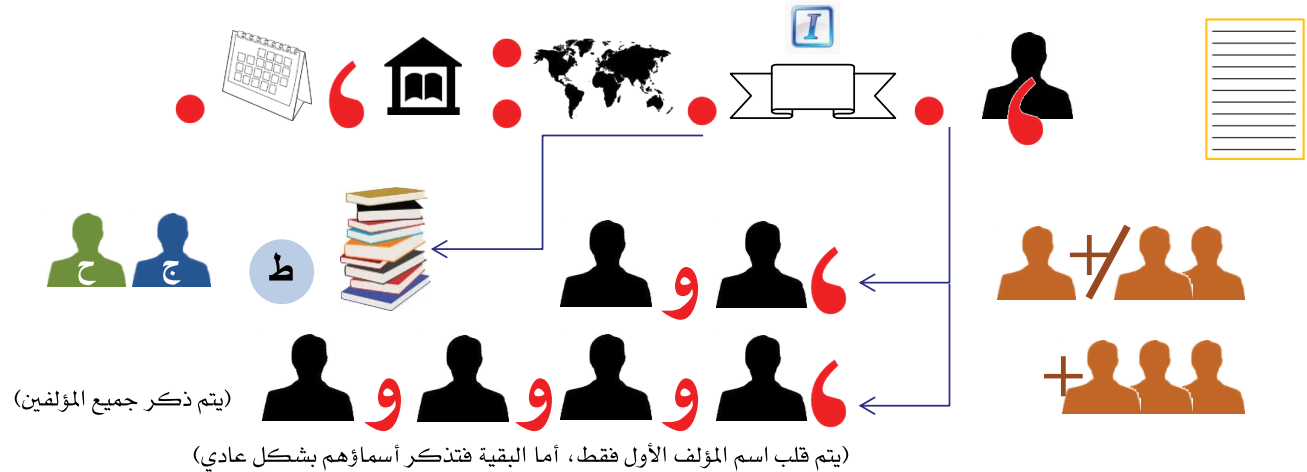
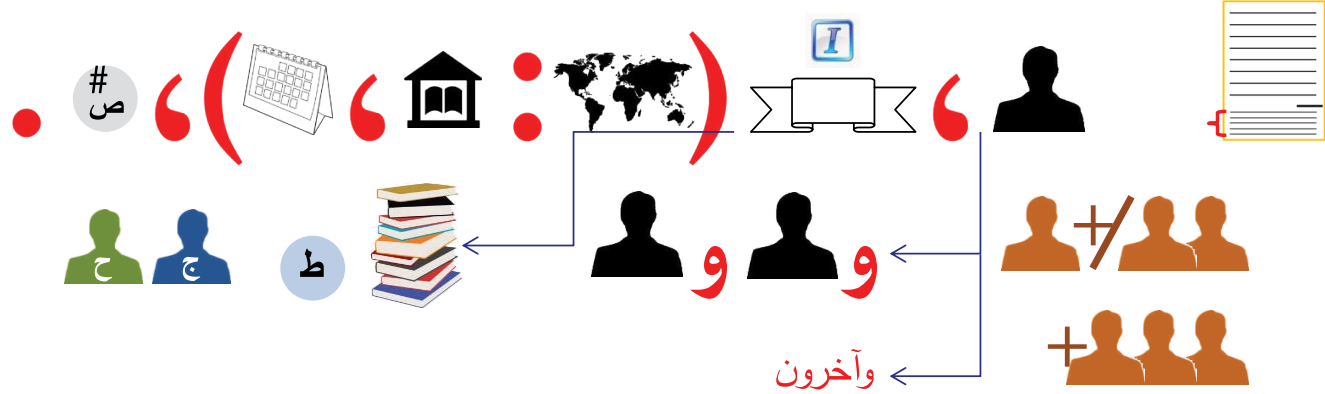
ثالثاً- في حال عدم وجود دار
نشر (ناشر) و/أو مكان نشر:

أ. الحاشية رقم (10/2).

ب. الحاشية رقم (2/6).

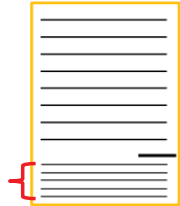
رابعاً- تضمين رقم الطبعة في
التوثيق حال وجوده:

الحاشية رقم (3/1).





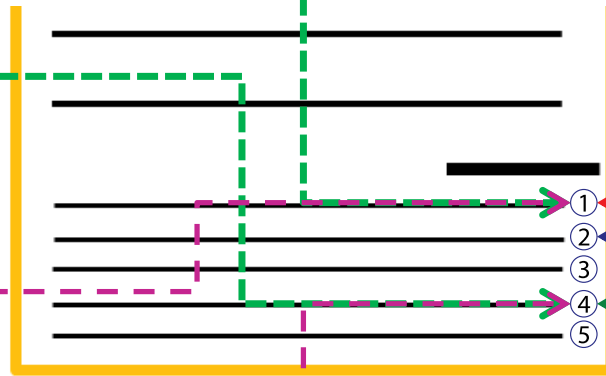
عاصم خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله: تطبيقات من النظام القانوني الفلسطيني (عمان ورام الله: دار الشروق، 2012)، 6-8.



عاصم خليل وفلان الفلاني، منهجية البحث القانوني وأصوله...
[تكملة التوثيق دون أي تغيير]
خليل والفلاني، منهجية البحث [تكملة التوثيق دون أي
تغيير]



عاصم خليل وآخرون، منهجية البحث القانوني وأصوله...
[تكملة التوثيق دون أي تغيير]
خليل وآخرون، منهجية البحث [تكملة التوثيق دون أي
تغيير]



المرجع السابق، 100.

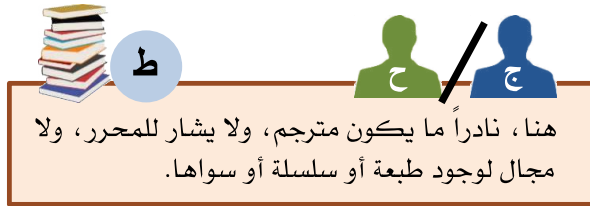
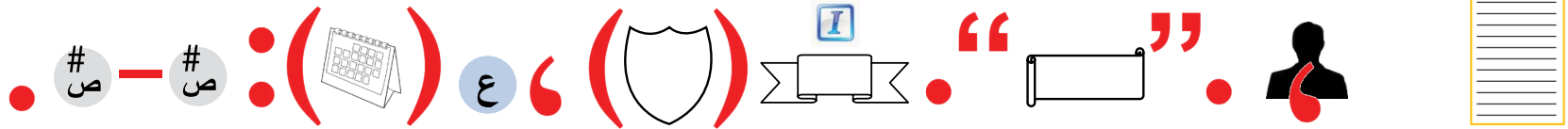
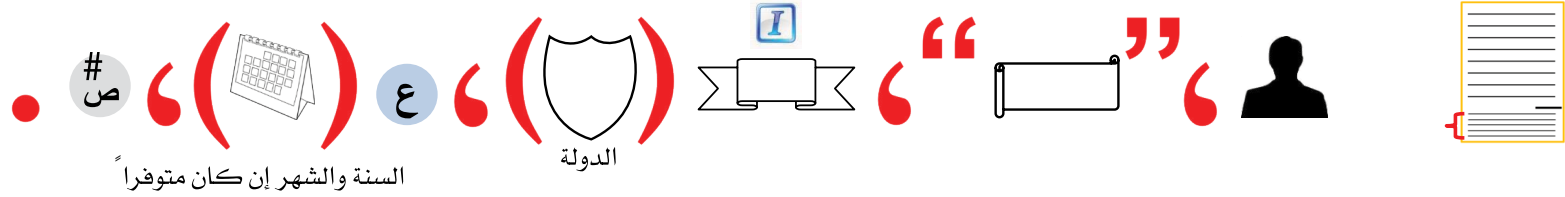
خليل، منهجية البحث، 105.

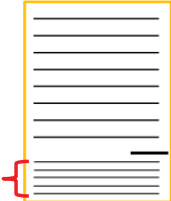


عاصم خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله... فلان الفلاني
(ترجمة) [تكملة التوثيق دون أي تغيير]

خليل، عاصم. منهجية البحث القانوني وأصوله: تطبيقات من النظام القانوني الفلسطيني. عمان ورام الله: دار الشروق، 2012.



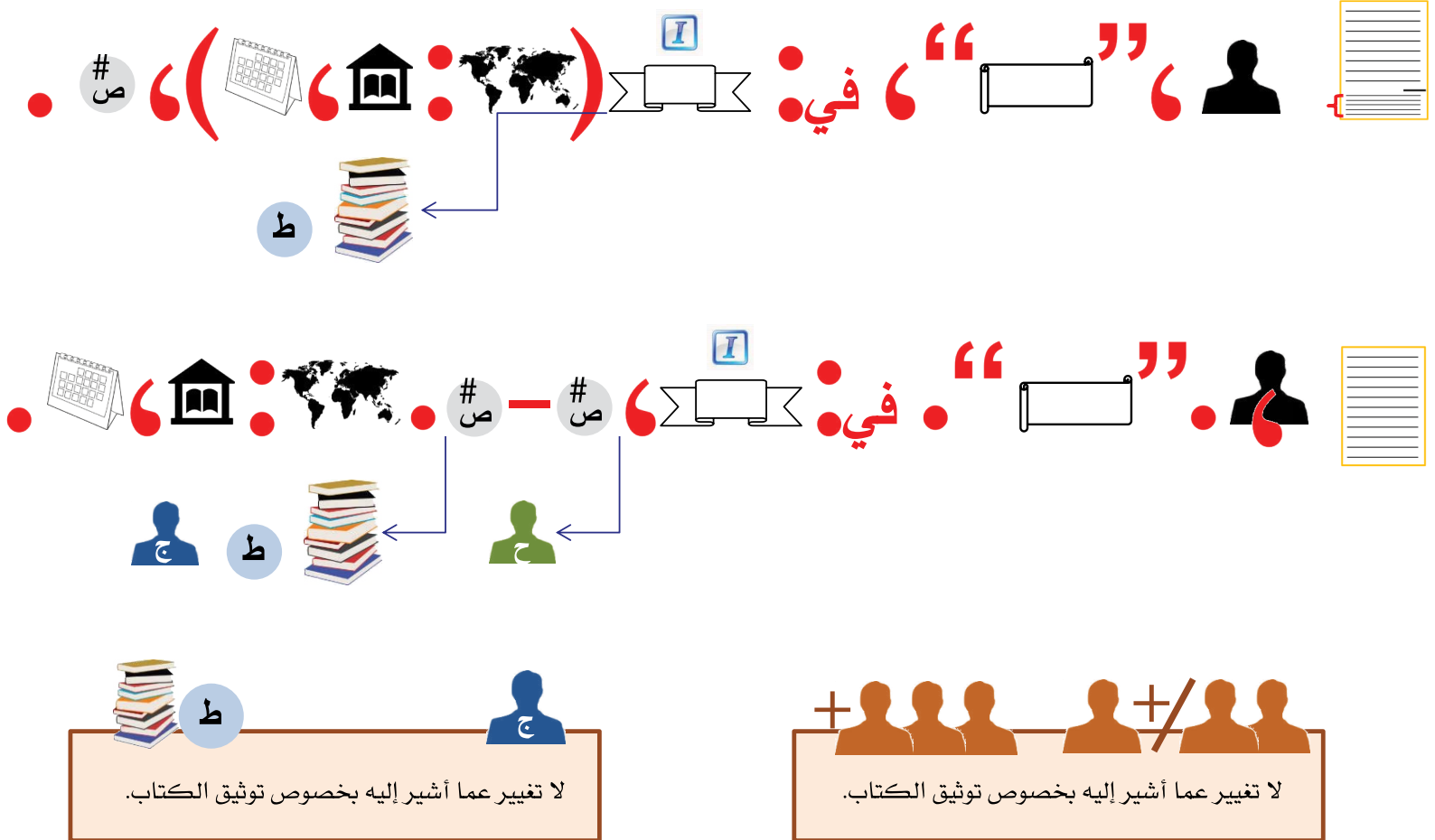




The diagram shows a document structure with a yellow border. Inside, there are several horizontal black lines. The bottom five lines are numbered 1 through 5 from top to bottom. Colored arrows point to these numbers: a red arrow to 1, a blue arrow to 2, a green arrow to 4, and a purple arrow to 5. A black line segment is positioned above line 1.

[illegible]

69 رشاد توام





صقر أبو فخر، "إدارة المؤسسات لدى منظمة التحرير الفلسطينية: الحرية الفكرية وحرية البحث العلمي"، في: منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، 109.



المرجع السابق، 112.

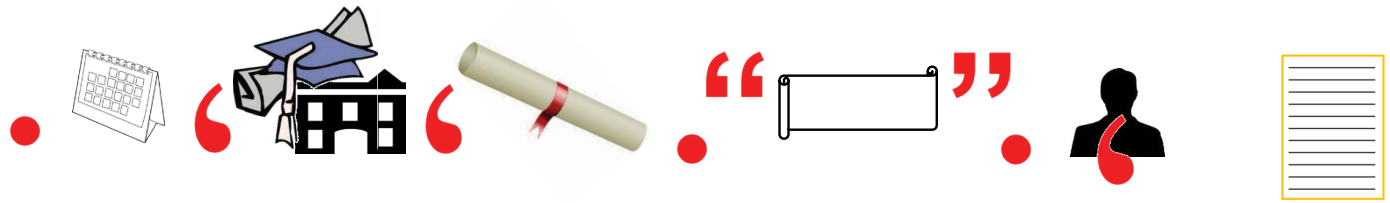
أبو فخر، "إدارة المؤسسات"، 114.

أبو فخر، صقر، "إدارة المؤسسات لدى منظمة التحرير الفلسطينية: الحرية الفكرية وحرية البحث العلمي"، في: منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، تحرير: محسن محمد صالح، 107-116. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

ليس بالضرورة أن يكون اسم مؤلف الفصل (الدراسة) على الغلاف الخارجي، فقد يكون في الغلاف الداخلي، أو في قائمة المحتويات، أو في بداية الفصل (الدراسة) الخاص به.

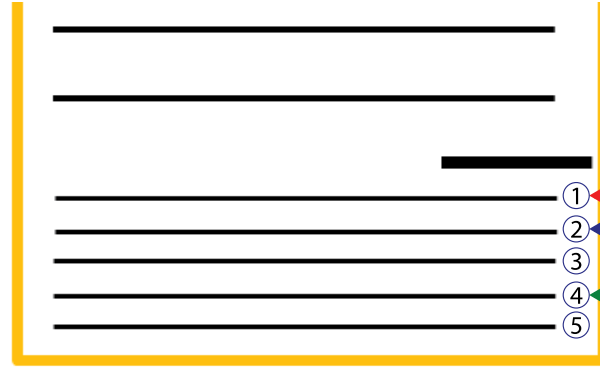
تنبيه







رشاد توام، "النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني وأثره في القانون الدولي والعلاقات الدولية: التجربة الفلسطينية" (أطروحة ماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، 2011)، 151.



المرجع السابق، 119.

توأم، "النشاط الدبلوماسي"، 102.

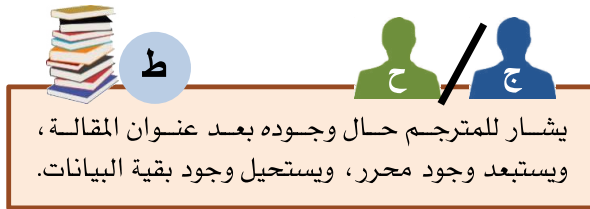
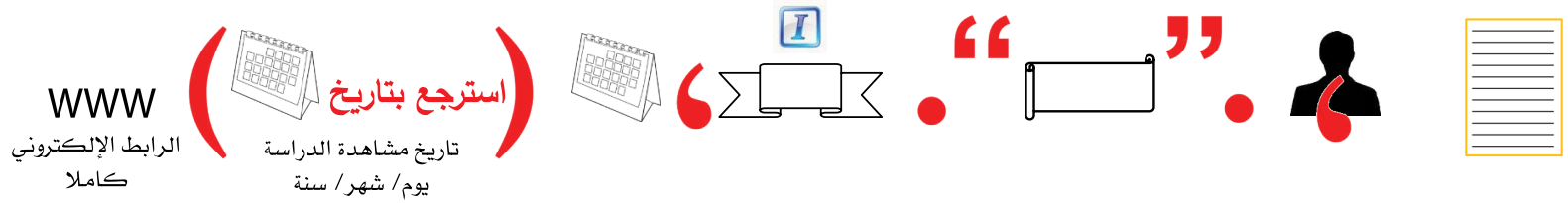
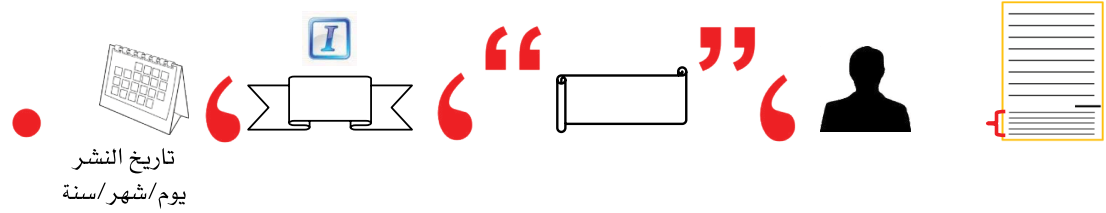
توأم، رشاد. "النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني وأثره في القانون الدولي والعلاقات الدولية: التجربة الفلسطينية". أطروحة ماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، 2011.

تتويه: قبل استعمال الأطروحات الأكاديمية حاول التأكد من عدم نشرها ككتاب، ففي حال نشرت ككتاب يفضل العودة للكتاب باعتباره بمثابة الطبعة المحدثة والمنقحة. فمثلا هذه الأطروحة نوقشت عام 2011، فيما نشرت ككتاب عام 2013، ولكن بعنوان معدل «دبلوماسية التحرر الوطني: التجربة الفلسطينية (مقاربات في القانون الدولي والعلاقات الدولية)».



ذلك أن نشر الأطروحات على شكل كتب يتطلب أن تجرى عليها جملة من التعديلات الشكلية في العنوان وبنية التقسيم. وبالتالي تكون الأطروحة أكثر أهمية من الكتاب بالنسبة للباحث، فقط في حال رغبته بالافتداء في الشكل خلال إعداده لأطروحة/ دراسته الأكاديمية.

خامساً: توثيق مقالة/ دراسة على موقع إلكتروني





البرغوثي، مروان. "محاكمة دولة إسرائيل". الموقع الإلكتروني للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح). 30 أيلول 2003 (استرجعت بتاريخ 2014/1/29)

<http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=340&CategoryId=2>

مروان البرغوثي، "محاكمة دولة إسرائيل"، الموقع الإلكتروني للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، 30 أيلول 2003.

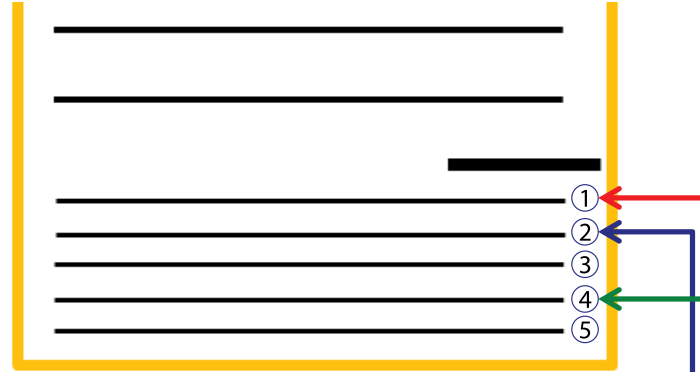
في حال تضمن امتداد الرابط (Link) كلمات باللغة العربية (بحيث يترتب على نسخه ولصقه إظهاره طويلاً وبشكل مشفر)، أو كان طويلاً جداً (أكثر من سطر)، بالإمكان اختصاره من خلال تطبيقات اختصار الروابط مثل «Google URL Shortener» (<https://goo.gl>). انظر على سبيل المثال الحاشيتين (1/1) و(1/5) في هذا الدليل.



تنبيه



محمد فهاد الشالدة، "الوضع القانوني لانضمام فلسطين في اليونسكو" (ورقة مقدمة في مؤتمر: عضوية فلسطين في الأمم المتحدة: الأبعاد القانونية والسياسية، جامعة الخليل، الخليل، 18-19 نيسان 2012).



المرجع السابق.

الشالدة، "الوضع القانوني".

الشالدة، محمد فهاد. "الوضع القانوني لانضمام فلسطين في اليونسكو". ورقة مقدمة في مؤتمر: عضوية فلسطين في الأمم المتحدة: الأبعاد القانونية والسياسية، جامعة الخليل، الخليل، 18-19 نيسان 2012.

تنبيه



آلية التوثيق المشار إليها هنا تكون في حالة كون الورقة غير منشورة. أما في حال كانت الورقة منشورة، فيتم توثيقها تبعاً لنوع المرجع الذي نشرت فيه، وتكون إما كفصل في كتاب أو كدراسة في دورية أو منشورة على الإنترنت.



اسم الشخص
المقابل



صفة الشخص
المقابل

مقابلة
شخصية

المكان بمعناه
العام (المدينة)

المكان بمعناه
الدقيق (المكتب)

تاريخ إجراء المقابلة
(يوم/شهر/سنة)

زمن إجراء المقابلة
(الساعة: من - إلى)

يفضل، وغير متطلب.

يفضل، وغير متطلب.

الصفة الرسمية ذات العلاقة
بموضوع البحث، وبالإمكان
وضع صفة سابقة في حال لم يعد
يشغل الصفة الرسمية التي يعنى
بها البحث. وعلى خلاف القاعدة
العامّة بعدم صحة ذكر
الألقاب، فيفضل ذكرها
بخصوص المقابلات لأنها تعتبر
بمثابة مكمل للصفة.

أمثلة

مثال (صفة حالية):

الدكتور عصام سليمان، رئيس المجلس الدستوري اللبناني وأستاذ القانون
الدستوري في المعهد العالي للدكتوراه وجامعة الحكمة. مقابلة شخصية. بيروت،
المجلس الدستوري اللبناني، 24 حزيران/ يونيو 2014، الساعة 12:00-1:30
ظهراً.

مثال (صفة سابقة):

اللواء متقاعد مصطفى خليل (أبوطعان)، القائد العام لجهاز الكفاح المسلح لمنظمة
التحرير الفلسطينية سابقاً. مقابلة شخصية. بيروت، السفارة الفلسطينية، 25
حزيران/ يونيو 2014، الساعة 12:30-2:00 ظهراً.

مثال (صفة سابقة، وعدم ذكر المكان بمعناه الدقيق والساعة):
اللواء متقاعد وأصف عريقات، قائد مدفعية قوات منظمة التحرير الفلسطينية
سابقاً. مقابلة شخصية. رام الله، 8 كانون الأول/ ديسمبر 2009.

مثال (مقابلة أجراها شخص آخر غير الباحث) :

اللواء القاضي صائب القدوة، رئيس هيئة القضاء العسكري (حينها). مقابلة
منشورة بتاريخ 16 كانون الثاني/ يناير 1999، أجراها محمد توفيق
كريزم. متوافرة على <http://mtak.katib.org/node/13>
(استرجعت بتاريخ 2010/3/3)

تنبيه



بالإمكان الاقتصار على ذكر المقابلات التي يجريها الباحث في
الحواشي، ولكن يحبذ ذكرها في قائمة المراجع، بشرط أن
تكون منفصلة عن بقية المراجع. ويفضل عدم قلب الأسماء، ويتم
ترتيبها وفقاً لمعيار معين يعتمد عليه الباحث (تاريخ إجراء المقابلة أو
وفقاً لأهميتها بالنسبة للبحث).

توثيق المصادر

ترتيب عناصر توثيق المصدر:



تنبيه
للاطلاع على أسلوب توثيق أوعية نشر أخرى
غير المذكورة في هذا الدليل، ينظر موقع
[chicago manual of style](http://chicago.manual.of.style)



الاسم الرسمي للمحكمة (متضمنًا درجتها
وجنسيته)، رقم القرار وتاريخ إصداره.
بالإضافة إلى المصدر المادي حال وجوده
(مثلاً: موسوعة قرارات محاكم).

مثال:

المحكمة العليا الفلسطينية بصفتها
محكمة دستورية، قرار رقم (2) لسنة
2011، صادر بتاريخ 6 أيلول 2011.

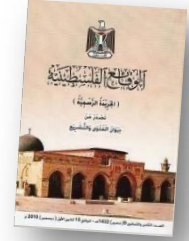


قرارات المحاكم المحلية والمقارنة

الاسم الرسمي للدولة أو النظام السياسي،
الاسم الرسمي للتشريع (متضمنًا درجة
التشريع، الرقم والسنة). عدد الجريدة
الرسمية، رقم الصفحات.

مثال:

السلطة الفلسطينية، قانون رقم (13)
لسنة 1995 بشأن الانتخابات. الوقائع
الفلسطينية، عدد 8: 7-63.



التشريعات المحلية والمقارنة

الاسم الرسمي للمنظمة الدولية، الاسم
الرسمي للقرار (متضمنًا الرقم والسنة).
بالإضافة إلى المصدر المادي حال وجوده
(مثلاً: موسوعة قرارات دولية).

مثال:

الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم
(181) لعام 1947، صادر بتاريخ 29
تشرين الثاني 1947.



قرارات المنظمات والمحاكم الدولية

الاسم الرسمي للاتفاقية، سنة الإصدار،
سنة النفاذ (حال اختلفت عن سنة الإصدار).
بالإضافة إلى المصدر المادي حال وجوده
(مثلاً: موسوعة اتفاقيات دولية).

مثال:

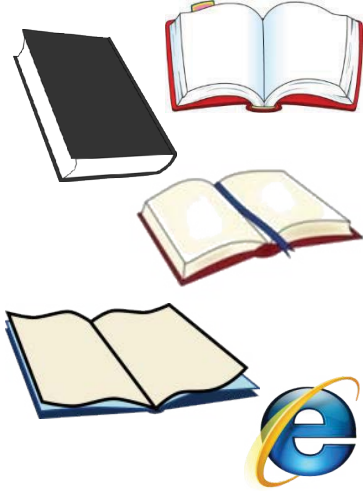
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية
والسياسية (1976/1966).



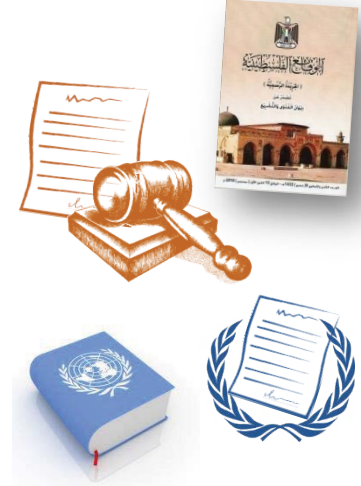
الاتفاقيات الدولية

ترتيب قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع



قائمة المصادر



في حال كانت المصادر أكثر من 10-15 مصدراً، يفضل تصنيفها حسب النوع (التشريعات، الأحكام القضائية، الاتفاقيات... إلخ).
ترتب داخليا حسب التاريخ (الأقدم فالأحدث). كما يتم ترتيب المصادر وفقا لدرجة سمو المصدر (بالأخص التشريعات: دساتير، قوانين... إلخ).

ترتب المراجع أبجدياً (أ، ب، ت...)، وفقا لأسماء عائلات المؤلفين. ويراعى في ذلك:
• عدم اعتبار «ال التعريف».
• التعاطي مع الأسماء المركبة (مثل: علم الدين، بن الوليد، دار سليم، أبو علي، بو بكري، أبي صعب...) كوحدة واحدة.

لا تصنف المراجع حسب النوع، إلا إذا كان بينها مقابلات شخصية، فيتم فصلها عن بقية المراجع بعنوان فرعي (علما بأنه يُكتفى بالإشارة إلى توثيق المقابلات في الحواشي، ولا يتم تضمينها في قائمة المراجع).

في حال وجود أكثر من مرجع لذات المؤلف، يقدم الأحدث على الأقدم.

في حال قامت الدراسة على مراجع بأكثر من لغة، يتم الفصل بينها حسب اللغة بعنوان فرعي، مقدما مراجع اللغة التي كتبت فيها الدراسة على اللغة/ اللغات الأخرى.



الترتيب زمنيا
(الأحدث فالأقدم)



الترتيب أبجديا
(إلكترونيا)



الترتيب زمنيا
(الأقدم فالأحدث)

ملاحظات

■ لاحظ/ي أن جميع المراجع باختلاف أنواعها وضعت ضمن قائمة واحدة، ولم تصنف إلى كتب ودوريات وسواها.

■ لاحظ/ي كيف أنها رتبت «أبتيًا» وفقا لأسماء العائلات (أ: أبو فخر)، (ب: البرغوثي)، (ت: توام)، (خ: خليل)، (ش: الشلالدة).

■ في حال كان هناك مرجعان يتشابه فيهما اسما عائلتي المؤلفين بالحرف الأول (مثل: خالد و خليل)، فيتم النظر إلى الحرف الثاني فالثالث وهكذا، وصولا إلى أحرف الاسم الأول. مثلا: «خالد» يتقدم «خليل»: لأن حرف «أ» يتقدم على حرف «ل».

■ لاحظ/ي، فيما يتعلق بالمواقع الإلكترونية، أنه في حال وضع الرابط على سطر مستقل أسفل التوثيق، لا يكون بينهما فراغ.

■ لاحظ/ي أنه في حال كان هناك أكثر من مرجع لذات المؤلف، يتم ترتيبها زمنيا (الأحدث فالأقدم).

■ لاحظ/ي كيف أن «ال التعريف» لا تؤخذ بعين الاعتبار عند الترتيب الأبتي، وإنما يكون الاعتبار للحرف التالي لها (هنا «ش»).

■ أبو فخر، صقر. "إدارة المؤسسات لدى منظمة التحرير الفلسطينية: الحرية الفكرية وحرية البحث العلمي". في: منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، تحرير: محسن محمد صالح، 107- 116. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

■ البرغوثي، مروان. "محاكمة دولة إسرائيل". الموقع الإلكتروني للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، 30 أيلول 2003 (استرجعت بتاريخ 2014/1/29)

<http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=340&CategoryId=2>

■ توام، رشاد. "دبلوماسية التظلم والتشهير: القضاء الدولي في المقاومة السلمية (نحو نموذج فلسطيني)". مجلة سياسات، عدد 20 (2012): 33- 55.

■ توام، رشاد. "النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني وأثره في القانون الدولي والعلاقات الدولية: التجربة الفلسطينية". أطروحة ماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، 2011.

■ خليل، عاصم. منهجية البحث القانوني وأصوله: تطبيقات من النظام القانوني الفلسطيني. عمان ورام الله: دار الشروق، 2012.

■ الشلالدة، محمد فهاد. "الوضع القانوني لانضمام فلسطين في اليونسكو". ورقة مقدمة في مؤتمر: عضوية فلسطين في الأمم المتحدة: الأبعاد القانونية والسياسية، جامعة خليل، خليل، 18- 19 نيسان 2012.

لا تذكر الألقاب (مثل: الدكتور، الأستاذ، القاضي، المحامي... إلخ) في التوثيق؛ فمن شأن ذلك الإرباك في معايير التوثيق. أما في حال الإشارة إلى اسم أي من المؤلفين في المتن، خلال الصياغة، فبالإمكان الإشارة إلى اللقب، ولكن مع التأكد من صحته، والتأكد من الإشارة إلى الجميع بألقابهم الصحيحة، دون مجاملة.

عدم ذكر
الألقاب في التوثيق

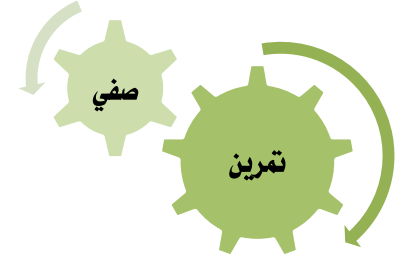
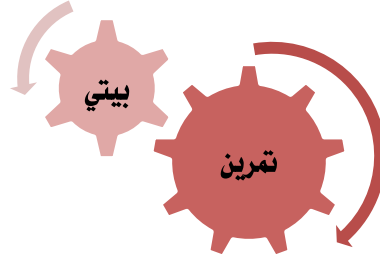
تنبيهات مهمة

الإشارة إلى رأي
شخص ورد في
مرجع لشخص
آخر

التوثيق غير
المباشر (مرجع
ينقل عن مرجع)

الأصل أن يحرص الباحث على المرجع الأصلي للمعلومات التي يجدها في مرجع ينقل عن المرجع الأصلي، وألا يرتكن على توثيق المرجع الناقل. ولكن في حال تعذر ذلك، فيشير الباحث إلى المرجع الذي بين يديه، وينوه إلى أن هذا المرجع يقتبس عن مرجع آخر، وأنه لم يتسن له (الباحث) الاطلاع على المرجع الأصلي [انظر مثلاً في هذا الدليل الحاشية رقم (10/4)].

قد يجد الباحث أحد المراجع ينسب أفكاراً إلى أشخاص آخرين، دون توثيق (مثلاً يكون نقل عنهم الفكرة بالسماع). لا يكفي في هذه الحالة أن توثق الأفكار / المعلومات نسبة إلى المرجع، بل يتوجب نسب الفكرة إلى صاحبها.
مثال: محمد علي، في: ابوضع هنا توثيق المرجع الذي وردت فيه الإشارة.



بالعودة إلى المادة التي بين يديك، قم بالإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما طبيعة (نوع) المرجع؟

2- من ناشر المرجع؟ وهل يتم ذكره في التوثيق؟

3- قم بتوثيقه وفقاً لنظام شيغاغو، أسلوب «المؤلف - العنوان» في حالتي:

أ - التوثيق في الحاشية:

ب - التوثيق في قائمة المراجع:

قم بإعداد قائمة مراجع تتضمن التالي وصفه، وفقاً لنظام شيغاغو، أسلوب «المؤلف - العنوان»، مراعيًا في ذلك آلية تنظيم قائمة المراجع من حيث التنسيق.

1- ثلاثة مراجع مختارة من المراجع التي ستستعملها في مشروع البحث الخاص بك. (كتابان + دراسة في دورية)

2- ثلاثة مراجع مختارة للفتية عبد الرزاق السنهوري. (كتابان + دراسة في دورية)

3- ثلاثة مراجع مختارة في القانون الدستوري و/أو الدولي. (كتابان + دراسة في دورية)

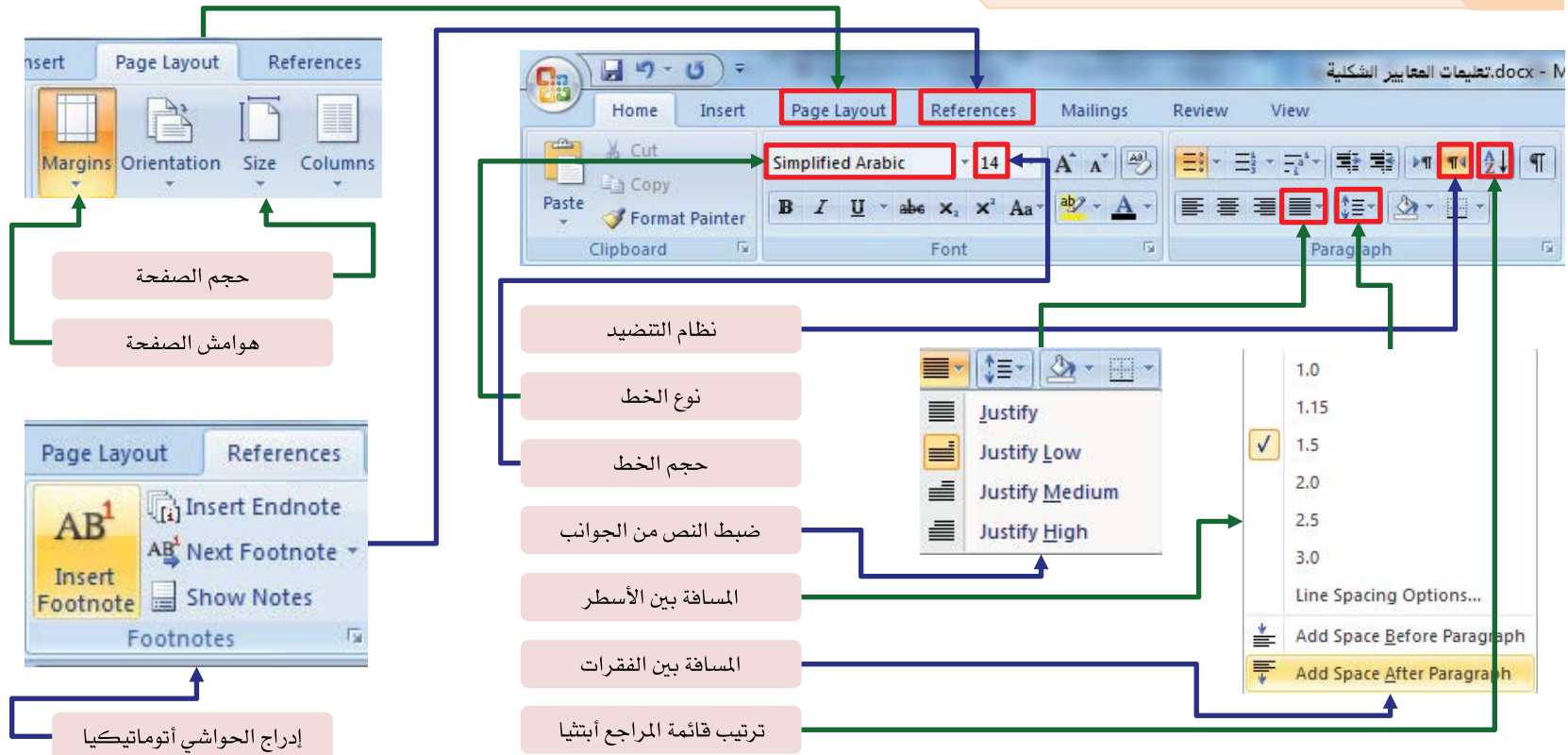
4- ثلاثة مراجع مختارة في أي من مواضيع القانون العام من نوع «فصل في كتاب».

المعايير الشكلية لتنضيد النص وتنسيقه

غالباً ما تحدد الجامعات المعايير الشكلية للتنضيد والتنسيق، أو تحدد من قبل أستاذ المساق. وبالتالي قد تتباين من جامعة إلى أخرى أو أستاذ وآخر. المعايير المشار إليها تالياً هي أقرب ما تكون إلى المعايير التي تشترطها جامعة بيرزيت وفقاً لـ «تعليمات التسجيل والإشراف والكتابة والمناقشة والنشر لرسائل الماجستير» للعام 2010.

تطبيق عملي

إطلاع الطلبة على آلية تنسيق النص بشكل مختصر.



المعايير الشكلية المطلوبة/ المقترحة

- حجم الصفحة: A4
- نوع الخط: بالعربية Simplified Arabic ، بالإنجليزية Calibri.
- حجم الخط: 14 في المتن، 10 في الحاشية.
- ضبط النص على الجوانب: Justify Low.
- هامش الصفحة: 3.5 سم.
- المسافة بين الأسطر: 1.5 درجة.
- الفقرات: 3-4 فقرات في الصفحة، وعمل مسافة بين الفقرات.
- الحواشي: عمل الحواشي بشكل أوتوماتيكي (متسلسل) وليس يدويا.
- ترقيم الصفحات.

تنبيهات مهمة

أولاً - اختيار نظام التنضيد: لكتابة النص العربي يتوجب بداية (قبل أي شيء) اختيار نظام «من اليمين إلى اليسار»، وليس «من اليسار إلى اليمين».



ثانيا - نوع الخط: من الأخطاء الشائعة تضيق النص العربي باستعمال خطوط خاصة باللغات اللاتينية (مثل: Times New Roman ، Arial).

ثالثاً - ينصح بحفظ الملف بصيغة «PDF» بعد الانتهاء من مراجعة البحث، خشية أن تحدث تغيرات غير مرغوب فيها على النص عند الطباعة. كما ينصح بالاحتفاظ بجميع الأرشيف الإلكتروني للباحث، وتصنيفها ضمن ملفات تتناسب مع اهتماماته.

نموذج

"إذا أردت ألا تنسى، حال وافتك المنية، فإما أن تكتب شيئاً يستحق القراءة، وإما أن تفعل شيئاً يستحق الكتابة."

لاحظ/ي كيف أنه لا يوجد فراغ قبل أداة الترفيم، وإنما بعدها. إلا في حال أن يسبق أيّاً من أدوات الترفيم قوس أو إحدى أدوات الحصر الأخرى.

لاحظ/ي كيف أنه لا يوجد فراغ بعد حرف العطف «و»، وإنما قبله.

لاحظ/ي استواء النص من اليسار على خط مستقيم، بفضل استعمال ضبط النص بتتسيق «Justify Low». علماً بأن استعمال غيرها من تنسيقات «Justify» يتسبب بتباعد الكلمات أو مدّها، وبالتالي بإطالة غير مبررة للنص.

لاحظ/ي المسافة بين الأسطر (1.5)؛ وذلك ليتسنى للمشرف أو أستاذ المساق وضع ملاحظاته بين السطور.

ملاحظة: من أبرز المشاكل التقنية التي يواجهها الباحث خلال تضخيد النص العربي، وبالأخص فيما يتعلق بالحواشي، هو عدم انتقال الحط الفاصل ما بين المتن والحواشي من اليسار (خاص باللغات اللاتينية) إلى اليمين (خاص باللغة العربية). وفيما يلي خارطة لتسوية هذه الإشكالية:

1- Draft (أسفل يمين الشاشة) ← 2- References (أعلى الشاشة) ← 3- Show Notes (أسفلها مباشرة) ← 4- Footnote Separator (ضمن لائحة الاختيار التي ستظهر أعلى الشاشة السفلية) ← 5- انقر بالمؤشر بمحاذاة الخط في الشاشة السفلية. ← 6- باستعمال لوحة المفاتيح أضغط «Ctrl + Shift» (الموجودين على يمين لوحة المفاتيح، فينتقل الخط إلى اليمين. ولإعادة الخط إلى اليسار إضغط ذات المفاتيح، ولكن الموجودين على يسار لوحة المفاتيح). ← 7- Print Layout (أسفل يمين الشاشة بمحاذاة Draft التي ضغطت عليها بداية).

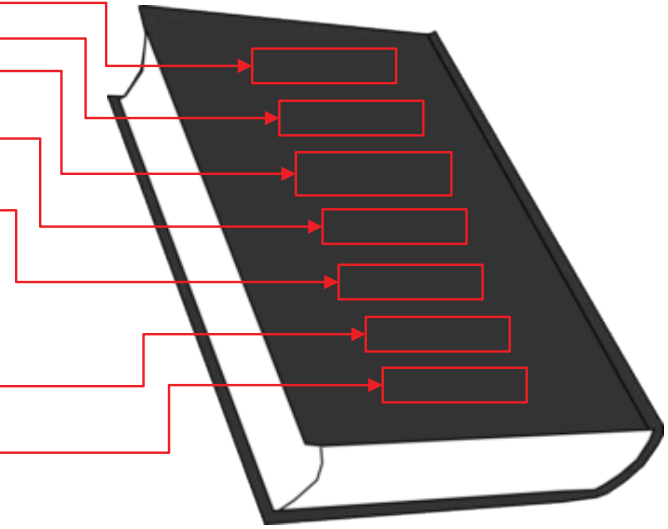


تطبيق عملي

إطلاع الطلبة على نماذج مادية ذات علاقة.

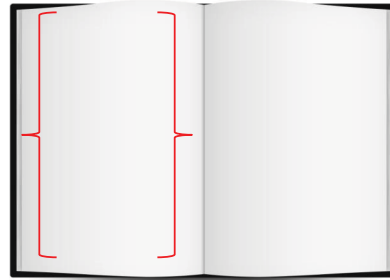
أولاً: الغلاف الخارجي

- اسم الجامعة.
- اسم الكلية.
- عنوان البحث: بشكل مباشر دون وضع لفظة «عنوان البحث»، ويكون بحجم خط أكبر من بقية النصوص على الغلاف.
- اسم الطالب/ة: يسبق وضع اسم الطالب/ة لفظة «إعداد»، ويتوجب مطابقة الاسم (الأول والعائلة) للسجلات الرسمية في الجامعة.
- اسم الأستاذ: يسبق الاسم وضع لفظة «إشراف» أو «مقدم لـ»، تختلف الصفة باختلاف شكل متابعة الأستاذ تبعاً لطبيعة مسؤوليته عن البحث؛ فالمشرف هو الأستاذ الذي يكون موكلاً إليه بشكل رسمي الإشراف على أطروحة دراسات عليا (ماجستير/ دكتوراه)، أما الأبحاث التي تقدم في المسابقات العادية، سواء أكانت بكالوريوس أم ماجستير، فلا يكون أستاذ المساق مشرفاً عليها بالمعنى الدقيق، وإنما هي أبحاث مقدمة له.
- وصف طبيعة البحث: «رسالة/ أطروحة»/ «بحث»/ «حلقة نقاش»: تختلف باختلاف طبيعة البحث والدرجة الأكاديمية.
- التاريخ: السنة/ السنة والشهر/ التاريخ الكامل: يختلف باختلاف طبيعة البحث.
- بيانات إضافية: قد يتطلب في المسابقات العادية ذكر رقم الشعبة.



ثانياً: الغلاف الداخلي

- تكرار ذات البيانات التي على الغلاف الخارجي، وبيانات تفصيلية أخرى لم تظهر لدواعٍ شكلية على الغلاف الخارجي، مثل الرقم الجامعي للطالب.
- يتطلب في رسائل الدراسات العليا:
 - أن تكون النصوص هنا باللغتين العربية والإنجليزية.
 - ذكر أسماء أعضاء لجنة النقاش.
 - تاريخ مناقشة الرسالة (يوم، شهر، سنة).
 - تضمين هذه الصفحة بالعبارة التالية: «قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في ... من كلية ... في جامعة ...»
 - وجود صفحة تالية لها تتضمن توقيع لجنة النقاش.



تنبيه



- يختلف نوع الغلاف الخارجي من حيث المواصفات الفنية والتجليد، باختلاف حجم البحث وطبيعة البحث. فمثلاً يتوجب تجليد أطروحات الماجستير (النسخة النهائية) بغلاف صلب (Hard Cover).
- تشترط الجامعات عدم الكتابة على خلف الصفحة، وتركها فارغة، ودون ترقيم. في حال لم يشترط ذلك، بالإمكان الكتابة على كلا الوجهين (ويرقم كلاهما) بشرط أن تكون بداية الأجزاء الأساسية من المتن على صفحة ذات ترقيم فردي.

ترقيم الصفحات

ترقم الصفحات ما قبل
صفحة المقدمة وفقاً لنظام:

الأرقام اللاتينية

III III I

أو

الأحرف العربية

أ ب ج

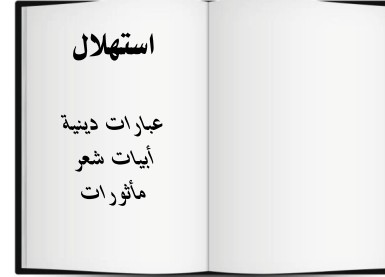
وترقم إبتداءً من صفحة
المقدمة وحتى نهاية البحث
(آخر صفحة)، بما يشمل
قائمة المصادر والمراجع،
والأشكال والملاحق وفقاً
لنظام:

الأرقام العربية

3 2 1

ترقم الصفحات في أعلى
الجانب الأيسر من الصفحة
(في النسخ العربية)، في
أعلى الجانب الأيمن (في
النسخ باللغة الإنجليزية).

ثالثاً: الصفحات الاختيارية



هذه الصفحات غير إلزامية، إلا أنها جرت العادة على تضمينها، أو تضمين بعضها. وهي لا تعتبر جزءاً من مادة البحث. ينصح بخصوص صياغتها أن تكون مختصرة قدر الإمكان، وفيها مستوى معقول من البلاغة الصياغية. كما يفضل أن تكون عبارات الاستهلال ذات علاقة بموضوع البحث أو بالبحث العلمي والعلم ككل.

رابعاً: الملخص



يقصد بالملخص، تقديم نبذة مركزة حول الدراسة للقارئ، يشار فيها إلى إشكالية البحث وأبرز نتائجه، بشكل يشوق القارئ لقراءة الدراسة، ويقدم للباحثين الآخرين فكرة معقولة حول ملاءمة هذه الدراسة كمرجع لأبحاثهم التي يعملون عليها.

يصاغ الملخص باللغتين العربية والإنجليزية، لتقديم فكرة للقارئ غير العربي حول الدراسة ليقرر إن كانت تستحق تكلفة الترجمة. يتراوح حجم الملخص بكل لغة بين 200 إلى 600 كلمة. (وربما الأفضل عدم تجاوز حجم الملخص باللغتين معاً صفحة واحدة!). وفي الحقيقة فإن صياغة الملخص من أصعب مراحل البحث، وتأتي كآخر مرحلة في البحث.

يتم إعداد قائمة المحتويات في حال تجاوز حجم البحث 15 صفحة، ولا حاجة/ داعي لإعدادها بخصوص الأبحاث الأقل حجماً من ذلك.

ويتم إعداد قائمة المحتويات/ الفهرس بطريقتين:

1 - الطريقة اليدوية (الجدول)

من خلال إدراج جدول، وتصميمه بشكل ملائم، من حيث تخصيص خانات للعنوان (مع مراعاة التدرج) وخانة خاصة لأرقام الصفحات.

2 - الطريقة الأتوماتيكية (الفهرس الإلكتروني)

من خلال نظام مخصص لذلك ضمن تطبيقات برنامج «Microsoft Word». وهو الأفضل بحيث أنه يقوم بربط العناوين في الفهرس بالعناوين في المتن، وعند إجراء أي تعديل على موضع العناوين في المتن، باستطاعة هذا التطبيق بأمر سريع تحديث أرقام الصفحات في الفهرس وجعلها متطابقة مع مواضع العناوين في المتن.

تطبيق عملي

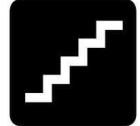
إطلاع الطلبة على آلية إنشاء الفهرس الإلكتروني.

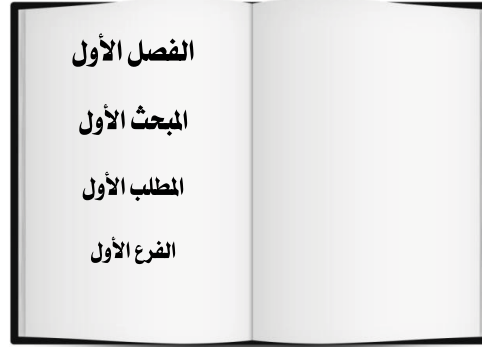
قائمة المحتويات

#	المقدمة
#	الفصل الأول
#	المبحث الأول
#	المطلب الأول
#	المطلب الثاني
#	المبحث الثاني
#	المطلب الأول
#	المطلب الثاني
#	الفصل الثاني
#	المبحث الأول
#	المطلب الأول
#	المطلب الثاني
#	المبحث الثاني
#	المطلب الأول
#	المطلب الثاني
#	الخاتمة
#	قائمة المصادر والمراجع
#	الملاحق

Tab
|←→|

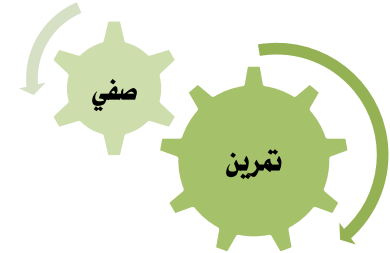
يتم تنسيق قائمة المحتويات على شكل درج، بحيث تكون كل تفرعية أدنى مزاحة إلى اليسار درجة "tab" واحدة في حال كان النص بالعربية، وإلى اليمين في حال كان بالإنجليزية؛ والغرض من ذلك هو تيسير قراءة قائمة المحتويات.





ملاحظة: هذان الجزآن اختياريان، أو بالأحرى مرتبطان بحاجة البحث، ولا يعتبران إلزاميين. تحوي الأشكال والهيكل على رسوم توضيحية/ بيانية، خرائط، مخططات وهيكلية ذات علاقة بالبحث (قد تكون ابتكارية من الباحث، وقد تكون منقولة عن مراجع. وفي هذه الحالة - الأخيرة يتوجب توثيقها). فيما تحوي الملاحق النصوص الكاملة لتشريع معين (قصير)، أو قرار قضائي، من الضرورة تضمينها، ومن المتعسر على القارئ أن يجدها بسهولة. كما قد يحوي جداول مقارنة، وبالإمكان أيضاً وضع الأشكال والهيكل ضمن أحد الملاحق.

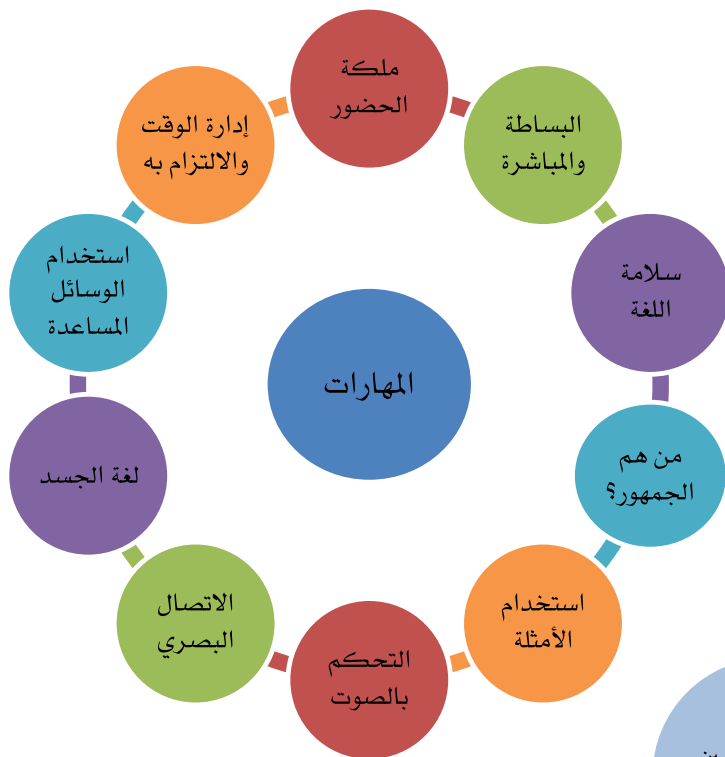
قائمة المحتويات	
10	المقدمة
15	الفصل الأول.....
13	المبحث الأول.....
17	المطلب الأول.....
21	المبحث الثاني.....
22	المطلب الأول.....
22	المطلب الثاني.....
39	الفصل الثاني.....
40	المبحث الثالث.....
55	المبحث الرابع.....
90	الخاتمة
95	قائمة المصادر والمراجع
9	8



استخرج الأخطاء الموجودة في الشكل المجاور، سواء الأخطاء الشكلية منها أو الموضوعية، علماً بأنه يتضمن أكثر من عشرة أخطاء.
(قم بالإجابة على شكل نقاط مختصرة، وليس فقرة، وبالإمكان التأشير بخط على مواضع الخطأ وربطها بتوضيح الخطأ)

العرض الشفوي والتغلب على الرهبة

مهارات العرض الشفوي



للعرض الشفوي أهمية بالغة بالنسبة للباحث؛ فيطلب من الباحث/ الطالب عرض دراسته أمام لجنة النقاش (مشروع التخرج، حلقات البحث، مناقشة رسالة الماجستير أو الدكتوراه). كما يتطلب من الباحث الممتحن عرض أبحاثه خلال المؤتمرات المتخصصة وجلسات الخبراء. وأسوء بالإخراج الشكلي/ الفني للبحث، من شأن العرض الشفوي الضعيف أن يضعف من قيمة البحث.

محظورات في العرض الشفوي



عدم الانفعال
(سلباً أو إيجاباً)

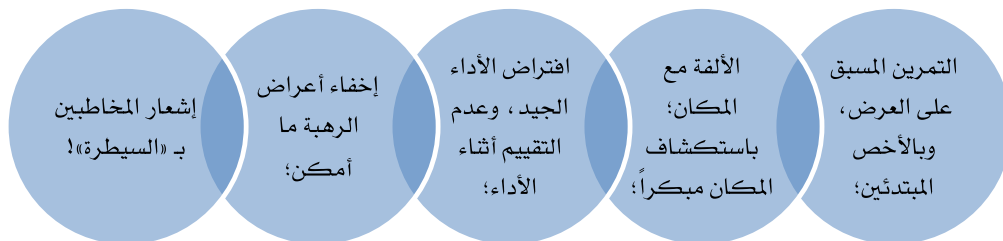


عدم حفظ
العرض



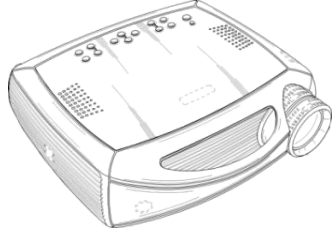
عدم استعمال
الأوراق

نصائح مهمة



تقسيم عام مقترح للعرض الشفوي

استخدام الوسائل المساعدة (أجهزة وبرامج العرض)



تطبيق عملي

إطلاع الطلبة على نماذج لـ «عروض تقديمية».

استعمال الوسائل المساعدة بحاجة إلى ترتيبات مسبقة، يتم فحص جاهزيتها قبل موعد العرض والنقاش. كما لا يجوز أن يكون الارتكان إليها مطلقاً، بل يتوجب تحضير خطة بديلة في حال فشل أي من التجهيزات، كتحضير أجهزة بديلة (احتياطية) والاستعانة بخبراء فنيين. وفي جميع الأحوال يتوجب اصطحاب مادة العرض مطبوعة، للاستعانة بها في حال فشل تشغيل نظام العرض نهائياً. كما يتوجب تصميم العرض على البرنامج الخاص بذلك (PowerPoint)، أو برامج أكثر تقدماً. وليس أي برامج أخرى (مثل Word)، وبالإمكان تضمين العرض مقاطع فيديو في حال كان هناك وقت لعرضها. كذلك يتطلب تصميم العرض أن يكون بسيطاً ورزينا في الوقت ذاته.

تنبيه



المقدمة

- تمهيد مشوق؛
- تحديد الموضوع بدقة؛
- إثارة الأسئلة التي سيجيب عنها في العرض؛
- تحديد محاور العرض.

المحاور

- الحديث ضمن كل محور؛
- تنبيه المخاطبين عند الانتقال بين المحاور.

الخاتمة

- عرض أبرز النتائج؛
- الإجابة على الأسئلة التي أثيرت في المقدمة.

10/3

تنبيه



جرت العادة في عروض أبحاث الطلبة (حلقات البحث والرسائل خصوصاً) أن يعرض الطلبة باقتضاب أبرز ملامح مشروع البحث.

السؤال الثاني:

1- فيما له صلة بالإشارة إلى التاريخ في البحث العلمي، صيغ تاريخ اليوم باستعمال كلا نظامي تسمية الأشهر الشرقية والغربية معا.

2- من معايير الصياغة القانونية استخدام «مصطلحات قانونية حية»، ما المقصود بذلك؟ معززا ذلك بمثال.

3- ما مجالات الاستفادة من الخريطة الذهنية؟

السؤال الأول:

أجب بـ"صح" أو "خطأ" عن العبارات التالية، وضح العبارة الخاطئة منها:

1	الصياغة التشريعية أحد أشكال الصياغة القانونية.	
	تصحيح الخطأ:	
2	للأحكام القضائية في النظام اللاتيني (مثل فلسطين) قيمة استثنائية لدى القاضي، وبالتالي ليس لها أي أهمية بالنسبة للباحث.	
	تصحيح الخطأ:	
3	عند توثيق الكتاب يشار فقط إلى سنة النشر دون الشهر.	
	تصحيح الخطأ:	
4	ترد الملاحق قبل الخاتمة.	
	تصحيح الخطأ:	

السؤال الثالث:

إختر من الشكل المجاور نوع القوس	" "	()	[]
الواجب استعماله في كل حالة من التالية:			

الحالة	القوس
أ - الاقتباس الحرفي.	
ب - مصطلح أجنبي بعد مصطلح عربي مرادف.	
ج - مصطلح أجنبي لم يسبقه مصطلح عربي.	
د - تدخل الباحث في نص مقتبس.	
هـ - رقم التشريع وأرقام المواد في التشريع.	

4

الوحدة الرابعة

إشكالية البحث

البحث العلمي في القانون : دليل تعليمي

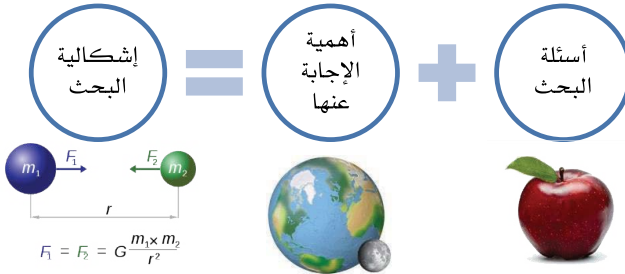
رشاد توام

ماهية إشكالية البحث

«إن مهمة الباحث أن يثير الإشكالات في كل مكان
لا أن يجد لها حلا».
سرن كبر كجور

«إن إشكالية البحث ليست شيئاً سلبياً يجب تحاشيه، بل
قضية تحتاج لتدخل رجل القانون»، وإن لم توجد إشكالية
يتوجب اختراعها!

1/4



الأسئلة التي تثير إشكالية هي تلك الأسئلة التي
يشكل عدم الإجابة عليها «خسارة معنوية» للآخرين!
ويكون لما يترتب على الإجابة عنها أهمية تفوق أهمية
مضمون الإجابة ذاتها.

2/4

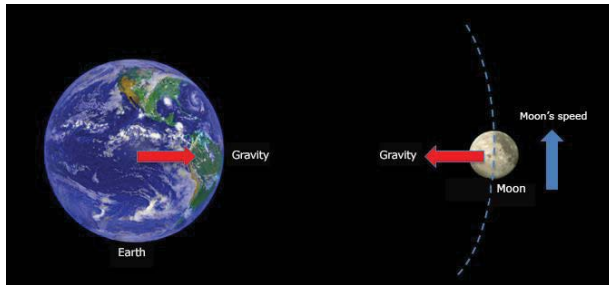
تحول السؤال إلى إشكالية

من فضول بسيط
حول سبب سقوط
التفاحة إلى الربط
بالعلاقة بين الأجرام
السماوية!



أصل الإشكالية: «شيء» يثير الفضول بالمعرفة.

المطلوب: تحويل الاهتمام/ المصلحة/ الفضول (الشخصي) تجاه
«شيء» معين إلى «إشكالية بحثية» تثير اهتمام الآخرين. فـ



التمييز بين السؤال القانوني وغيره من الأسئلة

«ليست الإجابة على الأسئلة هي أكثر الأشياء أهمية بالنسبة إلى الفيلسوف،
إمّا أهم شيء هو التوصل إلى معنى السؤال بشكل تام الوضوح».
برتراند راسل



السؤال العادي



مصادر غير قانونية

هل يرغب حزب التحرير بالمشاركة في الانتخابات العامة؟



السؤال القانوني



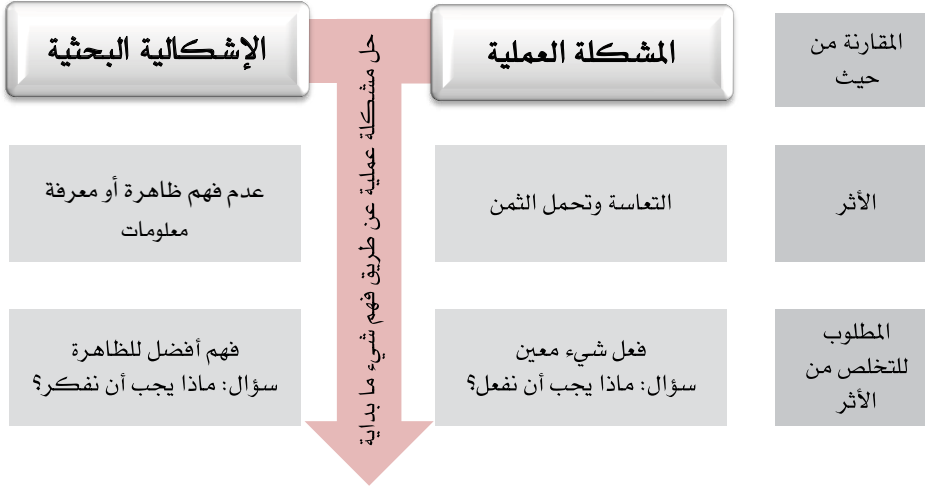
مصادر قانونية

هل يحق لحزب التحرير المشاركة في الانتخابات العامة؟

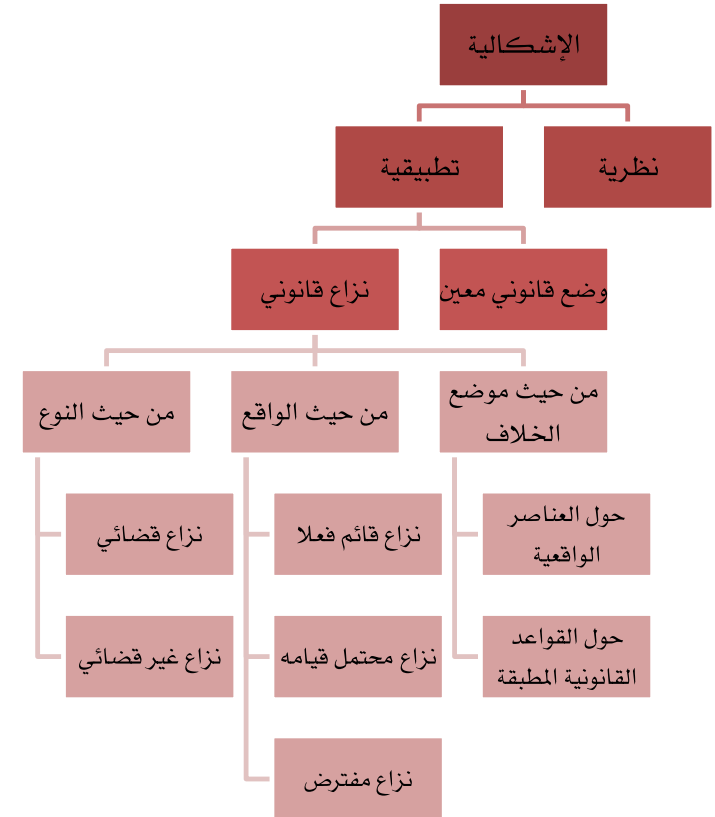
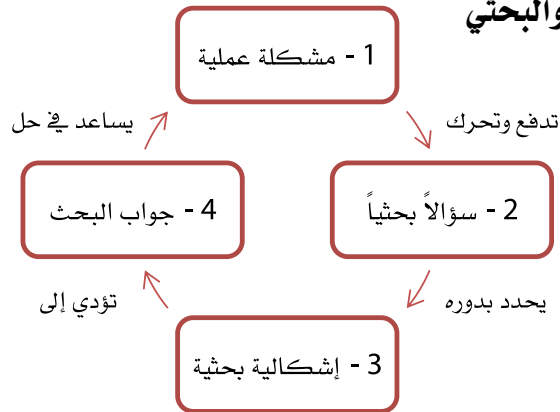
مصدر
الإجابة

مثال

التمييز بين المشكلة العملية والإشكالية البحثية



التكامل بين العملي والبحثي



تحديد إشكالية البحث



الواقع / الخيال

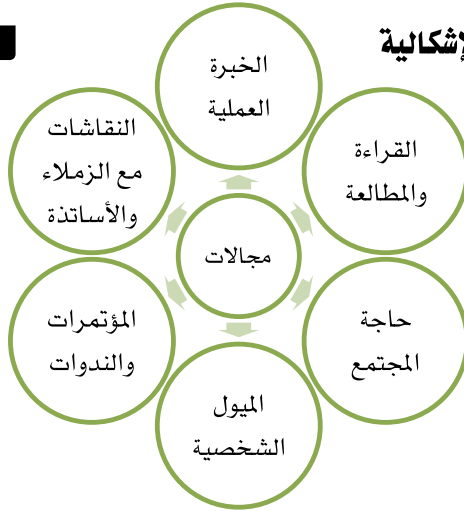
تحديد الإشكالية في الأبحاث العملية (التطبيقية) أكثر سهولة من تحديدها في الأبحاث النظرية؛ ذلك أن الإشكالية العملية تظهر ذاتها، مستدعية تدخل الباحث. أما الإشكالية النظرية فتتطلب من الباحث موقفاً أكبر من النباهة.

4/4



إن النباهة «رأسمال» الباحث الجاد والمتميز، سواء في الأبحاث النظرية أو العملية؛ فتخيل (بالإشارة إلى الكاركاتير المجاور) لو أن نيوتن كان منشغلاً بما يشغل نباهته!

مجالات اختيار الإشكالية



5/4

مواصفات الإشكالية الجيدة



6/4

آليات تحديد الإشكالية النظرية

اختيار موضوع البحث

7/4

بدون محددات خارجية

- ضع لائحة أولية بالمواضيع التي تهتمك.
- حيد بعضاً منها.
- اطلع على ما كتب حول المواضيع المتبقية بشكل سريع (فهرس المكتبة، الإنترنت .. إلخ).

حقل قانوني معين

- بحث لمساق معين (مثلاً: قانون العقوبات).
- ضع لائحة بالمواضيع التي تثير اهتمامك ضمن الموضوع المحدد.

بحث متقدم

- البحث عن مواضيع تثير اهتمام الآخرين المتخصصين في حقل معين (مثل مراجعة المجلات العلمية المحكمة المتخصصة والمؤتمرات العلمية المتخصصة).

- حيد بعضاً منها.
- اطلع على ما كتب حول المواضيع المتبقية بشكل سريع (فهرس المكتبة، الإنترنت... إلخ).
- اختر أحد المواضيع.

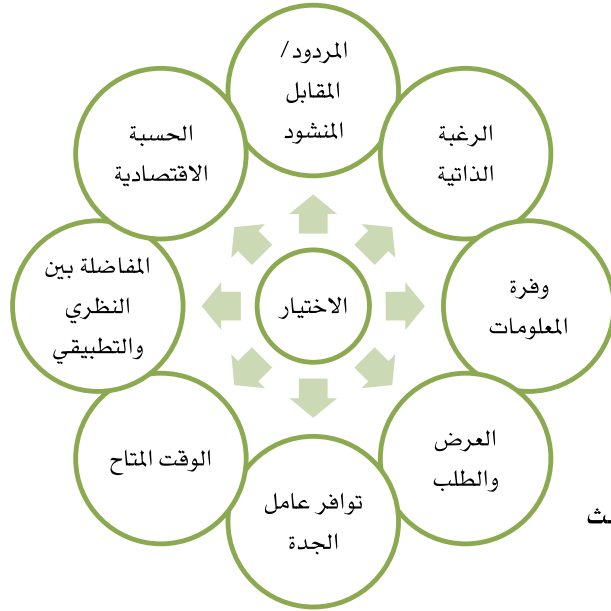
يكون التحديد من خلال: استشراف أو توقع معوقات التنفيذ، والعزوف عن الكتابة في مواضيع مستهلكة.



تنبيه

يتم تخصيص موضوع البحث، ونطاقه، أكثر فأكثر مع رفعة الدرجة العلمية (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه) التي يقدم البحث خلالها.





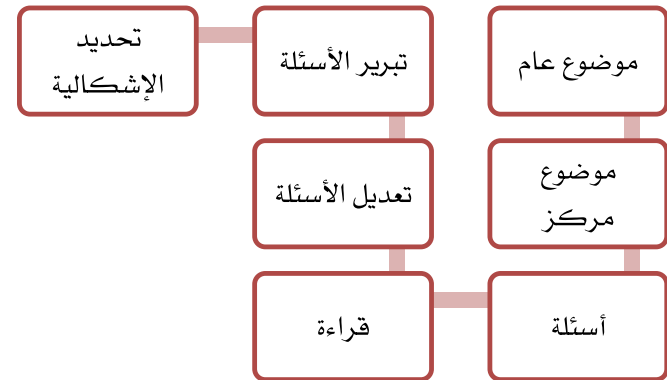
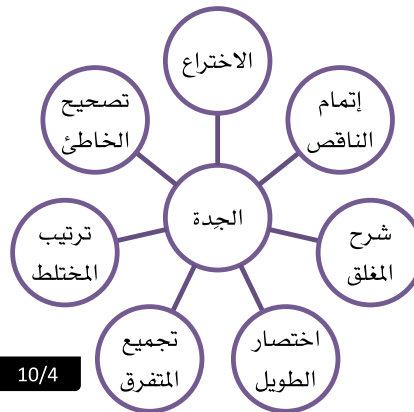
1 • اختر موضوعاً يمكنك من التوصل إلى كمية معقولة من المعلومات، خلال المدة الزمنية المحددة لإنهاء البحث.

2 • اطرح أسئلة (تساءل) حول الموضوع المختار حتى تتمكن من التوصل إلى أسئلة تثير اهتمامك.

3 • حدد أنواع الإثباتات والحجج التي يتوقعها القراء لتدعيم الإجابات (الفرضيات) التي ستقدمها على الأسئلة التي تطرحها.

4 • قدر/ قرر إذا ما كان بالإمكان توفير المعلومات التي تحتاجها خلال الوقت المتاح.

الجودة في موضوع البحث

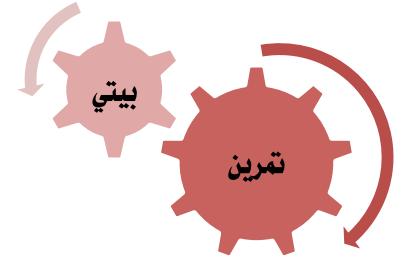


تنبيه

من أشكال الجودة الأخرى الكتابة في ذات موضوع بحث سابق، ولكن مع اختلاف المنهجية المستعملة.



كخطوة تمهيدية لإعداد مشروع البحث ، ولغرض اختيار الموضوع وتحديد الإشكالية ، اتبع الخطوات التالية:



ملاحظة: في حال لم يكن الطالب معنياً بموضوع محدد ، يكون اختيار الموضوع العام من بين 3-4 مواضيع (لا داعي للإشارة إليها هنا) تمت المفاضلة بينها وفقاً للآلية سابقة الإشارة ، وللمعايير الخاصة بذلك.

الخطوة الأولى: حدد الموضوع العام _____

الخطوة الثانية: حدد الموضوع المركز _____

الخطوة الثالثة: اطرح أسئلة قانونية حول الموضوع ، تشكل الإجابة عليها معرفة لك:

- _____ (1)
- _____ (2)
- _____ (3)
- _____ (4)
- _____ (5)
- _____ (6)

الخطوة الرابعة: اقرأ في عدد من المراجع حول الموضوع (استعراض أفقي بداية ، وبتمعن وتركيز تالياً).

لمطلوب: إرفاق صور لأغلفة 5 مراجع ذات علاقة بالموضوع ، تتوقع الاستفادة منها في البحث ، على أن يكون من بينها مرجع واحد (أو اثنان) من نوع "دراسة في دورية" (مطلوب تصوير غلاف الدورية + الصفحة الأولى من الدراسة بحيث يظهر عنوانها).

الخطوة الخامسة: قم بتعديل الأسئلة القانونية التي طرحتها في الخطوة الثالثة ، في ضوء المعلومات المتحصلة لك من خلال القراءة (في الخطوة الرابعة) ، بحيث تكون صياغة الأسئلة أكثر دقة.

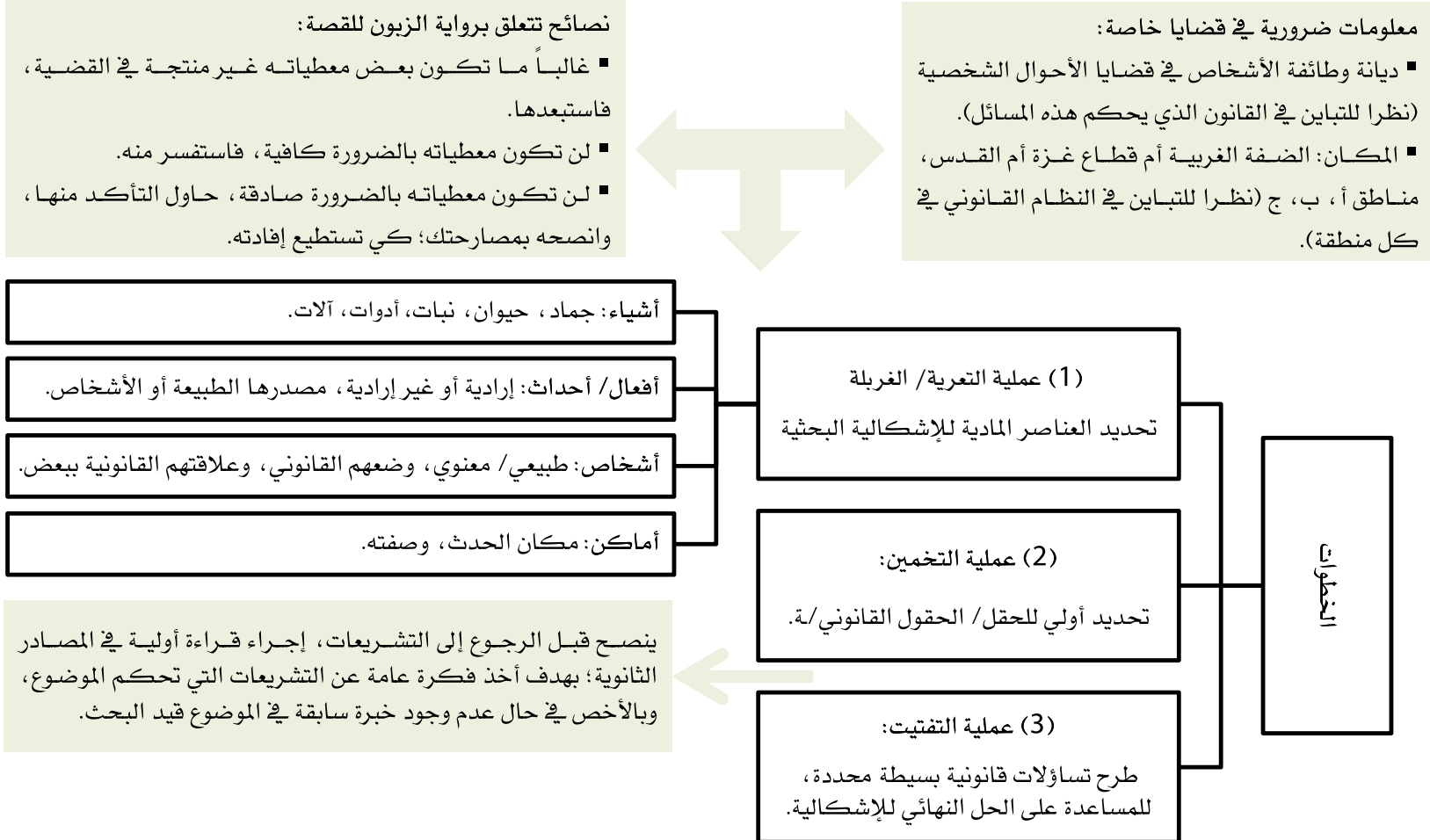
- _____ (1)
- _____ (2)
- _____ (3)
- _____ (4)

الخطوة السادسة: قم بتبرير الأسئلة التي طرحتها (عدلتها) في الخطوة الخامسة (بمعنى ما أهمية طرح كل سؤال) ، على أن يكون تبرير كل سؤال أدناه بمحاذاة ذات رقم السؤال كما رتبتهما في الأعلى.

- _____ (1)
- _____ (2)
- _____ (3)
- _____ (4)

الخطوة السابعة: بالبناء على الخطوتين الخامسة والسادسة ، قم بتحديد إشكالية بحثك ، بحيث تثير اهتمام الآخرين.

- _____
- _____
- _____
- _____



(2) عملية التخمين:

- القانون الإداري (الصحة العامة)
- قانون العقوبات



بحاجة لمعلومات إضافية:

- هل عيادة الطبيب مرخصة لإجراء عمليات الإجهاض؟
- هل من دليل على إجبار سعيد لسلولى على الإجهاض؟
- هل من تقرير طبي حول الوفاة؟
- أين جرت عملية الإجهاض (الضفة الغربية/قطاع غزة/الخارج...)?

معلومات ليس لها أهمية:

المعلومات المتعلقة بدراساتهم وتعارفهم؛ استئجار البيت لدى خال سلولى وقيمتها؛ مدة تأخر حمل سلولى.

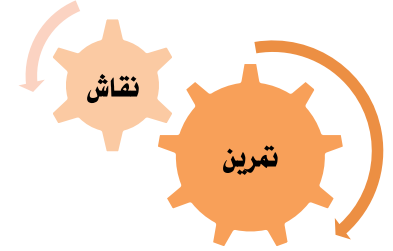
(3) عملية التفتيت:



- هل يسمع القانون في فلسطين بالإجهاض؟
- هل بالإمكان إجهاض المرأة دون رضاها؟
- هل للرجل حق بإكراه زوجته على الإجهاض؟
- هل بالإمكان إجراء الإجهاض في عيادة خاصة؟
- هل لوالد الزوجة تحريك دعوى جزائية تجاه زوج ابنته متهمًا بإيه؟

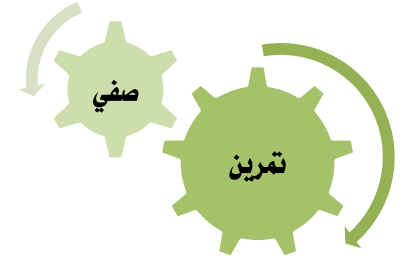
قضية/ حالة دراسية

كان سعيد وسلولى زملاء في كلية الهندسة بجامعة النجاح، وتزوجا عقب التخرج، واستأجرا بيتاً في بناية لخال سلولى بنابلس، بأجرة ألفي دينار سنوياً. لأسباب غير معلومة تأخر حمل سلولى أربع سنوات. وفي يوم تفاجأ سعيد بحمل زوجته بجنين مشوه. وبعد تفكير قرر سعيد أن يطلب منها الإجهاض، فرفضت، وكان أهلها على علم بذلك. هدهدا سعيد بالطلاق إن لم تفعل فرضخت للأمر، فأخذها إلى عيادة طبيب صديقه، فأجرى العملية، ولكنها أصيبت بنزيف وماتت أثناء عملية الإجهاض. والد سلولى غير مقتنع برواية القضاء والقدر التي تقدم بها سعيد، وهو مقتنع بأن سعيداً مسؤول عما جرى لابنته، ومُصر على مقاضاته.



(1) عملية التعرية/ الغربة

الأشياء	الأحداث	الأشخاص	الأماكن
عيادة الطبيب	الضغط على سلولى	سعيد	
	عملية الإجهاض	سلولى	
	موت سلولى خلال العملية	الطبيب	
	تحميل سعيد المسؤولية	والد سلولى	



(1) عملية التعرية:

الأماكن	الأشخاص	الأحداث	الأشياء

بالعودة إلى الحالة الدراسية / القضية التي بين يديك ، وبالاستعانة بالمشال السابق ، قم (بالتعاون مع زميلك) بإجراء عملية البحث الأولي بخطواتها الثلاث المشار إليها أدناه ، خطوة تلو أخرى ، وفقا لتوجيهات المدرس / المدرب.

(2) عملية التخمين:

-
-
-

هل أنت بحاجة لمعلومات إضافية؟ في حال «نعم» ما هي؟

-
-
-

هل هناك معلومات ليس لها أهمية؟ في حال «نعم» ما هي؟

-
-

(3) عملية التفتيت:

-
-
-
-
-



السؤال الثاني: أجب عما يلي:

1- تحدث بشكل موجز حول أهمية الدقة في صياغة الأسئلة في البحث العلمي.

2- ما الذي يميز «السؤال القانوني» عن غيره من الأسئلة؟ وضع ذلك بذكر مثال على سؤال قانوني مقابل سؤال آخر في علم الاجتماع أو السياسة في الموضوع ذاته.

3- كيف بالإمكان تحويل السؤال البسيط إلى إشكالية بحثية؟

4- ما طبيعة العلاقة التي تربط بين الإشكالية النظرية والمشكلة العملية؟

السؤال الأول:

أجب بـ"صح" أو "خطأ" عن العبارات التالية، وصحح العبارة الخاطئة منها:

1	تقتصر الجودة في موضوع البحث على «الاختراع»، وأي موضوع غير مخترع (لم يكتب فيه مسبقاً) لا يتسم بالجدة.	
	تصحيح الخطأ:	
2	تقسم الإشكالية النظرية من حيث نوع النزاع إلى نزاع قضائي ونزاع غير قضائي.	
	تصحيح الخطأ:	
3	بما له صلة بالإشكالية التطبيقية، يكون النزاع القضائي قائماً فعلاً أو محتملاً أو مفترضاً.	
	تصحيح الخطأ:	
4	بالإمكان اختيار موضوع البحث بناءً على الميول الشخصية.	
	تصحيح الخطأ:	

5

الوحدة الخامسة

المنهجية العلمية القانونية بمعناها الضيق

البحث العلمي في القانون : دليل تعليمي

رشاد توام

تعريف المنهجية بمعناها الضيق

تعريف

هو الأسلوب / الأساليب المختارة/ لتعامل الباحث مع المعلومات التي سيتم تجميعها؛ لمعالجة موضوع البحث. وعادة ما يتم استعمال أكثر من منهج في البحث ذاته، بشكل تكاملي بينها. ولا يعتبر اختيارها أمراً ارتجالياً، وإنما تبعاً لحاجة البحث، في ضوء إشكاليته وأهدافه وشكله الخارجي (صورة مخرج البحث).

تعريف

«الطريق المنظم الذي يسلكه العقل والتفكير الإنساني في دراسة مشكلة أو موضوعاً لربما يقصد: موضوع ما»، في مجالات العلم عموماً، بقصد الوصول إلى الهدف المرسوم، سواء تمثل في التعرف على المبادئ والقواعد التي تحكم الظواهر والقضايا العامة، أو في إيجاد حل لما تفرزه تلك الأخيرة من مشكلات.»

1/5

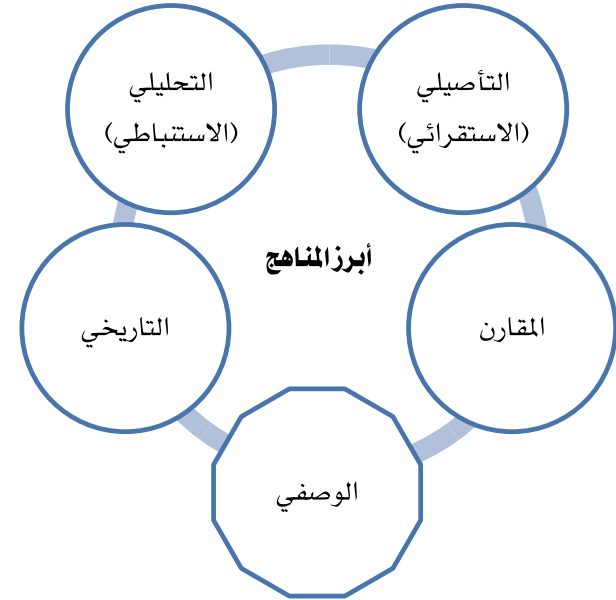
المنهج الوصفي



رصد ظاهرة، وصف الواقع و/أو عرض النص كما هو، دون زيادة أو نقصان. وبالتالي فهو أشبه بـ«الكاميرا»!

لا يرتقي هذا «المنهج» لأن يكون منهجاً قائماً بحد ذاته، وإنما هو غالباً منهج مساعد لمنهج أو مناهج أخرى. وتتسم الأبحاث التي تقوم على هذا المنهج وحده بالسطحية، بكونها محدودة الأهمية والقيمة العلمية.

2/5



4/5

الخطوات

- الماهية: تجميع عدد من التطبيقات/ الجزئيات في موضوع معين.
- مثال: أحكام قضائية متعلقة بحرية الإعلام وجرائم القذف والذم.

التجميع

- الماهية: دراسة التطبيقات وملاحظة أي قواسم مشتركة بينها.
- مثال: ملاحظة كيفية تعاطي القضاء مع هذه القضايا.

التدقيق

- الماهية: تدوين ملاحظات حول القواسم المشتركة، أولاً بأول.
- مثال: وضع ملاحظة بعدم مراعاة القضاء لخصوصية هذا النوع من القضايا.

التدوين

- الماهية: صياغة قواعد عامة مفترضة (مؤقتة) تربط بين التطبيقات
- مثال: يتعاطي القضاء مع هذه القضايا بما يتفق والقواعد العامة للجريمة، ولا يراعي طبيعة العمل الإعلامي وحرية الإعلام.

الافتراضات

- الماهية: تطبيق القواعد التي تمت صياغتها على التطبيقات للتأكد من صحتها

التطبيق

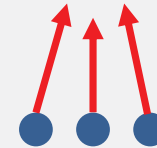
- حال أثبت التطبيق صحة القاعدة، تتم مراجعة صياغتها وتعميمها على التطبيقات المتماثلة.

التعميم

تجميع التطبيقات المتشابهة في موضوع معين (التي لا تجمعها قاعدة/ قواعد عامة)، دراستها ومعرفة أسباب تشابهها؛ لوضع قاعدة تحكمها ومثيلاتها. ولذلك يعرف بالمنهج الاستنتاجي.

3/5

الكل / القاعدة / العام



الجزئيات / التطبيقات / الخاص

مجالات الاستعمال: استقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضوع معين لبيان القاعدة التي تحكم الموضوع

المنهج التحليلي (الاستنباطي)

العلاقة بين المنهجين التأسيلي والتحليلي

كون المنهجين يسيران باتجاهين متعاكسين تماماً، فهذا لا يعني القطيعة بينهما؛ فالمنهج التحليلي يبدأ من حيث انتهى المنهج التأسيلي، وسيكون من شأن استناد البحث عليهما معاً أن يكفل جودة البحث ودقة نتائجه. فباستعارة مجازية من علم الرياضيات بالإمكان توصيف العلاقة بين المنهجين بعلاقة القسم بالضرب، وكذلك علاقة الجمع بالطرح؛ إذ على الرغم من التناظر فإنه ما من سبيل لـ «التأكد من صحة الحل» في كل منهما إلا بالحل العكسي!

الكل / القاعدة / العام



المنهج التحليلي (الاستنباطي)

المنهج التأسيلي (استقرائي)

الجزئيات / التطبيقات / الخاص

الخطوات

6/5

القواعد

- الوصول إلى القواعد العامة ذات العلاقة، دراستها، فهمها جيداً، ومعرفة شروط تطبيق كل منها.

الحالة

- فحص الحالة / المشكلة المعروضة، دراستها وتحليلها.

الاختيار

- اختيار القاعدة العامة الأكثر ملاءمة مع الحالة / المشكلة.

التطبيق

- تطبيق القاعدة المختارة على الحالة / المشكلة.

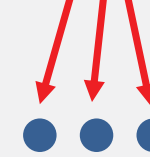
الآثار

- حصر الآثار المتولدة من تطبيق القاعدة العامة على الحالة / المشكلة.

عكس المنهج التأسيلي، ويبدأ من حيث انتهى؛ إذ يقوم على دراسة القاعدة وفهمها ومعرفة شروط تطبيقها، وتطبيقها على الحالات بعد دراستها وتحليلها. وهو المنهج الأكثر استعمالاً لحل النزاعات القانونية.

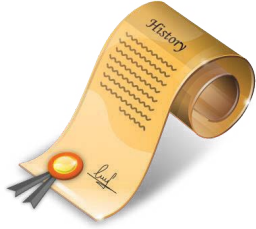
5/5

الكل / القاعدة / العام



الجزئيات / التطبيقات / الخاص

مجالات الاستعمال: إعداد مشروعات الأحكام / القرارات القضائية قبل النطق بها؛ اعتماد الاستشارات القانونية؛ دراسة الظواهر الإجرامية الجديدة، لمعرفة إن كانت نصوص التجريم تشملها أم لا، وبالتالي الحاجة إلى تعديل تشريعي.



التاريخ هو دراسة الماضي مع تعبير عن هم الحاضر
وتصور المستقبل.
قسطنطين زريق

لا ندرس التاريخ لمعرفة «ما كان» فقط، بل لفهم «الكائن»،
واستشراف «ما سيكون». ومن اكتفى بمعرفة «ما كان» فقط،
كمن غمس يديه في الماء ولم يفركهما، فما نظفت، وما كسب
سوى البلل!

تنبيه



دراسة موضوع معين في سياق زمني ماضي (غير
الزمن الذي يعاصره الباحث). ويكون إما
بالاستناد على أي من المناهج الأخرى لدراسة
ظاهرة تاريخية، أو باستحضار المنهج التاريخي
لغايات التمهيد لبحث موضوع معاصر، يقوم
أساساً على مناهج أخرى.

7/5

سيناريوهان رئيسيان لاستعمال المنهج التاريخي

قيام البحث جميعه على المنهج
التاريخي، باستحضار أحد المناهج
الأخرى أو أكثر (الوصفي،
التأصيلي، التحليلي، والمقارن).

إفراد فصل «تمهيدي» قائم على
منهج تاريخي، ليفرد بعد ذلك
فصولاً قائمة على مناهج أخرى.
وكثيراً ما تحتاج الأبحاث
القانونية هذا النوع من التمهيد.



نقاش

إضاءة سريعة

- الاختلاف حول
- شرط استمرار
- الظاهرة التاريخية
- (قيد البحث) في
- الزمن المعاصر

العودة
للمصادر
الأصلية
(وثائق)

معايير
مهمة

مدى الحاجة
لاستعمال
المنهج وأهميته

المنهج المقارن

أسلوبان رئيسيان لاستعمال المنهج المقارن

مثال

الفصل الأول: الصلاحيات التشريعية للرئيس.
المبحث الأول: الصلاحيات التشريعية للرئيس في الجمهورية المصرية.
المبحث الثاني: الصلاحيات التشريعية للرئيس في دولة فلسطين.

الفصل الثاني: الصلاحيات الأمنية للرئيس.
المبحث الأول: الصلاحيات الأمنية للرئيس في الجمهورية المصرية.
المبحث الثاني: الصلاحيات الأمنية للرئيس في دولة فلسطين.

الأسلوب العمودي
إجراء المقارنة من خلال أفراد «تفريعية» خاصة بكل «نظام» مقارنة، فإذا انتهى من الأول بدأ في الثاني.

الأسلوب الأفقي

إجراء المقارنة بخصوص كل فكرة وموضوع جزئي بين النظامين في «التفريعية» ذاتها.

مثال

المبحث الأول: الصلاحيات التشريعية للرئيس.
المبحث الثاني: الصلاحيات الأمنية للرئيس.

ملاحظة: تتم المقارنة بين النظامين المصري والفلسطيني في المبحث ذاته (أو أي تفريعية أخرى) وبخصوص كل فكرة.

تنبيه



لا يعتبر منهجاً مقارناً المقارنة بين رأيين لكاتبين، ما لم يكن البحث فقهيّاً بحثاً.

تنبيه



لا يرتقي الأسلوب العمودي ليكون منهجاً مقارناً بالمعنى الدقيق، فهو أقرب لأن يكون منهجاً وصفيّاً «مكرراً»! أما الأسلوب الأفقي فيحقق الترابط وعدم التكرار، وأكثر فائدة للقارئ.

معالجة موضوع معين في نظامين قانونيين أو أكثر (أو في نظام قانوني واحد باختلاف الحقبة الزمنية أو التشريع الناظم)؛ وذلك بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف، وبالتالي المفاضلة بينها. وهنا تكمن أهمية هذا المنهج.

8/5





السؤال الأول:

أجب بـ"صح" أو "خطأ" عن العبارات التالية، وصحح العبارة الخاطئة منها:

1	يختار الباحث المنهج (بمعناه الضيق) وفقاً لرغبته، وعليه الالتزام به في جميع البحث وعدم استعمال منهج آخر.	
	تصحيح الخطأ:	
2	يبدأ المنهج التحليلي من حيث انتهى المنهج التأصيلي، وبالتالي فالتأصيلي سابق على التحليلي.	
	تصحيح الخطأ:	
3	بالمطلق، هناك علاقة تكاملية بين المناهج.	
	تصحيح الخطأ:	
4	لا يستخدم المنهج التاريخي في الأبحاث القانونية.	
	تصحيح الخطأ:	

السؤال الثاني:

أي المناهج العلمية (بمعناها الضيق) الأنسب للاعتماد عليها فيما يتعلق بالحالات التالية؟ مبرراً ذلك:

1- في حال إعدادك لاستشارة قانونية حول إمكانية قيام رئيس السلطة الفلسطينية برؤس مجلس الوزراء بعد صدور القانون الأساسي المعدل لعام 2003.

2- في حال إعدادك بحثاً/ دراسة حول عقوبة الإعدام في فلسطين منذ عهد الانتداب البريطاني وحتى اليوم.

3- في حال إعدادك بحثاً/ دراسة حول ظاهرة توسيع تأويل القضاة للأحكام الجزائية المتعلقة في ما يسمى «جرائم الشرف»، وما يترتب عليه تخفيف العقوبات المقررة على الجناة الذين يدعون ارتكابهم لجرائمهم بأنها جاءت دفاعاً عن الشرف.

6

الوحدة السادسة

صور مخرجات البحث القانوني (أ)

الاستشارة القانونية

البحث العلمي في القانون : دليل تعليمي

رشاد توام

ماهية الاستشارة القانونية

تعريف

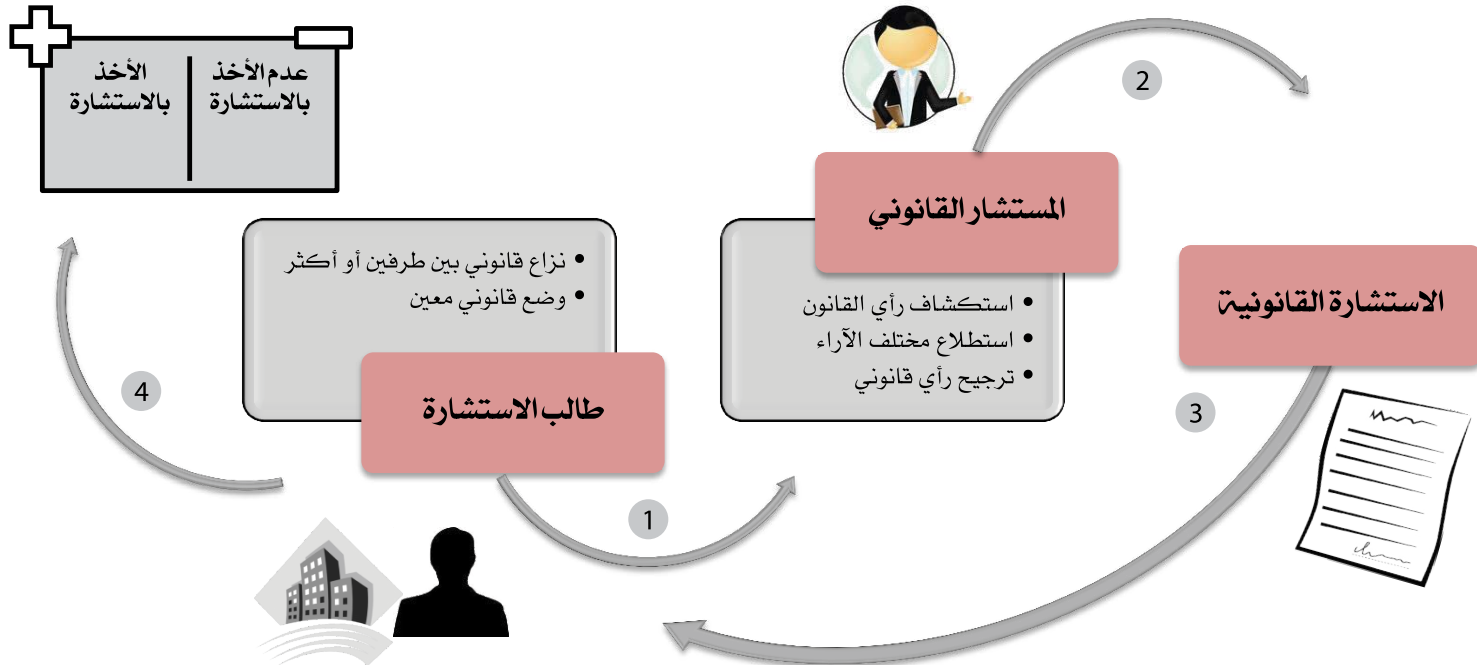
رأي قانوني يقدمه رجل القانون بناء على طلب شخص طبيعي أو معنوي يرغب في استكشاف حكم القانون تجاه مسألة معينة، أو الوقوف على وضع قانوني معين.

1/6

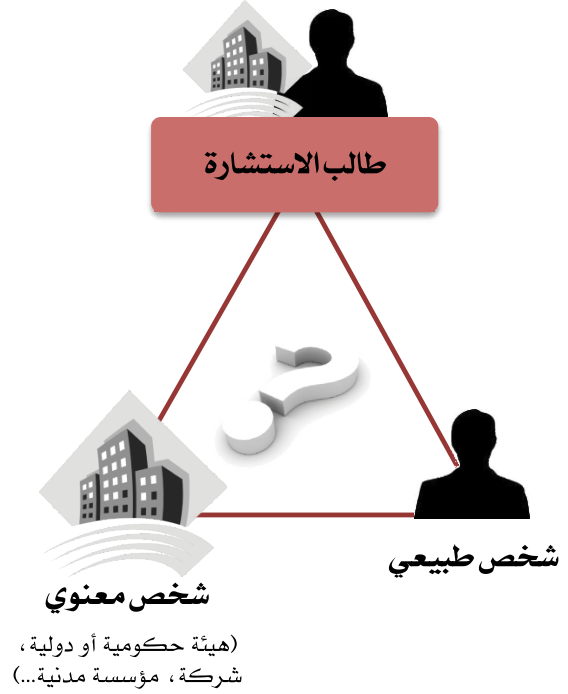
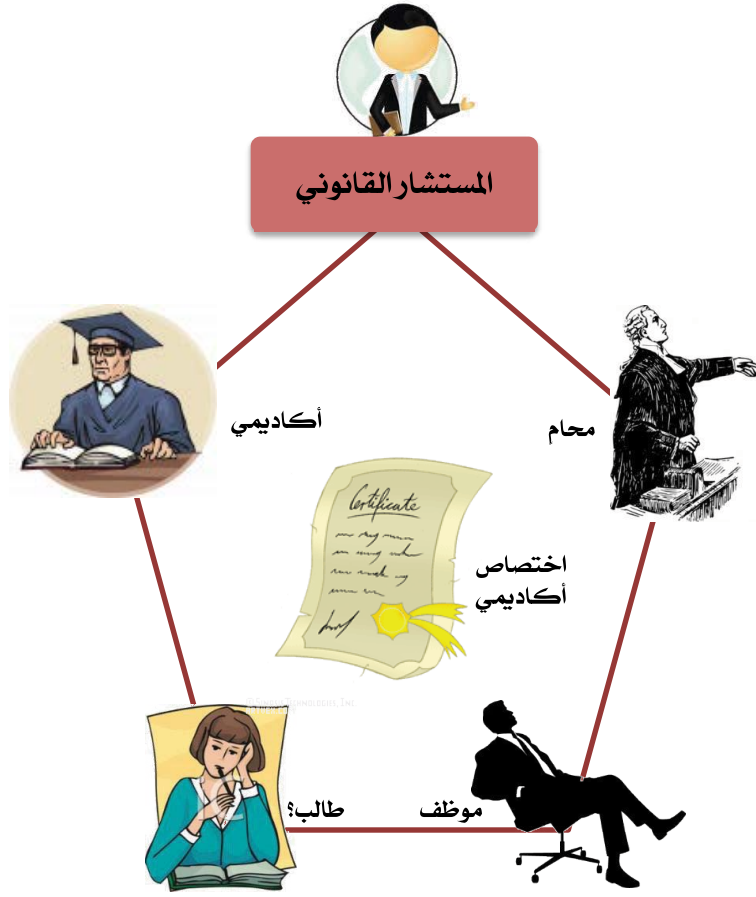
تعريف

«رأي قانوني يتضمن جواباً على مسألة قانونية مطروحة بشأن ترتيب وضع قانوني أو اقتراح حل لنزاع قانوني معين».

2/6



طرفا الاستشارة القانونية





الاستشارة القانونية

وثيقة موضوعية

توضيح حكم القانون في مسألة معينة

المباشرة في السرد دون تشويق ومواربة

الحيادية والموضوعية
(المصادقية هنا من مصلحة طالب الاستشارة)



المرافعة القضائية

وثيقة إقناعية

إقناع المتلقي بفكرة ما
(إقناع المحكمة بالحكم لصالح الموكل)

التشويق في سرد الوقائع
(التركيز على الوقائع الداعمة لمصلحة الموكل)

الانحياز لمصلحة الموكل

المقارنة من حيث

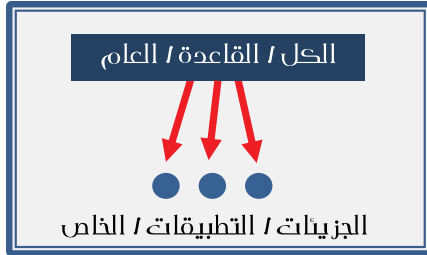
التصنيف

الهدف

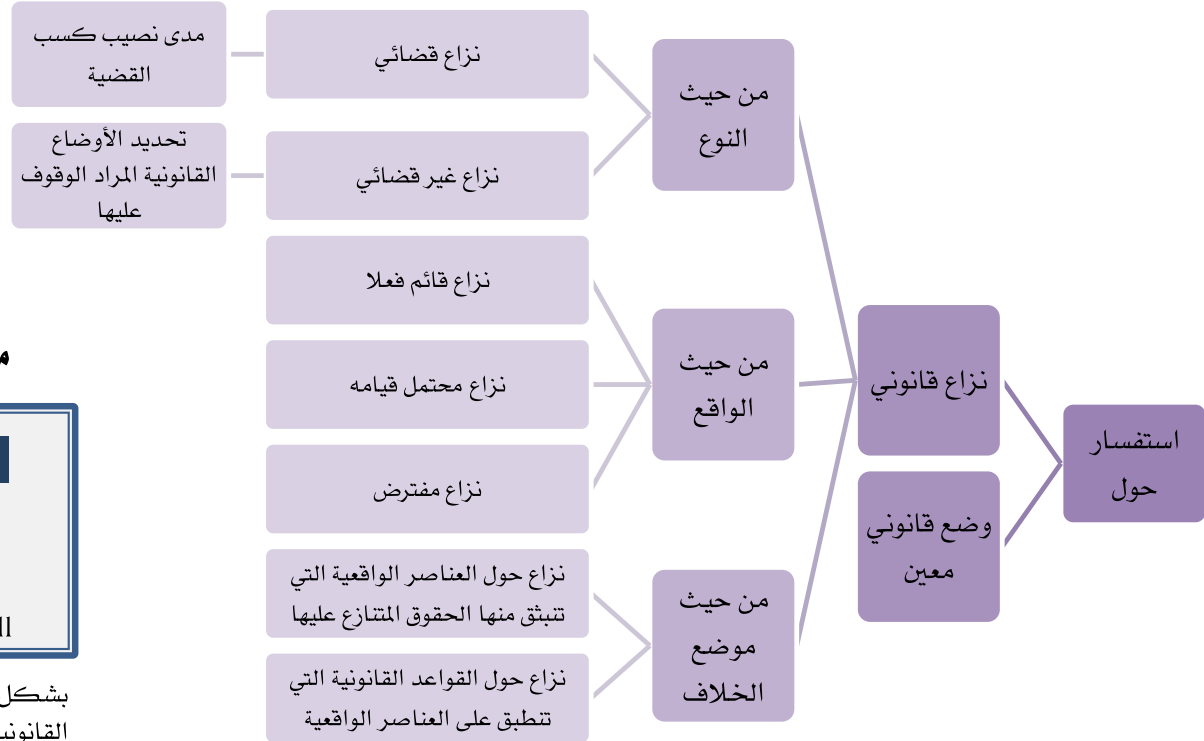
الأسلوب

الحيادية

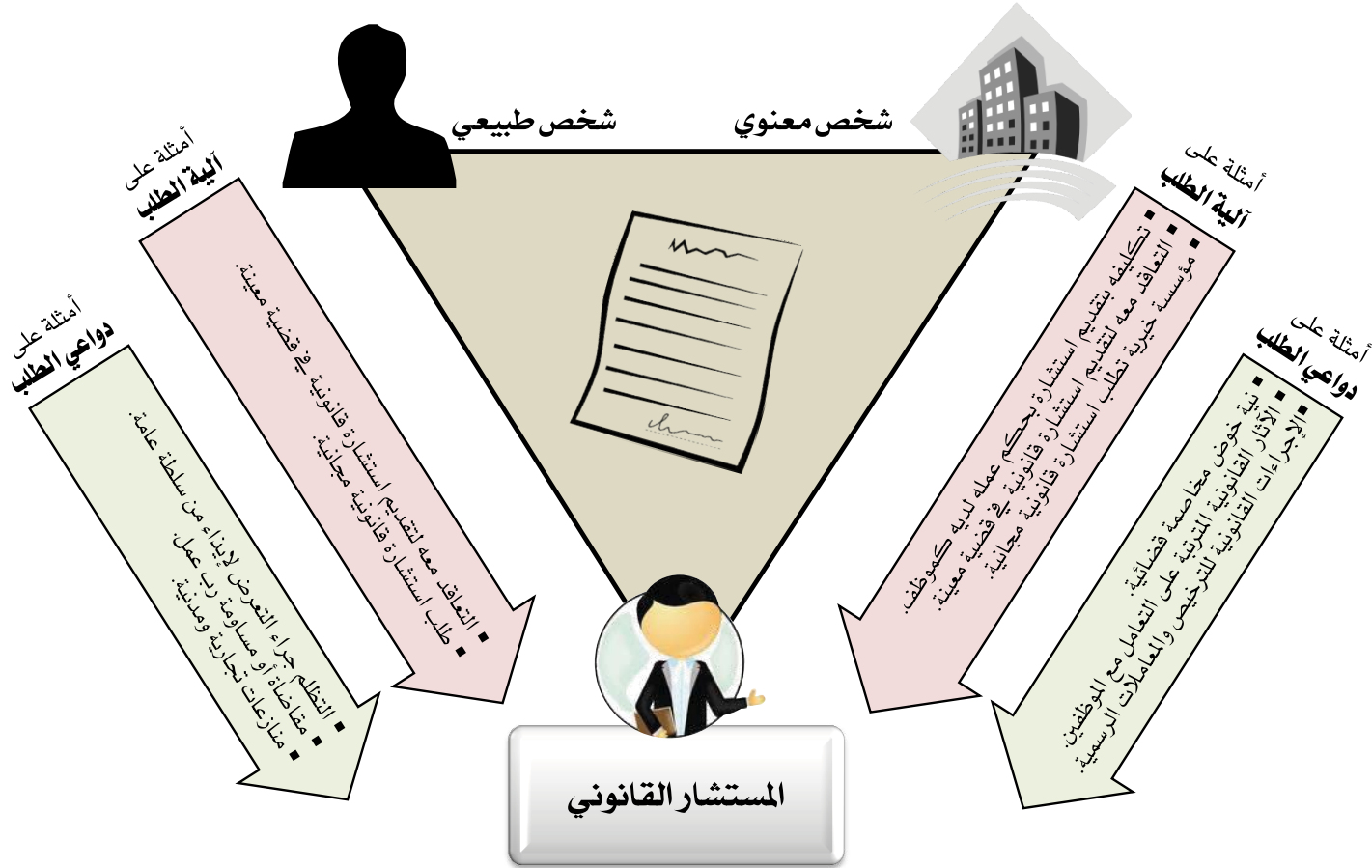
منهجية الاستشارة القانونية



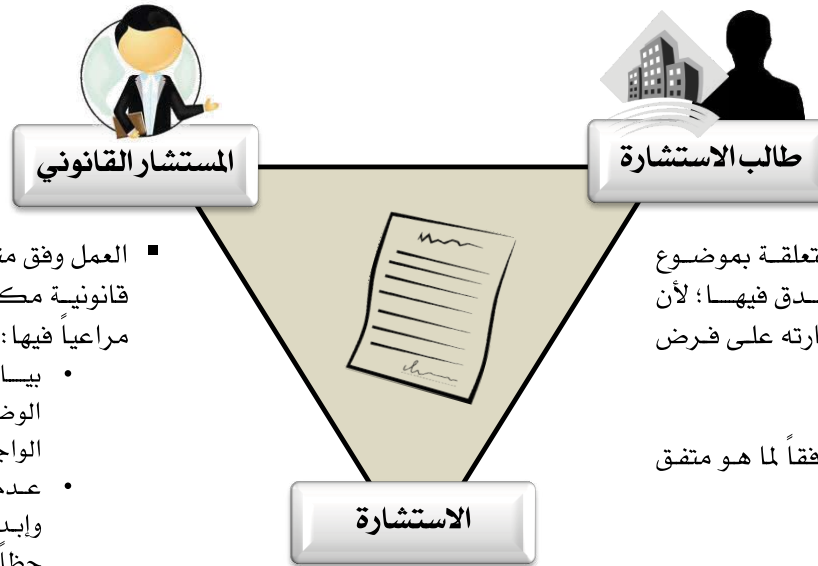
بشكل أساسي، يقوم إعداد الاستشارات القانونية على المنهج التحليلي (الاستنباطي). ولكن قد يقتضي بعض أنواع الاستشارات الاعتماد أيضا، إلى جانب المنهج التحليلي، على المنهج المقارن، كأن يتعلق موضوع الاستشارة بأكثر من نظام قانوني.



آلية طلب الاستشارة القانونية ودواعيه



علاقة المستشار بطالب الاستشارة



- العمل وفق منهجية علمية سليمة لتقديم استشارة قانونية مكتوبة واضحة وغير قابلة للتأويل، مراعيًا فيها:
 - بيان الحل الممكن بموجب التشريع الوضعي، أو تحديد الأوضاع القانونية الواجب اعتمادها بموجب نصوص التشريع.
 - عدم الإقدام على تقويم حكم القانون، وإبداء الآراء الشخصية طالما أنها لن تجد حظاً في التطبيق.
 - أحياناً، قد يلزم إبراز النتائج والآثار التي يستتبعها الرأي القانوني المقدم. وإيضاح ما يتعين عمله من قبل طالب الاستشارة.
- السرية والمحافظة على خصوصية طالب الاستشارة.
- الصدق مع طالب الاستشارة حرصاً على مصلحته.
- يتحمل مسؤولية بذل عناية وليس تحقيق غاية.

- تقديم كافة عناصر الواقع المتعلقة بموضوع الاستشارة وأسانيدها، والصدق فيها؛ لأن المستشار القانوني سيبني استشارته على فرض صحتها.
- تسديد أتعاب المستشار القانوني وفقاً لما هو متفق عليه بينهما.
- له الخيار في الأخذ بالاستشارة المقدمة له من عدمه.
- في جميع الأحوال يتحمل تبعة تصرفاته.

خطوات العمل على إعداد الاستشارة



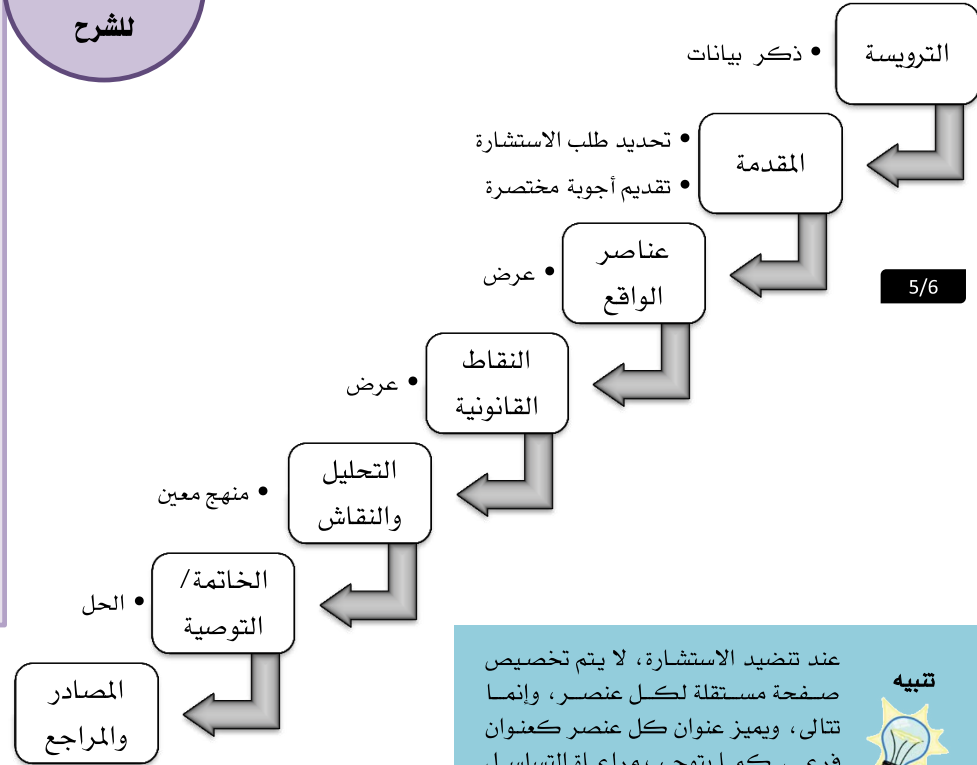
مذكرة
استشارة قانونية في الملكية الفكرية (حق المؤلف)

إعداد
أريج فلاح إدريس
محامية

هذه المذكرة في أصلها تمرين قُدم لأغراض أكاديمية ضمن مساق «التدريب العملي»، في برنامج بكالوريوس الفقه والقانون بجامعة الخليل، بالتشبيك مع العيادة القانونية في الجامعة، مطلع عام 2012، تحت إشراف مؤلف الدليل، بصفته أستاذ المساق ومنسق العيادة القانونية آنذاك. وقد قام بإعادة تحريرها لاستخدامها كنموذج لغايات التدريس. وقد قامت هذه الاستشارة (في أصلها) على إشكالية تطبيقية تتعلق بقضية واقعية.

أيلول/سبتمبر 2013

نموذج
مساعد
للشرح



مذكرة (استشارة قانونية)

سري / مكتوم

إلى: السيدة [] بصفتها الإدارية في "شبكة الكفيف العربي"، الخليل.
من: المستشار القانونية أريج إدريس، طالبة ومتطوعة، العيادة القانونية بجامعة الخليل.

الموضوع: الرأي القانوني حول التسجيل الصوتي للكتب
ونشرها مجاناً لغايات إفادة المكفوفين

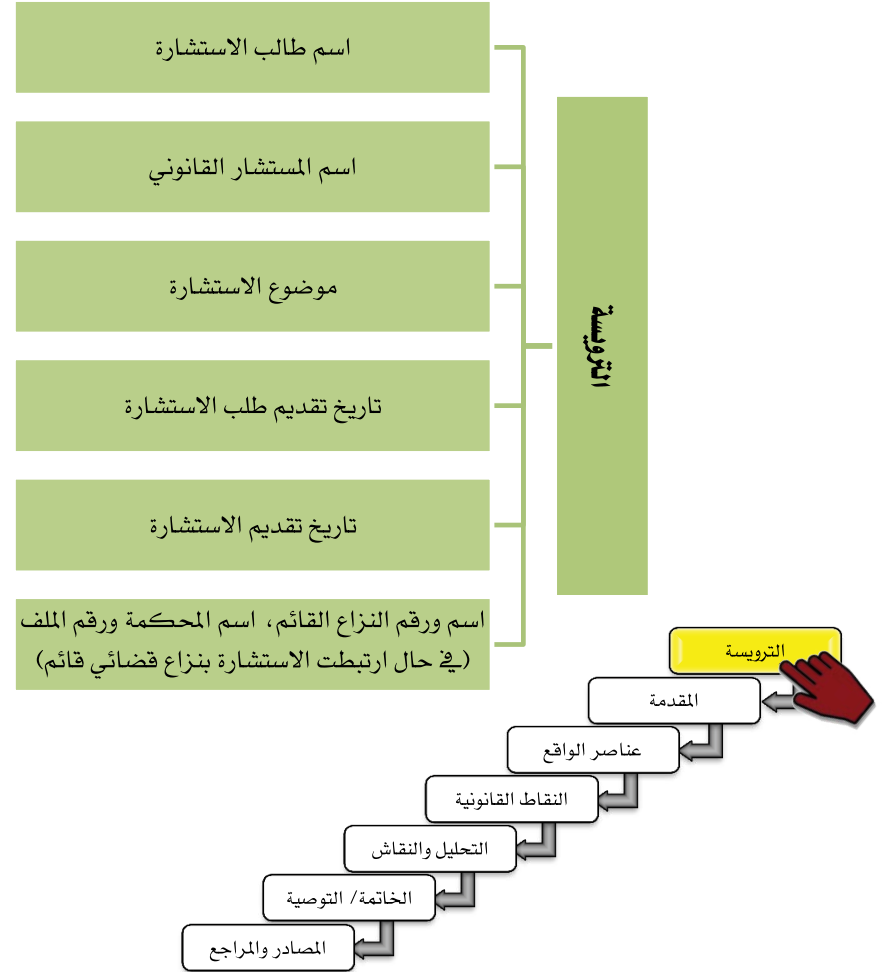
تاريخ تقديم طلب الاستشارة: 20 شباط 2012

تاريخ تقديم الاستشارة: 11 آذار 2012.

تنبيه



يتوجب صياغة الاستشارة بلغة أو صيغة المخاطب، ومنطلق ذلك هو أن الاستشارة موجهة إلى طالبيها، كما يلاحظ أعلاه. وبالتالي فإنها تشبه الرسائل البريدية (أو رسائل التواصل بين طرفين بشكل عام)، التي تصاغ دائماً بلغة المخاطب. كما يتوجب على المستشار (المرسل) مراعاة مستوى طالب الاستشارة (المستقبل)، من حيث مدى الحاجة لتبسيط الصياغة القانونية ليسهل عليه فهمها.



أولاً: المقدمة

لقد توجهتم لنا لإبداء الرأي القانوني حول مسألة قيام أحد الأشخاص تطوعاً بتسجيل كتب صوتية (ذات حقوق طبع محفوظة)، ونشرها على شبكة مختصة بالمكفوفين (بشكل مجاني)، من حيث مدى اعتبارها تعدياً على حق المؤلف؟ ومدى المسألة القانونية لهذا الفعل؟

وكما علمنا فإنكم تستفسرون عن رأي القانون بشكل عام حول هذا الموضوع، ونقصد بـ"القانون بشكل عام" مختلف الأنظمة القانونية في مختلف الدول؛ وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على مسألة مهمة تتعلق بنطاق الإطار القانوني لهذه الاستشارة، إذ وبحكم عدم إمكانية حصر جميع الأنظمة القانونية، في ضوء تباينها من دولة إلى أخرى، فإن النطاق القانوني لهذه الاستشارة ينحصر بالأنظمة القانونية في كل من فلسطين ومصر والأردن. ذلك إلا أن الكثير من الأحكام في هذه الأنظمة القانونية يتوافق مع أغلب التشريعات العربية والكثير من التشريعات الغربية؛ بحكم موافقة أغلبها للاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ومع ذلك يبقى كل نظام قانوني بحاجة إلى دراسة خاصة.

وبناءً على ذلك، فإننا نورد رأينا القانوني على النحو التالي: عرض الوقائع (العناصر المادية للإشكالية)؛ عرض النقاط القانونية (القواعد) ذات العلاقة بتنظيم موضوع النزاع؛ يستتبعها التحليل والنقاش، بإسقاط القانون على الوقائع؛ وفي الختام نقدم لكم رأينا القانوني حول موضوع الإشكال على شكل توصية، لكم الخيار في أخذها من عدمه. علماً بأننا نقدم لكم رأينا في القانون كما هو، وليس كما نرغب أو يجب أن يكون.

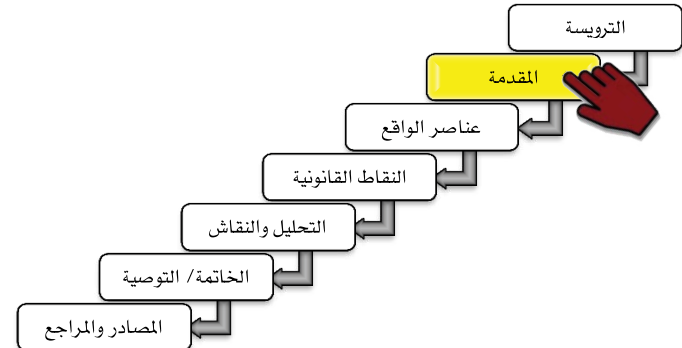
عدم التقيد بحرفية ما ورد
في طلب الاستشارة،
والاكتماء بذكر النقاط
المنتجة فقط.

قد يكتفي المستشار
بذكر موضوع الاستشارة
إذا كان معلوماً بشكل
لا لبس فيه.

تحديد المسألة موضوع
الاستشارة (طلب
الاستشارة) وما تثيره من
نقاط قانونية.

تقديم أجوبة مختصرة
تساعد القارئ على توقع
أو معرفة ما ينتظره من
خلال هذه الاستشارة.

المقدمة



عناصر الواقع / العناصر المادية

يطلب المستشار من طالب الاستشارة تزويده بـ

العناصر المادية (الواقع)

كافة الأوراق والمستندات الضرورية

يتحرى المستشار أهمية عناصر الواقع والمستندات، يأخذ بالمنتجة وينحي البقية.

يقدم المستشار، بطريقة منظمة ومتراصة ومنسجمة، عرضاً لجميع العناصر الواقعية الضرورية، سواء الداعمة منها لموقف طالب الاستشارة أو المعاكسة لمصالحه.

ثانياً: الوقائع

ورد على لسانكم ما يلي، وبناءً عليه تم إعداد هذه الاستشارة:

- 1 - قام أحد الأشخاص بدافع طوعي، وبالتنسيق معكم، بالتسجيل الصوتي لعدد من الكتب المحمية بموجب القانون لغايات إفادة المكفوفين مجاناً، من خلال نشرها على إحدى الشبكات الإلكترونية المختصة؛
- 2 - فتعرض على إثر ذلك للتهديد من قبل بعض مؤلفي و/أو ناشري تلك الكتب (من جنسيات عربية مختلفة) بمساءلته ومساءلتكم قانونياً، في حال لم يتم حذف تلك التسجيلات، معتبراً المسلك الموصوف أعلاه تعدياً على حقوق الطبع والنشر؛
- 3 - قمتم بحذف التسجيلات (الكتب الصوتية) إلى حين معرفة رأي القانون بهذا الخصوص.

الترويسة

المقدمة

عناصر الواقع

النقاط القانونية

التحليل والنقاش

الخاتمة / التوصية

المصادر والمراجع

ثالثاً: القانون

يندرج موضوع هذه الاستشارة ضمن حقل "الملكية الفكرية"، وتحديداً ضمن "حق المؤلف والحقوق المجاورة له"، وفي سبيل الإجابة على سؤالكم قمنا بمراجعة القانون الذي ينظم هذا الموضوع في فلسطين، وهو قانون حقوق الطبع والتأليف (الفلسطيني - الانتدابي) لسنة 1924 القاضي بتطبيق أحكام قانون حقوق الطبع والتأليف البريطاني لسنة 1911 (يشار له اختصاراً فيما يلي بـ "القانون الفلسطيني"، وعند التحديد، نشير إلى أي من القانونين بذكر سنة إصداره)، علماً بأنه القانون الساري حتى الآن (يلحق به عدد من التشريعات الثانوية لا نجد داعياً لذكرها)، بحكم عدم صدور أي قانون جديد أو معدل له، أو إلغائه من قبل أي تشريع آخر.¹

أما فيما يتعلق بالأنظمة القانونية المقارنة، فينظم الموضوع في المملكة الأردنية الهاشمية قانون حماية حق المؤلف رقم (22) لسنة 1992 (يشار له اختصاراً فيما يلي بـ "القانون الأردني")، فيما ينظمه في جمهورية مصر العربية قانون حقوق الملكية الفكرية رقم (82) لسنة 2002 (يشار له اختصاراً فيما يلي بـ "القانون المصري").

وبمراجعة القوانين المذكورة نجد أنها نظمت ماهية حق الطبع والتأليف، والأفعال التي تعد اعتداءً عليها، إضافة إلى الأفعال التي لا تشكل اعتداءً بموجب القانون، والجوانب الموضوعية للمقاضاة الحقوقية (المدنية) والجزائية. وبما أن النزاع غير قضائي، فلن تعرض هذه المذكرة للأحكام ذات العلاقة بالمقاضاة والعقوبات المقررة بموجب القانون.²

1 يُشار إلى وجود عدد من المشاريع لقانون عصري لحق المؤلف، إلا أنها كما ذكرنا "مشاريع"، بمعنى ليس لها أي قيمة قانونية من جهة التطبيق.
2 للمزيد من المعلومات التفصيلية بالإمكان مراجعة الكتاب التالي: رشاد توام، حق المؤلف: الماهية والحماية الجزائية (رام الله: مركز أوجاريت الثقافي، 2008)، 51 وما بعدها.

بيان النتائج القانونية المترتبة عليها أو المتفرعة عنها

تحديد التشريعات المطبقة

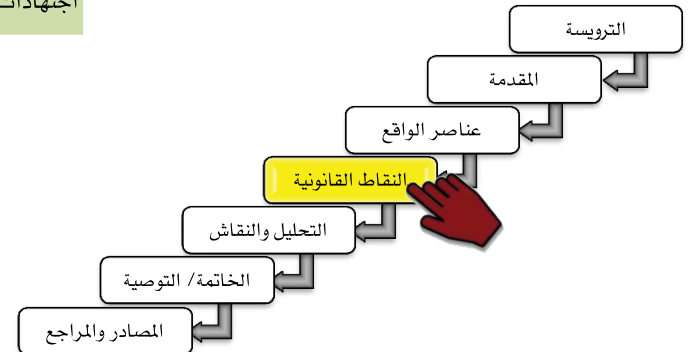
بإمكان المستشار عرض رأيه الشخصي عند طرح اجتهادات معينة، مع الإشارة إلى كونها اجتهادات وليس حكم قانون

استخلاص النقاط التي تستحق المعالجة

الالتزام بمصادر القواعد القانونية بحكم النظام القانوني المعني

عرض مختلف الفروض أو الأوجه الممكنة عند وجود اجتهادات

النقاط القانونية



رابعاً: التحليل

بتطبيق النصوص القانونية على الوقائع محل النظر يمكن الخلوص إلى ما يلي:

1 - المصنفات المشمولة بالحماية:

عرفت أغلب التشريعات الوطنية "المصنف" (يقصد بها الكتب وما في حكمها) بأنه: منتجات الإبداع الفكري في العلوم والأدب والفن، وقد وردت مواد تعدد فيها أنواع المصنفات المحمية على سبيل المثال لا الحصر. وبخصوص المصنفات الأدبية (ذات العلاقة باهتمامكم وموضوع الاستشارة) فإنها تشمل على سبيل المثال: "الكتب والكتيبات والمقالات والنشرات وغيرها من المصنفات المكتوبة، وبرامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات، سواء أكانت مقروءة من الحاسب الآلي أو غيره، والمحاضرات والخطب والمواظع، وأي مصنفات شفوية أخرى إذا كانت مسجلة".³

فيما يتعلق بالأنظمة المقارنة، فقد نظمها القانون المصري ضمن المادة (140)، فيما نظمها القانون الأردني ضمن المادة (3). أما الوضع في فلسطين، فحسب القانون، لم يرد تعداد للمصنفات المشمولة بالحماية القانونية على وجه الخصوص، وإنما ورد ضمن المادة (35) من قانون عام 1911 المصنفات المحمية على سبيل التعريف فقط.

3 المرجع السابق، 57.

التحليل والنقاش

التزام الموضوعية والالتزان من خلال عرض الأفكار الداعمة لموقف معين وعكسه

الاستشارة ليست حيادية بالمطلق

في حال ارتباط الاستشارة بنزاع قضائي قائم، يتوجب عرض الحجج المنتجة لدعم القضية

التقسيم الشكلي (لا توجد طريقة موحدة) ولكن يتوجب:

تقسيم الموضوع الرئيسي إلى مواضيع فرعية

عرض القاعدة القانونية المطبقة بخصوص كل موضوع فرعي (عنصر واقعي)

الاستعانة بالمصادر

المصادر الرئيسية: تشريعات، سوابق قضائية

المصادر المساندة: قرارات محاكم، آراء فقهية

الترويسة

المقدمة

عناصر الواقع

النقاط القانونية

التحليل والنقاش

الخاتمة / التوصية

المصادر والمراجع

يتبع

2 - المصنفات غير المشمولة بالحماية:

هناك بعض المصنفات التي تنطبق عليها الشروط العامة للمصنف المحمي، لكنها لا تقبل بطبيعتها الحماية القانونية، أو يكون في استثنائها مصلحة عامة، لذلك عمدت التشريعات الوطنية إلى استثناء تلك المصنفات بنصوص خاصة. ومن تلك المصنفات على سبيل المثال: "الوثائق الرسمية (مثل: نصوص القوانين، اللوائح والقرارات، الاتفاقيات الدولية، الأحكام القضائية وأحكام المحكمين والقرارات الصادرة عن اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي)، وأخبار الحوادث والوقائع (الأخبار الصحفية) [...] [و] الفلكلور الوطني".⁴

وفيما يتعلق بالأنظمة المقارنة فقد تعرض لها القانون المصري في المادة (141)، فيما تعرض لها القانون الأردني في المادة (7)، كما أشار كل منهما إلى أن استثناء تلك المصنفات لا يمنع من التمتع بالحماية القانونية للمصنف الذي تميز في جمعها بالابتكار في الترتيب والعرض أو بأي مجهود جدير بالحماية.

أما في فلسطين، فجاء النص على المصنفات المستثناة من الحماية القانونية في المادة (20) من قانون عام 1911، حيث اقتصر على الأخبار التي تنشر في الصحف لخطاب ذي صبغة سياسية.

3 - الاستعمال المباح للمصنفات المشمولة بالحماية:

ذهبت الأنظمة القانونية المقارنة إلى "إباحة" استعمال المصنفات المحمية دون أن يكون لاستعمالها "الحق" في ذلك، وذلك في حالات محدودة لا توسع فيها، فنص القانون المصري ضمن المادة (171) والقانون الأردني ضمن المادة (17) على إمكانية استعمال الغير للمصنفات المنشورة بدون إذن المؤلف في الحالات التالية:

- أداء المصنف في اجتماعات داخل إطار عائلي، أو بطلاب داخل المنشأة التعليمية، ما دام ذلك يتم دون تحصيل مقابل مالي مباشر أو غير مباشر.

4 المرجع السابق، 58.

- عمل نسخة وحيدة من المصنف للاستعمال الشخصي المحض.
- عمل دراسات تحليلية للمصنف أو مقتطفات منه، بقصد النقد أو المناقشة أو الإعلام.
- النسخ من مصنفات محمية للاستعمال في إجراءات قضائية أو إدارية في حدود ما تقتضيه هذه الإجراءات، مع ذكر المصدر واسم المؤلف.
- نسخ أجزاء قصيرة من مصنف ما لأغراض التدريس، وبشرط أن يكون النسخ في الحدود المعقولة، وأن يذكر اسم المؤلف وعنوان المصنف على كل النسخ.

كما أضاف القانون المصري: عمل نسخة وحيدة من برنامج الحاسب الآلي بمعرفة الحائز الشرعي له، وتصوير نسخة وحيدة من المصنف بواسطة دار للوثائق أو المحفوظات أو بواسطة المكتبات التي لا تستهدف الربح بصورة مباشرة أو غير مباشرة (وذلك ضمن حالات معينة)، والنسخ المؤقت للمصنف الذي يتم أثناء البث الرقمي له أو أثناء القيام بعمل يستهدف استقبال مصنف مخزن رقمياً.

أما في فلسطين، فقد نظمت ذلك المادة (2/1) من قانون عام 1911، وقصرتها على الاستعمال لأغراض دراسية بحثية، صحافية أو نقدية.

4 - مدة الحماية القانونية للمصنفات:

حددت الحماية القانونية للمصنفات بمدة حياة المؤلف، يضاف إليها مدة زمنية معينة بعد وفاته أو وفاة صاحب هذا الحق (كالناشر)، علماً بأن هذا التقييد يرد فقط على الحقوق المالية للمؤلف، دون الحقوق المعنوية التي لا تنتهي بزمن أو مدة، وتختلف هذه المدة من نظام قانوني إلى آخر، فقد حددتها الأنظمة القانونية المقارنة إضافة إلى القانون الساري في فلسطين بخمسين سنة بعد وفاة المؤلف. مع ضرورة الانتباه إلى أنه في حال نشر المصنف لأول مرة بعد وفاة المؤلف فيبدأ حساب المدة منذ تاريخ النشر. كما أنه في حال كان المصنف لأكثر من مؤلف يبدأ حساب المدة منذ وفاة المؤلف الأخير.

خامساً: التوصية

باستقراءنا النصوص أعلاه، وبناءً على كل ما تقدم نوصي بالآتي:

على كل مؤدٍ (المسجل الصوتي للكتب)، أو الجهة التي يعمل/ يتطوع بها، أن يتقدم بطلب إذن كتابي من صاحب حق الطبع والتأليف، سواء أكان دار النشر أم المؤلف أم من يخلقه، وذلك بهدف حماية حق المؤلف وحق المؤدي في أن واحد، بغض النظر عن الهدف المرجو من ذلك أكان مادياً أم مجانياً.

كما يجب مراعاة وصف المصنف: أي هل يتمتع بالحماية القانونية أم لا؟ وإن كان من المصنفات المشمولة بالحماية قانوناً، فهل يعتبر من المصنفات التي يجوز استعمالها دون أخذ إذن المؤلف؟ وهل العمل الذي قام به المؤدي يعتبر اعتداءً على حق المؤلف أم لا؟

كما يتوجب مراعاة مدة الحماية القانونية للمصنف، فقد اتفقت أغلب التشريعات الوطنية على أن مدة الحماية خمسون سنة.

هذا وفي حال عدم الالتزام بما ورد في القانون الواجب التطبيق بوجوب أخذ إذن كتابي من المؤلف، أو خلفه، في المصنفات التي تتمتع بالحماية القانونية، يتعرض المؤدي للمساءلة القانونية، ونتيجة لذلك ترتب عقوبات جزائية وتعويض مدني/ مالي.

ولكم القرار...

أريج إدريس
«مستشارة قانونية»



تنبيه
على خلاف صور مخرجات البحث القانوني، يتوجب على المستشار القانوني التمهيد بتوقيعه على المذكرة، لعدة اعتبارات من بينها مناهة المسؤولية.

التقيّد بالحلول المقررة
بموجب القانون الوضعي
في المقام الأساس

حل واحد أو أكثر تبعاً
لتعدد الاجتهادات وعدم
حسم القانون بنص صريح

ترجيح الرأي الأكثر
حظاً بالتطبيق

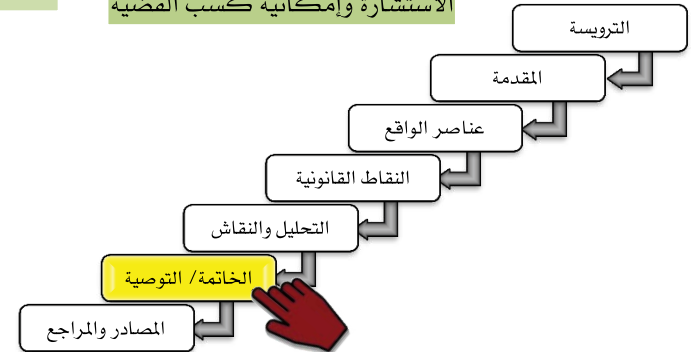
توجيه طالب الاستشارة
لاتخاذ الإجراء القانوني
المناسب وتوقيت ذلك

عرض حل المسألة موضوع
الاستشارة بطريقة موجزة ومركزة

ترابط بين الحل المعروض والتحليل
في متن الاستشارة

تقديم الرأي القانوني الشخصي
للمستشار (إن وجد) حول قوة أو
ضعف الموقف القانوني لطالب
الاستشارة وإمكانية كسب القضية

الخلاصة / التوصية



المصادر والمراجع

أولاً - المصادر:

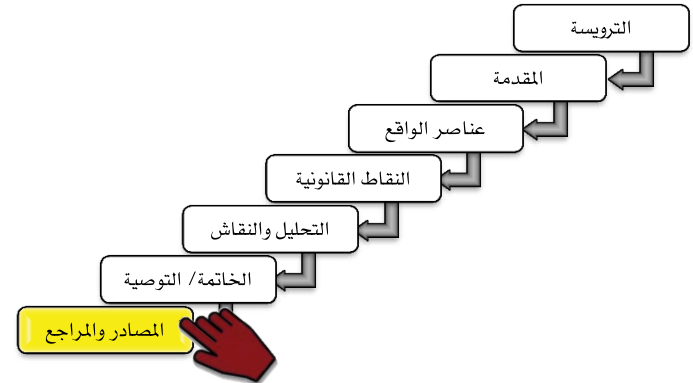
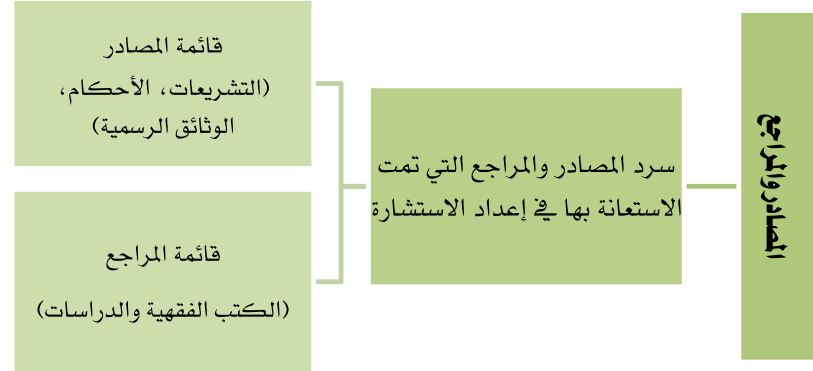
- فلسطين، قانون حقوق الطبع والتأليف [الانتدائي] لسنة 1924 القاضي بتطبيق قانون حقوق الطبع والتأليف البريطاني لسنة 1911.
- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون حماية حق المؤلف رقم (22) لسنة 1992.
- جمهورية مصر العربية، قانون حقوق الملكية الفكرية رقم (82) لسنة 2002.

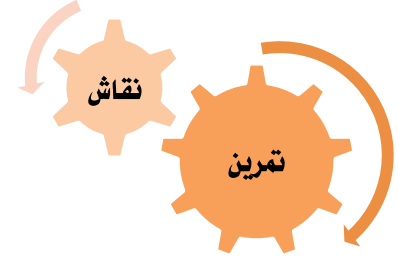
ثانياً - المراجع:

- توام، رشاد. *حق المؤلف الماهية والحماية الجزائية*. رام الله: مركز أوغاريت الثقافي، 2008.
- توام، رشاد. "الأمانة العلمية في البحث الأكاديمي ارتباطاً بحق المؤلف". *مجلة سياسات*، عدد 10 (2009): 100-118.
- توام، رشاد، وعزام طوافشة، وسعاد جعوان. "الإيداع القانوني للمصنفات وفقاً لتشريعات حق المؤلف". *مجلة سياسات*، عدد 12 (2010): 121-141.



تنبيه
عادة ما لا تظهر هذه الجزئية في الاستشارات القانونية الاحترافية (التي تقدم في سياق العمل وليس السياق التعليمي)، ولكن ينصح بتضمينها حتى خلال العمل الرسمي.





2- ما هو الإطار القانوني (التشريعات/ التشريع) الذي ينظم هذا الموضوع؟

3- علمت بوجود كتاب/ دراسة حول التنظيم القانوني لحرية الإعلام في فلسطين، فهل تعتقد أن بالإمكان الاستفادة منه في إعداد هذه الاستشارة؟ إذا كانت الإجابة «لا» فلماذا؟ وإذا كانت «نعم» فكيف ذلك؟

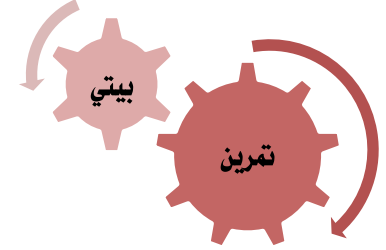
4- في حال كنت مستشاراً قانونياً لوزارة الإعلام، وطلب منك وكيل الوزارة إعداد استشارة حول الموضوع ذاته (بمعنى أن الشيخ محمد علي تقدم بطلب ترخيص لوزارة الإعلام، ووكيل الوزارة بحاجة لرأي قانوني منك)، هل سيتغير رأيك القانوني؟ لماذا؟

5- ضمن النموذج في الصفحة التالية، ضع ملاحظات/ أفكار/ رؤوس أقلام حول البيانات التي يفترض أن يتضمنها كل عنصر من عناصر الاستشارة.

قضية/ حالة دراسية

الشيخ محمد علي، مؤهله الأكاديمي بكالوريوس هندسة ميكانيكية، خرج من السجن بعد ثلاث سنوات تنفيذاً لحكم قضائي صدر بحقه لارتكابه جريمة قتل تجاوز فيها حدود الدفاع الشرعي. وهو يرغب بتأسيس وترخيص قناة فضائية دينية تبث من مدينة الخليل. فتوجه إليك (بصفتك مستشاراً قانونياً/ محامياً تعمل لحسابك الخاص) يستشيرك في مدى إمكانية ذلك، وماهية الإجراءات الواجب اتباعها بهذا الخصوص.

1 - موضوع هذه الاستشارة القانونية، هل هو استفسار حول نزاع قانوني أم وضع قانوني معين؟ ولماذا؟



أنت مستشار قانوني لـ «حزب الحرية الفلسطيني»، مقره غزة، فاستدعاك أمين عام الحزب، بتاريخ 3 أيار 2014، واستفسر منك حول غيابك المتكرر عن دواكم في مقر الحزب، وأخبرك برغبة قيادة الحزب بتأسيس جريدة صحفية للحزب، باسم «جريدة الحرية» (موضحاً لك بأنه اسم لجريدة أخرى توقفت عن الصدور منذ ثلاثة أعوام، نتيجة قصف مقرها في غارة إسرائيلية استهدفت اغتيال أحد قادة المقاومة الذي كان ماراً بمحاذاتها، مما ألحق بها أضراراً مادية جسيمة منعتها من الاستمرار): وذلك بهدف استعمال هذه الجريدة كمنبر إعلامي للحزب الذي يعرف ذاته بالحزب الفلسطيني إنتماءً والليبرالي أيديولوجيةً، وبهدف تحصيل بعض الأموال من الإعلانات (التي ستنتشرها الجريدة) لدعم مالية الحزب.

كما أخبرك برغبتهم تولي المهندس محمد محمود (عضو في المجلس التشريعي من بين ثلاثة أعضاء عن الحزب)، لرئاسة تحرير الجريدة، بحكم خبرته كروائي وصحافي سابق، وأنه سيقوم بذلك بشكل طوعي ودون مقابل، بتكليف تنظمي من قيادة الحزب. وفي نهاية الاجتماع، كلفك بتقديم استشارة قانونية حول إمكانية ذلك، والجهة المختصة بالترخيص، وآليات ذلك.

في العام 2006، شغل منصب رئيس السلطة الفلسطينية بشكل مفاجئ، فحل مكانه بشكل مؤقت رئيس المجلس التشريعي (وفقاً للقانون الأساسي) الذي ينتمي إلى حزب سياسي آخر (غير حزب الرئيس السابق/ الذي شغل منصبه). فقام «الرئيس المؤقت» (الذي لا يشغل مركزاً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) بإعفاء السيد جمال عبدالله، السفير الفلسطيني في دولة «شانغليشتان»، من مهامه (على الرغم من تفانيه وإخلاصه في العمل، ونجاحه في إقناع السلطات الرسمية في «شانغليشتان» برفع درجة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني لديهم من ممثلية دبلوماسية إلى سفارة)، وعين شخصاً آخر من الحزب الذي ينتمي إليه مكانه، يدعى صلاح سعيد، لا يحمل أي شهادة جامعية ويعاني من عجز في البصر بنسبة 20٪.

بصفتك مستشاراً قانونياً تعمل لحسابك الخاص، توجه إليك السيد جمال عبدالله ليستشيرك بإمكانية الطعن بالقرار وألية ذلك، في ضوء إدعائه بعدم صلاحية «الرئيس المؤقت» لاتخاذ هذا القرار، فقم بإعداد استشارة قانونية بهذا الخصوص.

على فرض كونك المستشار القانوني للرئيس؛ نهاية صيف 2014، على إثر الهجمة الحربية الإسرائيلية على قطاع غزة؛ وفي ضوء تطور مركز فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مركز دولة مراقب (غير عضو)، استدعاك الرئيس، وأخبرك بأن يفكر بتفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين، مبدياً استياءه مما حصل في غزة، ومستذكراً العدوان الإسرائيلي على قوات الثورة الفلسطينية في لبنان عام 1982. وأخبرك بأنه قد تحدث مع عدد من وزراء العدل السابقين بهذا الخصوص وأخبروه بخطر تفعيل اختصاص المحكمة على رجالات المقاومة.

وفي نهاية اللقاء، كلفك بتقديم رأي قانوني حول الموضوع من حيث: إمكانية التفعيل، الآلية الأنسب لذلك، الآثار السلبية على الفلسطينيين، وكيفية تلافي هذه الآثار أو الحد منها مستقبلاً. إضافة إلى رأيك القانوني في الموضوع ككل. أعد استشارة قانونية بهذا الخصوص، مراعيًا فيها المنهجية العلمية السليمة في إعداد الاستشارات القانونية.

يُكلف الطلبة بالعمل على إعداد استشارة قانونية، وفقاً لمنهجية علمية سليمة، حول قضية/ حالة دراسية افتراضية يصيغها المدرس/ المدرب (كتلك المشار إليها هنا على سبيل المثال)، أو بخصوص قضية واقعية (كتلك التي ترد من الجمهور للعيادة القانونية في الجامعات التي تضم عيادات قانونية).

وبالإمكان (ربما الأفضل) التكليف بالعمل من خلال شراكات ثنائية، لتتمية فكرة العمل ضمن فريق.

السؤال الثاني:

أجب عما يلي:

1- على خلاف طبيعة عمل المحامي في صياغة المرافعة، بانحيازهم لمصلحة الموكل، يتصف عمل المستشار القانوني في إعداد الاستشارة بالمصداقية والموضوعية، فهل معنى ذلك أن المستشار لا يأبه بمصلحة موكله (طالب الاستشارة)؟ وضح ذلك.

2- ما أهمية وضع تاريخ تقديم الاستشارة القانونية للموكل (طالب الاستشارة) في ترويسة الاستشارة؟

3- ما أهمية تضمين الاستشارة بالوقائع؟

4- ما المنهج العلمي الأنسب لإعداد الاستشارة القانونية؟ ولماذا؟

السؤال الأول:

أجب بـ"صح" أو "خطأ" عن العبارات التالية، وصحح العبارة الخاطئة منها:

1	تتمثل مسؤولية المستشار القانوني عن نتيجة الاستشارة التي يعدها ببذل عناية وليس تحقيق غاية.	
	تصحيح الخطأ:	
2	هناك فرق شاسع بين الاستشارة القانونية والمرافعة القضائية، وليس بالإمكان أن تؤسس أي منها على الأخرى.	
	تصحيح الخطأ:	
3	المطلوب من المستشار القانوني تقديم رأي القانون، أما رأيه الشخصي فغير ذي أهمية بالمطلق.	
	تصحيح الخطأ:	
4	يقصر نطاق الاستشارة القانونية على القانون الساري فقط.	
	تصحيح الخطأ:	

7

الوحدة السابعة

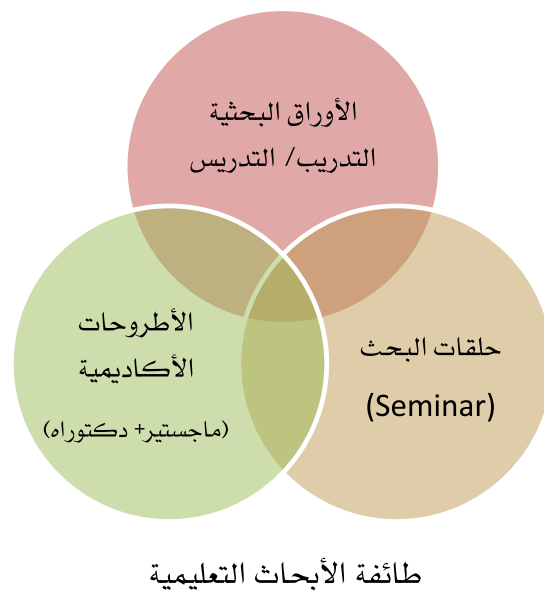
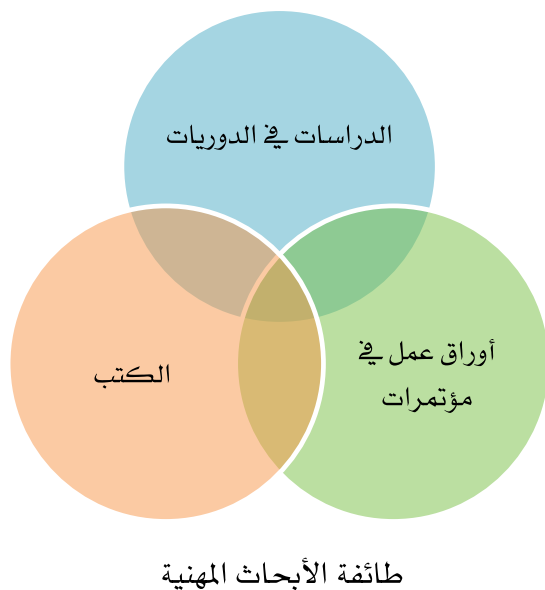
صور مخرجات البحث القانوني (ب)

البحث القانوني الأكاديمي

البحث العلمي في القانون : دليل تعليمي

رشاد توام

أشكال الأبحاث القانونية الأكاديمية



تعريف مشروع البحث وتمييزه عن الخطة

مشروع البحث (Proposal)

يعرف أيضاً بـ«مقترح البحث»، وهو الخطوة التنفيذية الأولى في كتابة البحث، ويتضمن العناصر التالية: مقدمة تعقبها (بعد تمهيد قصير ومشوق حول الموضوع كخلفية عامة)، عناوين فرعية أساسية (الهدف، الأهمية، النطاق، المنهجية، الدراسات السابقة، الإشكالية، التقسيم/الخطة).

- من الطبيعي أن يجري عليه بعض التعديل مع الوقت خلال العمل على البحث، بما لا يخل بهدف البحث.
- الحجم: حوالي 5-6 صفحات.

مع تنفيذ البحث يتحول إلى:



«مقدمة البحث»

مع إجراء بعض التعديلات في الصياغة، وبالأخص فيما يتعلق بصيغة المستقبل البعيد (مثل: ستعرض الدراسة) التي كانت في الخطة، بتعديلها في المقدمة من خلال استحضار صيغة الماضي (مثل: عرضت الدراسة) أو الحاضر (تعرض الدراسة).

خطة أو مخطط البحث (Plan)

هي الجزء الأخير من المشروع، وهي عبارة عن التقسيم الأولي لأجزاء أو تقريعات متن البحث/ الدراسة (مباحث، مطالب، فروع).

- من الطبيعي أن يجري عليها بعض التعديل مع الوقت خلال العمل على البحث، بما لا يخل بمشروع البحث.
- الحجم: حوالي صفحة.

بنهاية البحث تتحول إلى:



1- «قائمة المحتويات»/ «الفهرس»

توصف المحتويات كما هي، وليس كما كان متوقعاً في التقسيم (الخطة).

2- فقرة في نهاية المقدمة

كما تتحول «الخطة» التي كانت في المشروع على شكل نقاط إلى فقرة - فقرتين تعرض لتقسيم الدراسة بشكل غير تفصيلي، وإنما إجمالي.

تنبيه



يوجد خلاف حول مصطلحي المشروع والخطة؛ فهناك من يتعاطى معهما باعتبارهما مرادفان، وهناك من يتعاطى مع الخطة بوصفها المشروع. ولذلك تم تمييز المصطلحين بإيراد الترجمة الإنجليزية لكل منهما. وبالأخص لتمييز المشروع بمعنى «Proposal» عن المشروع بمعنى «Project». ذلك مع العلم بأن البعض يُعرب «Proposal» إلى «مخطط» أو «مقترح».

«من عمل دون أن يتبع برنامجاً عانى الكثير».

زينوفون - Xenophon

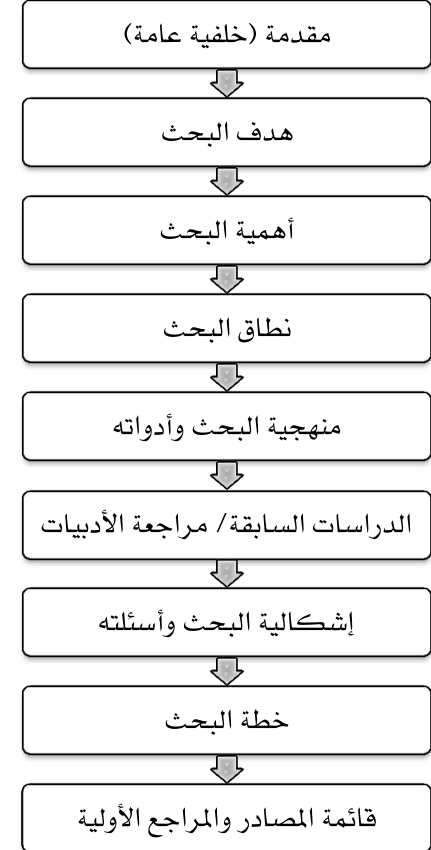
عناصر البناء الشكلي لمشروع البحث

مشروع بحث بعنوان
أنظمة سياسية - دستورية مصطنعة ومقلدة:
نحو نظرية دستورية عربية!

إعداد
عاصم خليل رشاد توام
كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت

مقدم لـ، وممول من: عمادة البحث العلمي بجامعة بيرزيت
كانون الثاني/يناير 2014

نموذج
مساعدة
للشرح

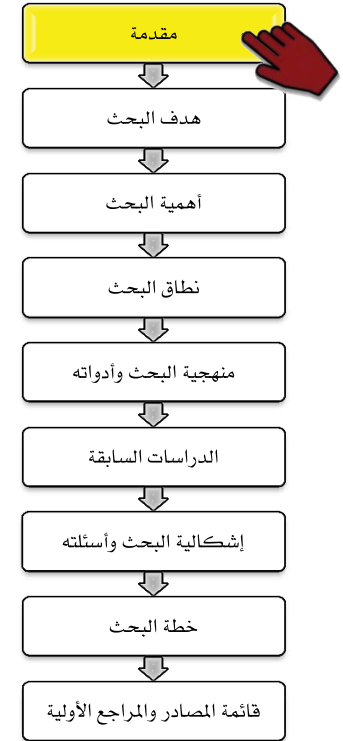


ملخص عناصر البناء الشكلي لمشروع البحث

العنصر	الماهية	الحجم (كلمة)
مقدمة	تمهيد شيق حول الموضوع، خلفية تاريخية ومفاهيمية / نظرية، مناقشة الإشكالات التي يثيرها الموضوع.	450 - 550
هدف البحث	غاية الدراسة: فهم موضوع شائك، تشخيص المشكلة ووصف علاجها...	100 - 150
أهمية البحث	تبرير للقارئ لماذا تقوم بإعداد الدراسة، مثلاً: الجودة، الحاجة للدراسة ارتباطاً بموضوعها والسياق الزمني / الموضوعي؛ تحويل الإشكالية من موضوع يثير اهتمامك بالمعرفة حوله إلى موضوع يثير اهتمام الآخرين.	100 - 150
نطاق البحث	تحديد النطاق من حيث الزمان والمكان والإطار القانوني.	100 - 150
منهجية البحث وأدواته	المنهجية بمعناها الدقيق، تحريك للمنهج / المناهج، وأدوات البحث المستعملة، وكيفية المواءمة بينها.	100 - 150
الدراسات السابقة / مراجعة الأدبيات	عرض ونقاش أبرز الدراسات السابقة ذات العلاقة، وأين جانب / جوانب «القصور» فيها، مبرراً داعي قيامك بإعداد هذه الدراسة.	250 - 300
إشكالية البحث وأسئلته	الموضوع الدقيق (السؤال المركزي) الذي أثار اهتمامك للبحث في الموضوع، وما يتفرع عنه من أسئلة ثانوية، وأهمية الإجابة عنها.	150 - 200
خطة البحث	تقسيم متن البحث إلى أجزاء / تفريعات (مباحث، مطالب، فروع).	1/2 - 3/4 صفحة
قائمة المصادر والمراجع الأولية	قائمة بأبرز المصادر والمراجع الأولية المتوقع استعمالها في تنفيذ البحث. ترفق كملحق بمشروع البحث.	غير محدد

تنبه عند تنضيد مشروع البحث، لا يتم تخصيص صفحة مستقلة لكل عنصر، وإنما تتالي، ويميز عنوان كل عنصر كعنوان فرعي. كما يستحسن مراعاة التسلسل المشار إليه هنا.





مقدمة (خلفية عامة)

تمهيد شيق حول الموضوع، خلفية تاريخية ومفاهيمية/ نظرية، مناقشة الإشكالات التي يثيرها الموضوع.

لجودة المقدمة أثر مهم في جذب القارئ للاستمرار في القراءة. ربما تكون صياغة الفقرة الأولى من أصعب مراحل البحث.

يكون تسلسل عرض الأفكار والمعلومات أشبه بالهرم المقلوب؛ يبدأ بالعام ويأخذ بالتخصص رويداً رويداً، وصولاً إلى الموضوع الدقيق للبحث.

يحاول الباحث قدر الإمكان أن تكون مقدمة بحثه ابتكارية بالبعد عن تضمينها معلومات مقتبسة. لكن في حال الاقتباس (حرفي أو ضمني) يتوجب التوثيق.

هنالك عدة فنون لكتابة الفقرة الأولى مثل: البدء بقصة أو موقف جاذب؛ وضع نص كتصدير والانطلاق بالتعقيب عليه.

هنالك جملة من المحظورات والأخطاء الشائعة لكتابة الفقرة الأولى، كإيراد تعريفات أو البدء بذكر هدف البحث أو أهميته أو تقسيمه.

مقدمة

كان من شأن الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية في السنوات الثلاث الأخيرة، من تطورات في إعادة إنتاج و"تدوير" النظام السياسي لبعض الدول عن طريق الثورات (وبالأخص مصر)، أن تقرر جرس الفكر القانوني الدستوري؛ مستجدياً إياه تفسير هذه الظواهر وفقاً لنظريات حديثة مراعية لـ"الخصوصية الثقافية" العربية، من غير ما استقر عليه الفكر الدستوري الغربي على شكل قوالب جاهزة لتفريغ المحتوى الفكري العربي فيها؛ وهي النماذج التي لم تعد قادرة على تفسير الجراك السياسي والدستوري الجاري. فعند دراسة أي نظام سياسي عربي سرعان ما ندخل في باب المقارنات مع الأنظمة السياسية القائمة في الغرب، وننسب كلاً منها لنموذج دولة بعينها: النظام البرلماني (النموذج البريطاني)، النظام الرئاسي (النموذج الأمريكي)، النظام المختلط (النموذج الفرنسي)، ونظام حكومة الجمعية (النموذج السويسري).

ليس أدل على هذا الإشكال، في السياق الفلسطيني القريب، من محاولة منظمة التحرير الفلسطينية بنشأتها في العام 1964 تقليد (شكلاً بموجب التشريع/ النص) أكثر النظم السياسية ديمقراطية واستقراراً (النموذج السويسري)، في الوقت الذي هي فيه "حركة تحرر وطني" تعصف بها شتى المؤثرات الخارجية والداخلية. وهي الحقيقة التي تجاوزت معها الممارسة لاحقاً مستحدثة لذاتها نظاماً سياسياً متمائزاً عن التصنيف التقليدي؛ كذلك، تحورت الإشكالية بعد ثلاثة عقود، عندما حاولت السلطة الفلسطينية محاكاة المنظمة في نظامها السياسي، ولكنها بحكم الممارسة - والتشريع لاحقاً - شكلت لذاتها نظاماً سياسياً فريداً من نوعه، هو بالفعل مختلط كما يصفه كثيرون، ولكن ليس كما النموذج الفرنسي الذي يستشهدون به، بل هو نظام "مختلط أكثر!" إن جاز التعبير؛ وباستقراء مشروع دستور دولة فلسطين نجد أن هذا الإشكال ما زال غير قابل للحسم بموجب التشريع، ببساطة لأن منطلقات هذا الحسم قائمة على أساس استحضر النماذج التقليدية سابقة الإشارة.

كذلك فإن التنظير الغربي التقليدي للسلطات الثلاث، وعلاقتها ببعضها، لم يعد باستطاعته أن يصنف ضمنه جميع الفاعلين ومؤسسات الحكم في الدولة؛ وبالأخص تلك الجديدة (دوراً) القديمة (وجوداً) منها، كرئيس الدولة (مؤسسة الرئاسة) بحضوره "الملمه!"، الذي وإن صُنف تقليدياً ضمن السلطة التنفيذية إلا أن أغلب التجارب العربية صورتها خارجها، وقد ضاق عليه ثوبها!! والمحكمة الدستورية العليا

التي وإن قد تتسم بالصبغة القضائية إلا أن دورها من خلال الممارسة (كما التجربة المصرية) جعلها تغادرها إلى فلك آخر عصي على التصنيف التقليدي للسلطات الثلاث؛ بالإضافة إلى مؤسسة الجيش التي تغادر ثكناتها العسكرية عند الضرورة للاضطلاع بدورها كـ"صمام أمان!"، وتلبية لنداءات الشعب، عندما يختلف الساسة، بل وأحياناً ما تبقى حضورها (نصاً تشريعياً و/ أو ممارسة عملية) في النظام السياسي حتى بعد استقرار النظام، كما في التجريبتين الجزائرية والتركية، بل وحتى الإسرائيلية (دولة الاحتلال)، إذ على ما يبدو أن هناك نوعاً من الخصوصية الثقافية "الجغرافية" (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)!

بأخذ الإشكال بعداً آخر، في غير مستوى الممارسة، باستمرار كليات الحقوق والعلوم السياسية العربية بتدريس الطلبة لهذه النظريات السياسية الغربية عن مجتمعهم من حيث نشأتها، بشكل منكر لواقع تفاعلات الممارسة من جهة، ومحدد لآفاق التفكير والتنظير من جهة أخرى. يأتي ذلك في ظل حقيقة كون أغلب الأدبيات العربية في القانون الدستوري والنظم السياسية هي ترجمات، وفي أفضل أحوالها محاكاة، للأدبيات الغربية، وإقحام التجربة في غير سياقها النظري؛ فإن الغرب عندما طور هذه النظريات واستقر عليها (حتى الآن) كان يفعل محاكاة للممارسات والخبرات التي راكمتها تجارب الحكم في تلك المجتمعات الغربية. وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة للتفكير "خارج الصندوق" الذي "استورد طرداً من الغرب"، والتأسيس لنظريات حديثة مراعية للخصوصية الثقافية وتجربة ممارسة الحكم في الدول العربية، وبالأخص أن لدينا من التاريخ العربي -الإسلامي ميراثاً عميقاً وغنياً في نظريات الحكم، التي ربما يكون بالإمكان التأسيس عليها، والانطلاق منها، بل وحتى الرد عليها، في إطار مشروع بحثي علمي. وإضافة إلى النتائج التي سيخرج بها، هو بمثابة دعوة لاستحثاث دراسات أخرى في هذا السياق. ولسان حال الدراسة يردد المأثورة الشهيرة "الأعمال تتحدث بصوت أعلى من الكلمات".

وبذلك فإن للدراسة بعدين اثنين: الأول، نظري، ويتعلق بإعادة دراسة النظريات الدستورية والسياسية الغربية في ضوء الخصوصية الثقافية العربية وموروثها الأدبي القديم؛ أما الثاني، فهو تطبيقي، ويتعلق بدراسة عدد من الحالات الدراسية الواقعية في عدد من التجارب العربية من خلال أدوات البحث الميداني. أبرز هذه التجارب من عصر الثورات الحديثة مصر وتونس، وفي سياق الطائفية وتقاسم السلطات: لبنان والجزائر، وقد يضاف إليها تجربتان إضافيتان من أنظمة ملكية كالمغرب وقطر.



هدف البحث

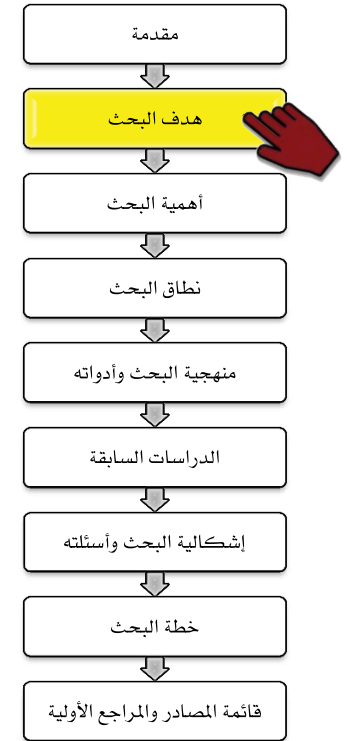
غاية الدراسة: فهم موضوع شائك،
تشخيص المشكلة ووصف
علاجها الممكن/ المحتمل/ المراهن
عليه مبدئياً.

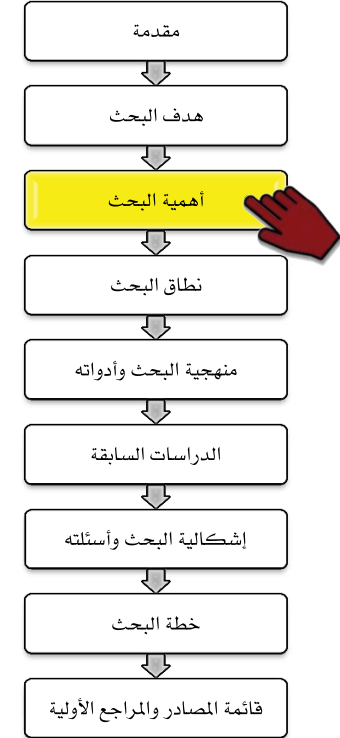
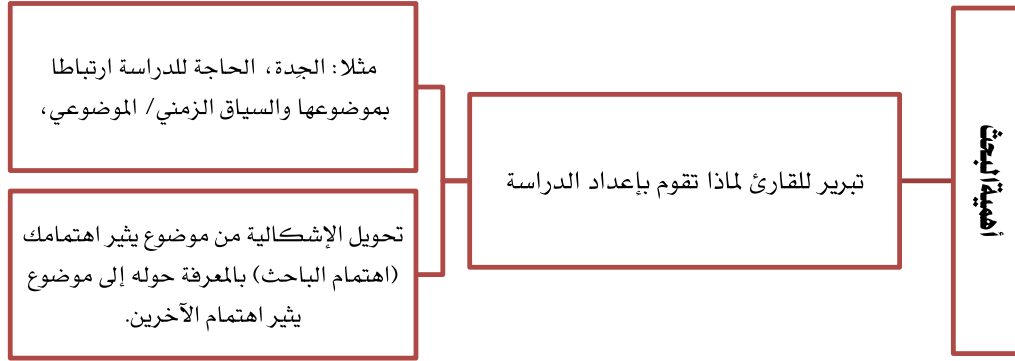
3

هدف الدراسة:

للبحث هدفان أساسيان، يتعلقان بالبعدين المشار إليهما سابقاً (البعد النظري والبعد التطبيقي)؛ فعلى الصعيد البعد الأول نجد أنه بات من الضروري إعادة النظر في النظريات الدستورية الغربية التي عوملت عربياً على أنها مسلمات، و"رداء مطايطي" يستوعب جميع الأحجام. ويهدف المشروع من خلال هذا البعد إغناء الإطار النظري للقانون الدستوري بشكل عام، والعربي خصوصاً. وبالتالي فهو يستهدف فئات المشتغلين في الفكر الدستوري والبحث العلمي إضافة إلى طلبة الجامعات.

وعلى الصعيد الثاني، بالتأسيس على نتائج البعد الأول، سيعتمد البحث إلى المقاربة بين نتائج الشق النظري ونتائج دراسة عدد من الحالات الدراسية الواقعية في عدد من التجارب العربية (المشار إليها سابقاً). وبالتالي يستهدف المشروع على هذا الصعيد دراسة واقع التجارب العربية، وردها تالياً إلى الفئة المستهدفة أساساً في البعد الأول.

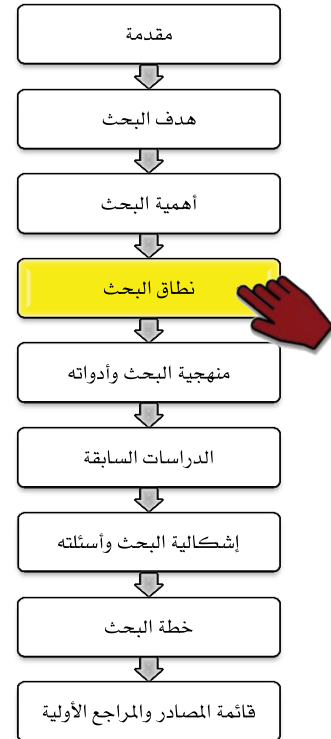




4

أهمية الدراسة:

يتصف موضوع البحث بالحدث الجدة، وشموله لبعدين اثنين: نظري وتطبيقي، يؤسس أحدهما للآخر، في محاولة إرساء نوع من الفكر النقدي لنظريات قديمة من حيث الزمن، وغريبة من حيث السياق الثقافي والجغرافي. إضافة إلى فكرة النظر إلى الممارسة العملية بصفتها المصدر الرئيس للفقه الذي يطور مع الزمن إلى نص دستوري/ قانوني يقوم بدوره في مرحلة لاحقة بترجمة جدوى الممارسة من خلال أحكام قانونية. وكما سبق وأشير، فإن لسان حال الدراسة مؤدى الماثورة الشهيرة "الأعمال تتحدث بصوت أعلى من الكلمات". وبما يشكل ربما ثورة في فكر النظرية الدستورية التقليدية. يضاف إلى ذلك تنوع الفئات المستهدفة من البحث (أكاديميين، باحثين، طلبة، صناع قرار وغيرهم).



نطاق البحث

تحديد النطاق من حيث المكان والزمان والإطار القانوني.

لتحديد النطاق أهمية بالنسبة للباحث؛ حيث يجعل لنفسه ولبحثه إطاراً يبحث داخله ولا يتعداه فيتشبت. كما له أهمية بالنسبة للقارئ، إذ يقرر من خلال قراءة الإطار إن كان يحتاج لقراءة الدراسة أم أنه لن يجد فيها ضالته.

وإن كان تحديد النطاق يعني بمفهوم المخالفة استبعاد ما لم يذكر، إلا أنه في حال الشك بإمكانية حدوث التباس فيفضل تنويه القارئ إلى ما «لا تشمله» الدراسة.

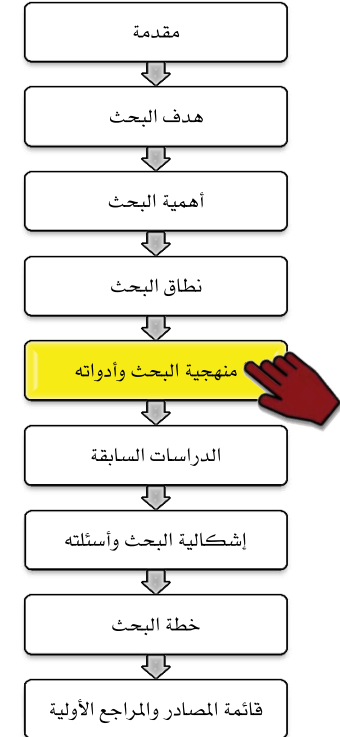
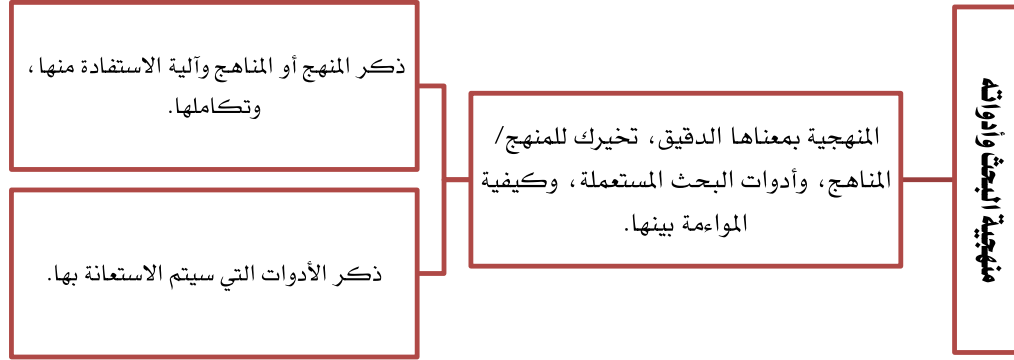
المكان: الجغرافيا السياسية أو النظام السياسي (مثل: السلطة الفلسطينية) أو جزء منه (مثلاً: الضفة الغربية) أو الأنظمة السياسية التي تتناولها الدراسات بالبحث (مثلاً: الفلسطيني، الأردني والمصري).

الزمان: الفترة التي تعالج الدراسة موضوعها خلالها (كالبدء من تاريخ سريان تشريع وحتى إلغائه أو الوقت الحاضر؛ أو تناول موضوع ضمن حقبة خاصة بنظام حكم مثل الانتداب البريطاني على فلسطين). تحديد النطاق الزمني لا يكون ارتجالياً، بل مبرراً بطريقة منطقية.

الإطار القانوني: الحقل القانوني، التشريعات / المواثيق الدولية التي تعنى بها الدراسة. وفي بعض الأحيان تتناول بعض الدراسات مشاريع التشريعات أو الاتفاقيات الدولية التي لم تدخل بعد حيز النفاذ؛ وذلك لأخذ فكرة حول أثر نفاذ هذه المواثيق، وتقديم توصيات بالتعديل بخصوص مشاريع التشريعات.

نطاق الدراسة

كما سبق وأشير، هناك أكثر من تجربة أو خبرة تستحق الدراسة، وتناولها بين الحالات الدراسية في هذا البحث، إلا أنه - لضرورات منهجية - سيتم التركيز على دراسة التجريبتين التونسية والمصرية. ذلك إلا أنه سيكون من المجدي إجراء بعض المقاربات، عند اللزوم، مع خبرات وتجارب أخرى من بين التي أشير لها آنفاً. كان هذا من حيث النطاق الموضوعي والمكاني، أما من حيث النطاق الزمني فسيتركز البحث على الفترة الزمنية التي دخل فيها النظامان التونسي والمصري المسار الانتقالي عقب إسقاط النظام الحاكم في كل منهما. هذا ومن نافلة القول التأكيد على أن هذه الدراسة ستأتي في حقل القانون الدستوري وأنظمة الحكم.

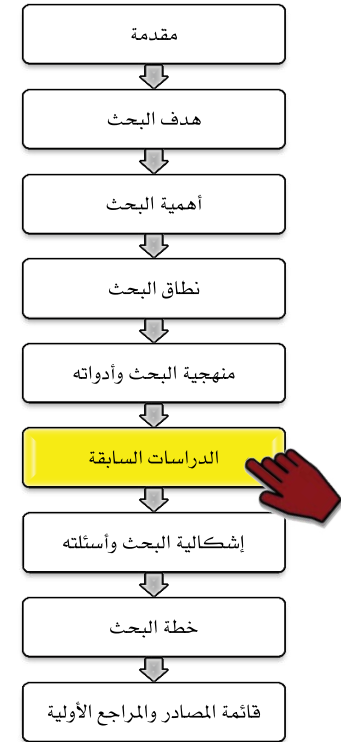


6

منهجية الدراسة:

سيكون البحث استنباطياً في الأساس، محاولاً إسقاط ما وجد من نماذج وقواعد دستورية على الخبرات العربية للتوصل إلى عدم ملاءمتها لتفسير الخبرات الدستورية في الدول العربية. لينطلق البحث بعدها ليكون استقرائياً محاولاً من جهة أن يجد في الإرث الثقافي والقانوني والسياسي للعالم العربي وفي الخبرات المعاصرة للدول العربية ما يمكن الباحثين من تقديم رواية مغايرة لا تكون المركزية فيها للخبرات المعاشة في الغرب بخصوصيتها وثقافتها، بل للعالم العربي والإسلامي. كما سيتم استحضار المنهج المقارن عند دراسة التجارب المقارنة (مصر وتونس)، وبالأخص ملاحظة مدى التشابه والاختلاف بين التجريبتين فيما يتعلق بدور مؤسسات الرئاسة، المحكمة الدستورية/ العليا، والجيش (يطلق عليها اختصاراً فيما يلي "المؤسسات الثلاث").

وفيما يتعلق بمصادر المعلومات وآلية جمعها (أدوات البحث)، فسيعتمد الباحثان على البحث المكتبي، من خلال مراجعة الأدبيات ذات العلاقة (بالأخص أمهات الكتب في فقه القانون الدستوري ونظريته)، ومقارنة نصوص الدساتير للدول موضوع الدراسة والتعديلات التي تمت عليها، على ضوء "الثورات العربية"؛ إضافة إلى البحث الميداني في الدول المقارنة، ويشمل تقفي ما صدر ويصدر عن المؤسسات الثلاث، إضافة إلى إجراء المقابلات. وسيتم تحليل المقابلات بالاعتماد على المنهج النوعي في التحليل.



الدراسات السابقة

عرض ونقاش أبرز الدراسات السابقة ذات العلاقة الوثيقة بموضوع البحث (3-5 دراسات)، بأسلوب نقدي، وبشكل موجز ومركز.

بهدف تحديد جانب/ جوانب «القصور» فيها؛ ولتبرير داعي القيام بإعداد هذه الدراسة الجديدة على ضوء وجود دراسات سابقة في الموضوع ذاته؛ باعتبارها تسد فجوة في الدراسات السابقة، أو بكلمات أخرى (مجازاً) أن تُعرب دراستك في جملة الدراسات السابقة!

في حال كان موضوع الدراسة ابتكارياً، معنى ذلك عدم وجود دراسات سابقة حول الموضوع. هنا يصار إلى التتويه بعدم وجود دراسات سابقة وعرض دراسات ذات علاقة في السياق العام أو دراسات في أنظمة قانونية أخرى. وبالتالي لا حاجة أو لا مكان لتحديد جوانب القصور!

البداية بتمهيد لوصف وفرة الدراسات من ندرتها. ثم لفت انتباه القارئ إلى نوع/ أنواع الدراسات التي ستعرضها، وعددها.

ذكر الدراسات مع بيانات كافية لتوثيقها (يفضل وضع بيانات التوثيق كاملة في الحواشي)، بحيث تنسب كل دراسة إلى مؤلفها، أو الناشر في حال كان مؤسسة متخصصة في موضوع الدراسة.

توصيف الدراسات ونقاشها، ويفضل تناولها في سياق قواسم مشتركة.

تحديد جوانب «القصور» قبالة خلافه (تلافيه) في الدراسة التي يتم العمل عليها.

تنبيه



يتوجب مطالعة الدراسات السابقة بشكل مباشر وليس نقلاً عن مطالعات باحثين آخرين. كما يتوجب ألا تقتصر المطالعة على مقدمات الدراسات أو ملخصاتها أو عروض الدراسات التي تنشرها بعض المجلات.

تنبيه



لا يقصد بـ«القصور» معنى سلبي متعلق بجهود الباحثين السابقين، فقد يكون ذلك بحكم قدم الدراسة أو توسع نطاقها أو ضيقه، أو عدم اعتمادها على مصادر رسمية/ أصلية.

الدراسات السابقة:

على حدّ اطلاع الباحثين، لم يسبق أن طرح هذا الموضوع لمثل هذا النقاش في فقه ونظريات القانون الدستوري بالمقاربة مع حالات دراسية غنية بالتجربة النوعية (ليس بالمعنى الحكمي التخيري بين الإيجاب والسلب)، وهو ما يبرز حداثة موضوع هذا البحث وجدته. وما وجد من أدبيات سابقة اكتفى باستخدام النماذج الغربية كنقطة انطلاق لأي بحث في الأنظمة السياسية والدستورية العربية، يتلوه توصيف للأنظمة القائمة.

ذلك إلا أن هناك بعض الإسهامات القريبة ذات العلاقة، كدراسة عبد الفتاح عمر، "مسألة تجديد القانون الدستوري" (1993)، التي أشارت من بين أمور أخرى إلى مسألة تعديل أو "زوال" القانون الدستوري (يقصد التشريع) من خلال الممارسة العملية، وبالأحرى من خلال القضاء الدستوري وما يراكم من فقه دستوري. وهذه مسألة فقهية تفصيلية جاءت بخصوصها جملة من الكتب، ككتاب شاكر راضي شاكر "اختصاص القاضي الدستوري بالتفسير الملزم" (2005)، وكتاب علي هادي الهاللي "النظرية العامة في تفسير الدستور واتجاهات المحكمة الاتحادية العليا" (2011).

ومن الإسهامات الأخرى التي بادرت إلى نقاش النظرية الدستورية وفقاً لأسس جديدة، كتاب يوسف حاشي "في النظرية الدستورية" (2009)، الذي قام على أساس نقد ربط النظرية الدستورية في الدراسات الجامعية بنظريات الدولة والمؤسسات السياسية والنظم والسلطة. هذا وتبقى الدراسة الأكثر صلة وتماساً (نسبياً) بمشروع هذه الدراسة، دراسة لعاصم خليل بعنوان "قانون التشريع وقانون الحرية: هل الديمقراطية بديل عن حكم القانون؟" (2013)، التي ناقشت الثورات العربية ونتائجها، ودور الفاعلين الرئيسيين فيها، وبخاصة المؤسسة العسكرية، في إطار نقاش الخطر الذي يواجه هذه الثورات، خاصة في ظل هيمنة بعض المبادئ مثل السيادة الشعبية أو السيادة الوطنية.

ومن الدراسات التي تناولت أثر المكونات الثقافية في النظام السياسي-الدستوري أطروحة دكتوراه لمحمد طه عليوة بعنوان "دور الدين في النظام الدستوري المصري في ضوء الاتجاهات العامة للأنظمة المعاصرة" (2010)، مُعرجة من بين محطات أخرى إلى تدخل العسكر إبان ثورة الضباط الأحرار عام 1952. وبما له صلة بالتنظير لـ"الحق بالثورة" - إن جاز التعبير - هناك من ناقشه من منطلق ثقافي ذي علاقة بالدين، كدراسة فريد عبد الكريم "حق مقاومة السلطة الجائرة في المسيحية والإسلام والفقه الدستوري" (2005).

أما الدراسات التي تعرضت للنظم السياسية والدستورية في العالم العربي والشرعية الإسلامية، فهي عديدة، من بينها وأحدثها كتاب وسيم الأحمد "النظم الدستورية والسياسية في الدول العربية" (2010)، وكتاب علي يوسف الشكري "النظام الدستوري في الشريعة الإسلامية" (2010). وفي السياق الفلسطيني كتاب لعاصم خليل ورشاد توام بعنوان "فلسطين بين دستور الدولة والحاجة إلى ميثاق وطني" (2014)، ناقشت من بين ما ناقشت تحرير النظام السياسي الفلسطيني خلال تشكله من النصوص الدستورية (الوطنية) والنماذج التقليدية للأنظمة السياسية الغربية.

تنبيه

مشروع البحث المشار له هنا كنموذج، مثال على مشاريع الأبحاث التي لا يوجد دراسات سابقة مباشرة حولها.



تنبيه

يتوجب الإشارة إلى الدراسات السابقة ببيانات بيليوغرافية كافية حولها. ويختلف ذلك وفقاً لطبيعة الدراسة التي يعدها الباحث: ففي الأحوال العادية يفضل الإشارة إلى عنوان الدراسة (أو الجزء الأكثر أهمية منه) إضافة إلى اسم المؤلف، فيما يشار إلى بقية البيانات البيليوغرافية في الحاشية، بخصوص كل مرجع.



إشكالية البحث وأسئلته

الموضوع الدقيق (السؤال المركزي)
الذي أثار اهتمامك بالبحث في
الموضوع، وما يتفرع عنه من أسئلة
ثانوية، وأهمية الإجابة عليها.

صياغة الإشكالية إما على شكل
عبارة تقريرية أو سؤال.

إثارة جملة من الأسئلة التي تثير الإجابة
عليها اهتمام القارئ.

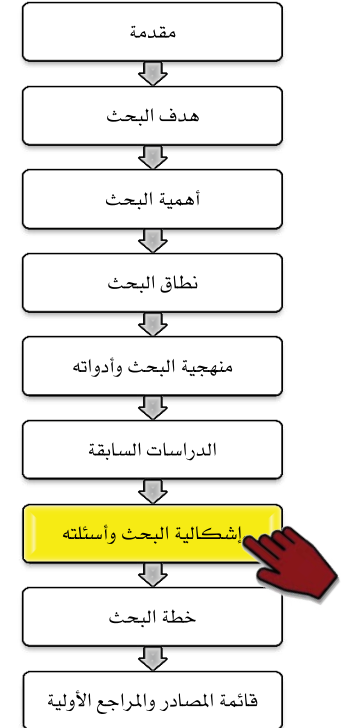
9

إشكالية الدراسة:

يقوم البحث على فرضية مؤداها عدم استطاعة النظرية الدستورية الغربية، مع التطورات التي شهدتها المنطقة العربية مؤخراً، الاستمرار في تصنيف جميع الفاعلين ومؤسسات الحكم في ممارسات العديد من الدول العربية ضمن مفهوم السلطات الثلاث. وبالتالي يثور تساؤل مشروع حول مدى "عقلانية" تصنيف الأنظمة السياسية في مختلف دول العالم ضمن القوالب الجاهزة التي أنتجت النظرية الدستورية الغربية، بشكل ينكر "الخصوصية"؛ إذ يعتقد الباحثان أن هناك نوعاً من الخصوصية الثقافية "الجغرافية" للمنطقة العربية.

يأتي ذلك في وقت ينعكس فيه هذا الإشكال على نظام التعليم الأكاديمي، باستمرار كليات الحقوق والعلوم السياسية العربية بتدريس الطلبة لهذه النظريات السياسية الغربية عن مجتمعهم من حيث نشأتها، على أنها مسلمات، بشكل منكر لواقع تفاعلات الممارسة من جهة، ومحدد لآفاق التفكير والتنظير من جهة أخرى.

إن من شأن نتائج البحث في بعدي الدراسة -وهنا مناط إشكالية البحث- الحث على إطلاق الفكر العربي لإعادة قراءة أبعديات "النظرية الدستورية التقليدية"، بشكل يستوعب ما هو قائم وليس ما يجب أن يكون؛ ذلك أن ما من نظرية تفرض ذاتها بدلا للحقيقة، وإنما النظرية تماكي غالباً طبيعة المؤثرات المجتمعية التي أنتجت الواقع (الحقيقة). كذلك سيكون لنتائج البحث أهمية خاصة بالإجابة على أسئلة طلبة القانون والعلوم السياسية حول حالة الاغتراب الفكري التي يمرون بها بين النظرية التي يتعلمونها على مقاعد الدراسة والواقع الذي يشاهدونه خبراً أو معيشة؛ وكى لا نسرف في الإجابة الموضوعية بـ"لا نعلم" حول هذا الاغتراب، كان لا بد من المبادرة للبحث عن إجابة أكثر إيجابية!



خطة البحث



التقسيم الأولي المتوقع لمتن البحث إلى أجزاء / تقريعات (مباحث، مطالب، فروع).

هذا التقسيم أولي، ولن يتطابق كلياً مع التقسيم النهائي للبحث الذي سيتضح بانتهاء كتابة البحث.

للتقسيم درجات عدة، ويتحدد اختيار الدرجة الأعلى للتقسيم انسجاماً مع حجم البحث (وفقاً لما سيوضح لاحقاً).

يتم تنضيد خطة البحث ضمن المشروع على شكل نقاط (درج) وليس فقرة متصلة. بإنهاء البحث وعند تحويل المشروع إلى مقدمة تتم صياغة الخطة على شكل فقرة متصلة، بعد عكس التعديلات التي حصلت فعلاً. كما يتم تعديل العنوان من «خطة البحث» أو «خطة الدراسة» إلى «تقسيم الدراسة».

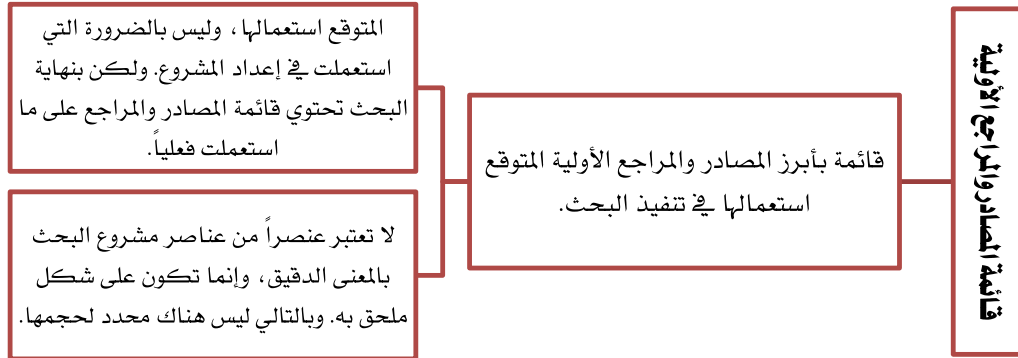
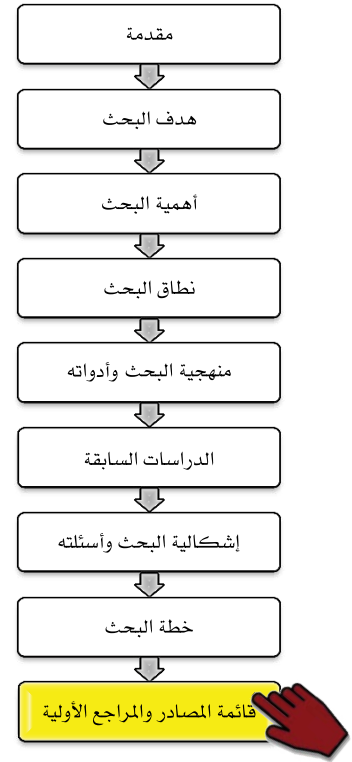
خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: النماذج التقليدية للأنظمة السياسية ومدى قدرتها على تصنيف المؤسسات الثلاث في الدول العربية
البحث الأول: نماذج الأنظمة السياسية في المناهج والأدبيات العربية المتخصصة
البحث الثاني: التصنيفات الرئيسية للأنظمة السياسية والأصول التاريخية لها
البحث الثالث: تاريخ الأنظمة السياسية الحديثة في المنطقة العربية

الفصل الثاني: مكانة المؤسسات الثلاث في الأنظمة السياسية العربية
البحث الأول: الثورات العربية وما أنتجت من تغيرات في الأنظمة السياسية
البحث الثاني: المؤسسات الثلاث في النظامين السياسيين التونسي والمصري
البحث الثالث: طبيعة النظام السياسي الجديد في كل من تونس ومصر

خاتمة



تقسيم الخطة و متن البحث

درجات التقسيم

يتم اختيار الدرجة العليا للتقسيم وفقاً لحجم مادة البحث ككل، كما يلي:

الكتب الفقهية العامة	كتاب	فوق 350 صفحة
الكتب الفقهية المتخصصة وأطروحات الدكتوراه	باب	300-200 صفحة
الدراسات المتخصصة وأطروحات الماجستير	فصل	150-70 صفحة
دراسات الدورات وحلقات البحث (Seminar)	مبحث	50-30 صفحة
الأوراق البحثية وأوراق العمل المقدمة في المؤتمرات	مطلب	25-15 صفحة
الأوراق البحثية البسيطة المقدمة في المسابقات	فرع	10-5 صفحات
التقارير البحثية	أولاً، ثانياً...	أقل من 5 صفحات

تنبيه



ما هو مشار إليه هنا هو بمثابة اجتهاد شخصي، وليس محسوماً علمياً. وإنما جاء هذا الاجتهاد لتقديم إجابة معقولة للطلبة الذين يتساءلون حول معيار اختيار درجات التقسيم.

درجات تقسيم خاصة

هناك بعض درجات/ مسميات التقسيم ذات طبيعة خاصة، تستعمل بصفتها أعلى درجة تقسيم في الدراسة ككل مثل: «المحاور»، و«الوحدات». ولا يتم استعمالها ضمن نظام التقسيم المشار إليه هنا.

المحاور: تستعمل في حال كانت عناوين الدراسة يصلح كل منها كعنوان مستقل، ويصلح محتواه لأن يقرأ لوحده، دون قراءة الجزئية السابقة. فتقسم إلى محور أول، محور ثانٍ... إلخ. وبالإمكان تقسيم متن كل محور إلى فروع أو أولاً وثانياً وثالثاً... إلخ.

يستعمل هذا النظام في أوراق المؤتمرات والدراسات الإستراتيجية، وفي حال اقتضت طبيعة عناوين الدراسة ذلك.

الوحدات: يستعمل في كتب المنهاج والمواد التعليمية، مثل هذا الدليل. فتقسم إلى وحدة أولى، وحدة ثانية... إلخ. وبالإمكان تقطيعها إلى فصول أو أجزاء.

النظام الأنجلوسكسوني (التقسيم الحر)

النظام اللاتيني (التقسيم الثنائي)

المبحث الأول
المطلب الأول
الفرع الأول
الفرع الثاني
المطلب الثاني
المبحث الثاني
المطلب الأول
الفرع الأول
الفرع الثاني
المطلب الثاني
الفرع الأول
الفرع الثاني
المطلب الثالث
الفرع الأول
الفرع الثاني
الفرع الثالث
الفرع الرابع
الفرع الخامس
المطلب الرابع
المبحث الثالث

تقدير النظامين
(السلبيات والإيجابيات)
■ الرتبة والدقة، وعدم الفوضى والإرباك.
■ المرونة والاستجابة لمتطلبات موضوع البحث، وعدم التقييد المغالي.

النظام الأفضل
باستعراض إيجابيات النظامين وسلبياتهما، يفضل محاولة العمل وفقاً للنظام اللاتيني، وإلا فاتباع نظام ثالث وسطي بينهما؛ بحيث يتفادى سلبية كل منهما (تقييد النظام اللاتيني، وفوضى النظام الأنجلوسكسوني)، ويحقق إيجابية كل منهما (رتابة وتنسيق النظام اللاتيني، وحرية النظام الأنجلوسكسوني ولكن بشكل محدود).

المبحث الأول
المطلب الأول
الفرع الأول
الفرع الثاني
المطلب الثاني
الفرع الأول
الفرع الثاني
المبحث الثاني
المطلب الأول
الفرع الأول
الفرع الثاني
المطلب الثاني
الفرع الأول
الفرع الثاني

من الأخطاء الشائعة التي يقع فيها بعض الطلبة والمستجدين على البحث العلمي:
■ ربط المقدمة والخاتمة بدرجات التقسيم (مثل: المبحث الأول: المقدمة)؛ فالمقدمة والخاتمة بحد ذاتهما درجتا تقسيم متميزتان.
■ إفراد أحد العناوين مع درجة ما (مبحث أو مطلب... الخ)، وترقيمه بـ«الأول» دون أن يكون هناك عنوان آخر بذات الدرجة وترقيمه بـ«الثاني»؛ فالأشياء الوحيدة (في الحياة ككل) لا ترقم منطقاً، لكونها وحيدة. وفي هذه الحالة يكون الحل إما تقسيم العنوان ومضمونه إلى قسمين أو أكثر، أو عدم إفراده كعنوان أصلاً.



تنبيه

كيفية توقع التقسيم المناسب

هناك ثلاث طرق للتعامل مع خطة البحث :

- 1 - الشروع بالكتابة بدون خطة
 ■ إيجابيتها: لا تعيق التقدم في الكتابة.
 ■ سلبيتها: مصيرها الاستغناء عن أجزاء كبيرة من النص.
- 2 - عدم الكتابة حتى إعداد خطة متكاملة
 ■ إيجابيتها: تجنب إضاعة الجهد في كتابة ما هو غير ضروري.
 ■ سلبيتها: تعيق التقدم في الكتابة.
- 3 - إعداد خطة بحث أولية وتطويرها مع القراءة
 ميزتها: تجاوز سلبيات الطريقتين السابقتين، والاحتفاظ بالإيجابيات.

بعد اختيار موضوع البحث بدقة:

- قراءة أولية (أفقية وليس عمودية) حول الموضوع؛
- أخذ ملاحظات، وتدوين الأفكار التي تخطر في الذهن؛
- عصف ذهني في ضوء المعلومات المكتسبة (تجزئة الأفكار وتفتيتها إلى أصغر حجم ممكن)؛
- وضع التقسيم الأولي؛
- تطوير التقسيم مع القراءة وتعديله.

خطوات الطريقة الثالثة:

المعايير/ الخصائص الواجب توفرها في التقسيم

الالتزام بحدود موضوع البحث
عدم التطرق إلى أمور تخرج عن نطاق موضوع البحث.
عادة ما يحدث ذلك في المراحل الأولى لكتابة البحث، قبل أن يبلور الباحث فكرته الأساسية، فيصعب عليه «معنوياً» الاستغناء عنها، في ضوء الجهد الذي بذله حتى وصل إلى تلك المعلومة.

تغطية جميع جوانب الموضوع
يتوجب أن يعكس التقسيم مختلف جوانب موضوع البحث، فيخصص لكل جانب منه تقريفة خاصة (باختلاف درجات التفرع).
فمثلاً، من غير المتصور أن يكون عنوان البحث «الصلاحيات التنفيذية للرئيس»، ولا نجد ضمن التقسيم أي عنوان متعلق بقيادته للقوات المسلحة.

ترتيب العناوين وفقاً لتسلسل منطقي
هناك أكثر من معيار للترتيب المنطقي، تبعاً لطبيعة البحث.
فمثلاً، حال غلب على البحث الطابع التاريخي، يتوجب ترتيب العناوين وفقاً لتسلسل زمني (طبيعي أو عكسي).
وفي حال تعلق البحث بقاعدة واستثناء، فيتوجب تقديم القاعدة.
وفي حال تعلق البحث بدراسة عقد معين، يتوجب تقديم الانعقاد ومن ثم الآثار ومن ثم الانقضاء.

التوازن في شكل التقسيم وحجم النص
يكون التوازن في شكل التصميم بمراعاة عدد التقسيمات الفرعية في كل تقريفة أساسية. فمثلاً من غير المقبول أن يكون عدد مطالب المبحث الأول ضعف عدد مطالب المبحث الثاني.
أما التوازن بحجم النص، فيكون بمراعاة حجم نص متن كل تقريفة مع التفرعات الأخرى المناظرة لها. ويكون هذا التوازن نسبياً وليس دقيقاً بالمطلق.

انفتاح رؤية الباحث في التقسيم
يستسهل البعض (المبتدئون خصوصاً) تقليد الباحثين الآخرين في تقسيمهم لأبحاثهم، وعلى الرغم أن ذلك لا يعتبر انتهاكاً للأمانة العلمية، بالأخص إذا تعلق بموضوعات عامة (شروحات قوانين)، إلا أنه يفقد البحث صفة الأصالة، ولا تظهر رؤية الباحث في التقسيم.

المعايير/ الخصائص الواجب توفرها في صياغة العناوين

الدلالة والوضوح
والانسجام مع
المضمون

الشمول

القصر والإيجاز

عدم التكرار/
المرادفة

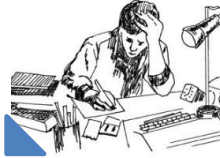
الرزانة وعدم
تقصّد السجع



المراجعات



الكتابة

مشروع البحث
وخطتهتكشيف
المصادر والمراجعجمع المصادر
والمراجعإشكالية
قانونية

قراءة

إجراء المراجعات
الشكالية
والموضوعية: تعديل،
تدقيق، تطوير،
تلخيص، ضبط،
مونتاج، إخراج.

مباشرة الكتابة في
مستن البحث،
بالاستشراف بمشروع
البحث، بما فيه
الخطوة وملاحظات
التكشيف.
القيام بالتوثيق أولاً
بأول، وعدم تأجيل
ذلك إلى ما بعد
كتابة المتن، تحت أي
ظرف أو ذريعة.

إعداد مشروع بحث
وفقاً للمعايير
المطلوبة، وتقسيم
الخطوة إلى تفرعات
(وفقاً لحجم البحث
ومقتضياتها).
وسيكون التقسيم
خاضعاً للتعديل
وال تطوير المستمرين
طيلة مرحلة الكتابة.

يفضل ربط
الملاحظات الناتجة
عن التكشيف
بالتقسيم هنا، لجعله
بمثابة الدليل المرشد.

الاطلاع على المصادر
والمراجع بشكل
سريع، ولكن متمعن.
أخذ ملاحظات وفقاً
للألية المختارة
(البطاقات/
المصفوفة).

الاحتفاظ بنسخ خاصة
من المراجع (أجزاء
منها)، وإعادة الكتب
المستعارة للمكتبة
لإفادة الغير.

نصائح:

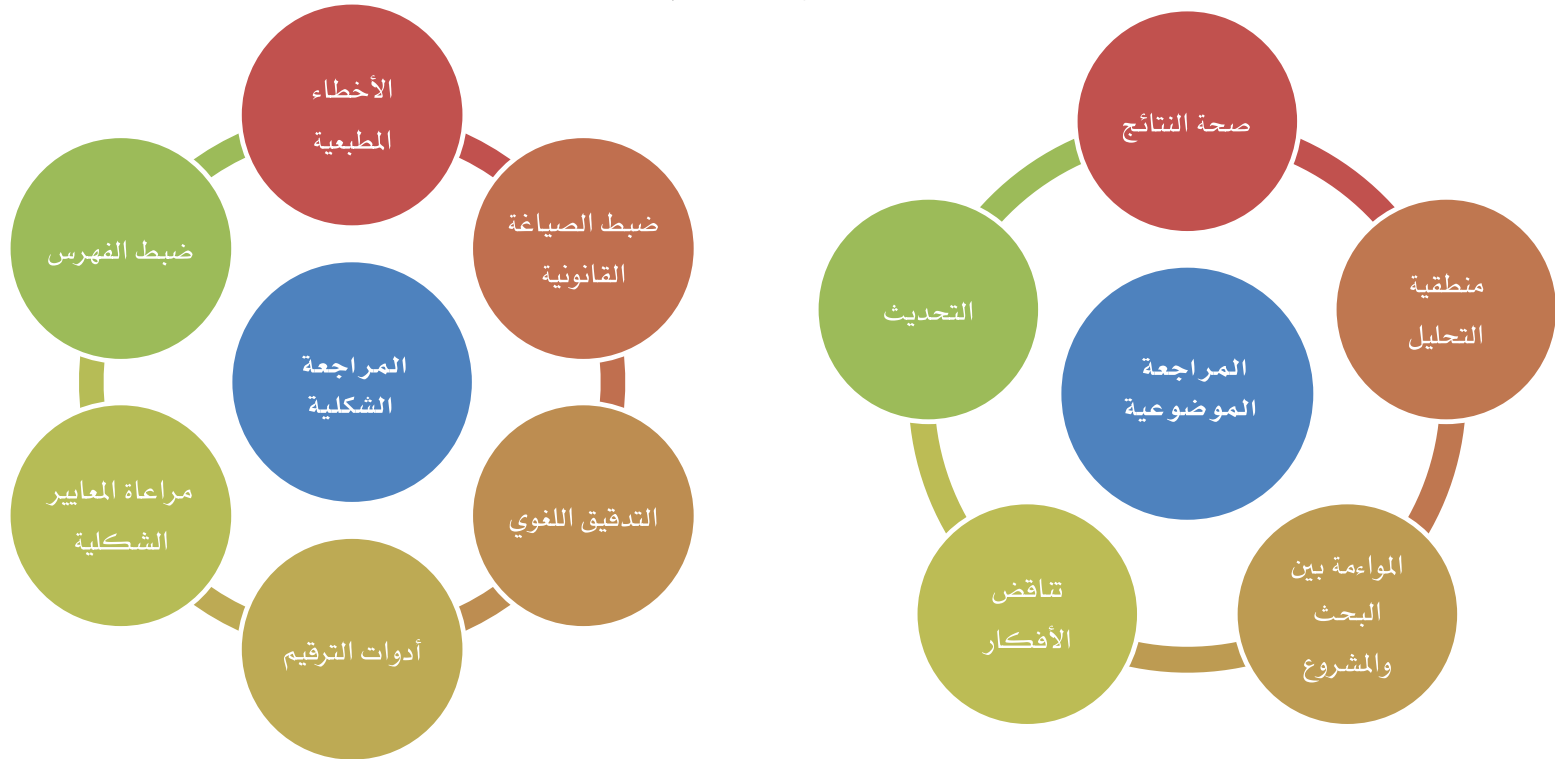
- ❖ الوثائق الرسمية:
اعتماد النسخ الأصلية
فقط.
- ❖ المكتبة:
■ التعرف الجيد
على محتويات
المكتبة وطريقة
تنظيمها.
- التعرف على أمين
المكتبة وطلب
مساعدته.

مسألة نظرية أو
تطبيقية.

صياغة الإشكالية
بشكل دقيق.

قراءة استطلاعية
للمساعدة على بلورة
الإشكالية

أشكال مراجعة البحث



نموذج مراجعة وتقييم ذاتي للبحث

يُصحّ الباحثون (المستجدون خصوصاً) بمراجعة البحث، بعد إعداده، من خلال نظام «Checklist»، وربما بالإمكان تعريبها إلى «قائمة المهام» أو «قائمة المراجعة». يوفر هذا النظام فرصة للباحث للتأكد من عدم نسيانه أياً من معايير المراجعة. وفيما يلي بنود مقترحة لهذه القائمة، وقد تم تصميمها بشكل يتواءم والهدف منها؛ إذ يتوجب أن يضع الباحث إشارة ✓ قبالة كل بند تم بالفعل إنجازه (كما في الصورة أدناه).



6/7

الجوانب الموضوعية

أولاً - العنوان:

- ☐ 1. العنوان يعكس بدقة موضوع الدراسة.
- ☐ 2. حجم العنوان 8-10 كلمات.
- ☐ 3. صياغة العنوان بشكل رزين.

ثانياً - مشروع البحث / مقدمة البحث:

- ☐ 1. تقديم مناسب للإشكالية.
- ☐ 2. تسلسل علمي - تاريخي وتطوري للإشكالية.
- ☐ 3. صياغة عناصر المشروع / مقدمة البحث بما يتوافق والمعايير الخاصة بذلك:

- | | |
|--|---|
| ☐ أ. هدف البحث. | ☐ ب. أهمية البحث. |
| ☐ ج. نطاق البحث. | ☐ د. الدراسات السابقة. |
| ☐ هـ. إشكالية البحث. | ☐ و. منهجية البحث. |
| ☐ ز. خطة البحث / التقسيم. | |

ثالثاً - متن البحث:

- ☐ 1. مواعمة بين البحث والمشروع.
- ☐ 2. يتسم التحليل بالمنطقية.
- ☐ 3. لا يوجد تناقض في الأفكار.
- ☐ 4. تم تحديث الدراسة في ضوء التطورات الطارئة في الواقع.

رابعاً - خاتمة البحث:

- ☐ 1. تم التمهيد للنتائج والتوصيات بالربط مع الإشكالية.
- ☐ 2. عرضت النتائج وفقاً لأسئلة البحث أو فرضياته.
- ☐ 3. عرضت النتائج بشكل متسلسل ومنطقي.
- ☐ 4. تم الربط بين نتائج الدراسة والدراسات السابقة من حيث التقاطع والتباين.
- ☐ 5. تم تفسير الاختلاف مع نتائج الدراسات السابقة.
- ☐ 6. هناك تفسيرات منطقية لنتائج الدراسة.
- ☐ 7. قدمت التوصيات انطلاقاً من النتائج.

الجوانب الشكلية

أولاً - التقسيم:

- ☐ 1. قسمت الدراسة إلى تفرعات محددة.
- ☐ 2. درجة التقسيم العليا متلائمة وحجم الدراسة.
- ☐ 3. تتسلسل التفرعات وفقاً لدرجة هرميتها.
- ☐ 4. عناوين التفرعات محددة وتعكس المحتوى.
- ☐ 5. هناك توازن نوعاً ما بين التفرعات.
- ☐ 6. هناك توازن نوعاً ما في حجم نص كل تفرعة.

ثانياً - التوثيق:

- ☐ 1. تم توثيق جميع الأفكار المقتبسة حرفياً أو ضمناً.
- ☐ 2. وثقت الحواشي وفقاً لنظام التوثيق المحدد / المختار.
- ☐ 3. وثقت قائمة المصادر والمراجع وفقاً لنظام التوثيق المحدد.
- ☐ 4. تم ترتيب قائمة المراجع وفقاً للترتيب الأبثني.

ثالثاً - الإخراج:

- ☐ 1. حجم الدراسة مناسب لموضوعها وللسياق المقدمة خلاله.
- ☐ 2. صيغت النصوص وفقاً لأصول الصياغة القانونية.
- ☐ 3. تمت مراجعة الدراسة لغوياً، وصححت الأخطاء المطبعية.
- ☐ 4. تم تلافي وجود فراغات لا داعي لها في الصفحات.
- ☐ 5. عرضت الأشكال والجداول بشكل مناسب.
- ☐ 6. تم ضبط الفهرس والتأكد من مطابقته لتقسيم البحث.
- ☐ 7. تمت مراعاة المعايير الشكلية المطلوبة:

- | |
|--|
| ☐ أ. نوع الخط. |
| ☐ ب. حجم الخط. |
| ☐ ج. ضبط النص على الجوانب. |
| ☐ هـ. قياسات هوامش الصفحة. |
| ☐ و. المسافة بين الأسطر. |
| ☐ ز. عدد الفقرات في الصفحة (3-4). |
| ☐ ح. المسافة بين الفقرات. |
| ☐ ح. ترقيم الصفحات. |



السؤال الأول:

أجب بـ "صح" أو "خطأ" عن العبارات التالية، وصحح العبارة الخاطئة منها:

1	بالإضافة إلى «أهمية البحث»، بالإمكان إبراز أهمية وجدوى تنفيذ مشروع البحث من خلال الإشكالية والدراسات السابقة.	تصحيح الخطأ:
2	في حال لم توجد دراسات سابقة ذات علاقة بموضوع البحث لا حاجة لإيراد جزئية «الدراسات السابقة».	تصحيح الخطأ:
3	تشمل قائمة المراجع الملحق بمشروع البحث المراجع التي تم استعمالها فعلاً في إعداد المشروع.	تصحيح الخطأ:
4	لا حاجة إلى التوثيق في مشروع البحث، حتى وإن تمت الاستعانة ببعض المراجع.	تصحيح الخطأ:

السؤال الثاني:

أجب عما يلي:

1- ما أهمية التعرض لـ / الإشارة إلى «الدراسات السابقة» أو ما يعرف أيضاً بـ «مراجعة الأدبيات»؟

2- ما المقصود بـ «نطاق البحث»، وماذا يشمل؟ وما أهميته؟

3- في حال التعارض بين البحث ومشروع البحث أيهما الأولي بالتعديل؟ ولماذا؟

8

الوحدة الثامنة

صور مخرجات البحث القانوني (ج)

التعليق على نص قانوني وقرار قضائي

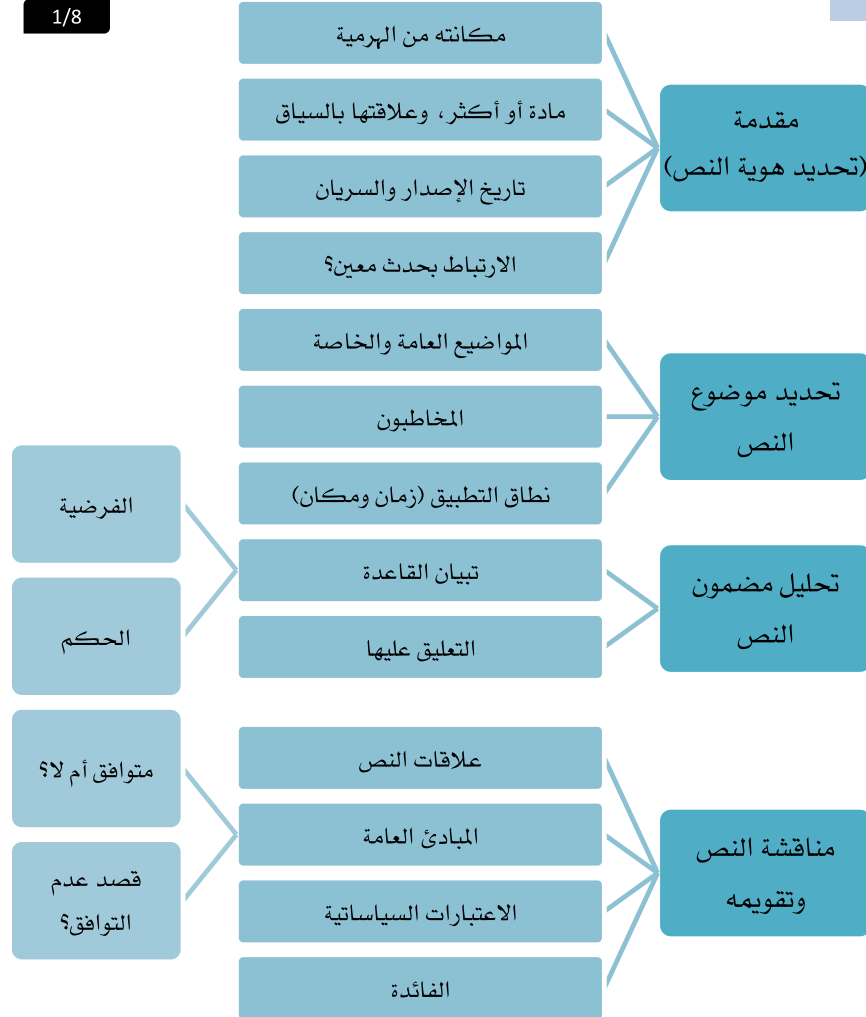
البحث العلمي في القانون : دليل تعليمي

رشاد توام

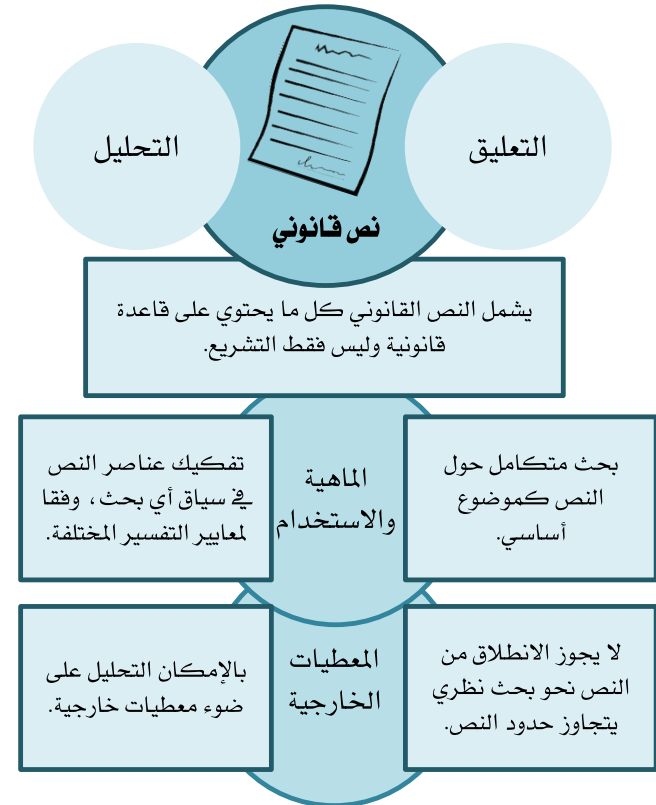
التعليق على نص قانوني

خطوات التعليق

1/8



التمييز بين التعليق على نص قانوني وتحليله



مذكرة

تعليق على القرار بقانون رقم (17) لسنة 2014 بشأن
تعديل قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001

إعداد

أمل جورج مصيص
وكيل نيابة، رام الله

أُعدت هذه المذكرة خصيصاً لغايات نشرها في هذا الدليل، مواكبة
التعديلات الأخيرة (حزيران/ يونيو 2014) على قانون الإجراءات
الجزائية الفلسطينية.

كانون الأول/ ديسمبر 2014

تعليق على القرار بقانون رقم (17) لسنة 2014 بشأن تعديل قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001

التشريع موضع التعليق هو قرار بقانون صدر عن رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لنظمة التحرير الفلسطينية، بتاريخ 19 حزيران/يونيو 2014، وفقاً للمادة (43) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 التي تخول الرئيس إصدار قرارات لها قوة القانون في حالات الضرورة التي لا تحتتمل التأخير، في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، مع وجوب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات. يعتبر القانون المصدر الأول الذي يُستند إليه في الحكم القضائي، ويأتي في الدرجة الثانية على سلم الهرمية التشريعية بعد القانون الأساسي (الدستور)، وتحوز القرارات بقانون هذه الدرجة (درجة القانون).

جاء التشريع بواقع 14 مادة، لتعديل بعض النصوص القانونية في قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001 (القانون الأصلي)، لمعالجة تكس القضايا أمام المحاكم الفلسطينية، ولتسهيل عمل القضاء. نُشر التشريع في الجريدة الرسمية بتاريخ 15 تموز/ يوليو 2014، ودخل حيز النفاذ منذ تاريخ نشره. وبسبب وضع الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، يُعمل به في الضفة الغربية فقط.

وفيما يتعلق بالمخاطبين بهذا التشريع، فمن المعلوم أن قانون الإجراءات الجزائية (بشكل عام) يكون مخاطباً لقطاع العدالة بشكل خاص (القضاء، النيابة العامة، المحامون، ومأمورو الضبط القضائي)، وينظم عملهم وأدوارهم خلال المحاكمة. وعلاوة على ذلك يكون مخاطباً للمتهمين والمشتكين في الدعاوى التي لا تتطلب وجود محام كالدعاوى المنظورة أمام محاكم الصلح. وكون التشريع موضع التعليق جاء معدلاً للقانون الأصلي فإن التعديل يخاطب المخاطبين بالقانون الأصلي.

ربما أبرز الملاحظات على هذا التشريع، وأولها، تتعلق بألية صدوره كقرار بقانون، معدلاً لقانون؛ فكما أشير أعلاه، اشترط القانون الأساسي وجود حالة ضرورة لا تحتتمل التأخير، فما هي حالة الضرورة؟ وما هو الخطر الذي لا تحتتمل تأخير؟ أليس هناك قوانين «أخطر» تحتاج لتعديل كقانون العقوبات (الأردني) الذي يُعمل به منذ العام 1960، وقانون أراضٍ لحماية الأراضي الفلسطينية؟!

هذا كما أن الإكثار من إصدار القرارات بقوانين فيه مساس باستقلالية السلطة القضائية من خلال تطبيق قوانين ترضي أهواء السلطة التنفيذية، بما يعتبر مساساً بمبدأ الفصل بين السلطات. وبالنظر للتعديلات التي جاء بها التشريع، فكانت أغلبها تتعلق بحضور النيابة العامة وعمل محكمة البداية، وعليه نلق فيما يلي:

أولاً: المادة (2) عدلت المادة (2/4) في القانون الأصلي، فأضافت نصاً في نهاية المادة يرتب على التنازل إسقاط دعوى الحق العام.¹ وبذلك فقد ربط إسقاط دعوى الحق الشخصي في الدعاوى المعلقة على شكوى بإسقاط دعوى الحق العام. وهذا ما كان مفهوماً من المادة سابقاً (قبل التعديل)، حيث أن السياق يأتي بهذا الحكم، وهذا ما تم العمل به في كافة المحاكم الفلسطينية، فكافة العقوبات المعلقة على شكوى (مثل المواد: 334، 354، 422، 360 من قانون العقوبات) تسقط بإسقاط الحق الشخصي. وبالتالي فإن هذا التعديل لم يكن ذا أهمية.

ثانياً: المادة (3) أبقت على المادة (5) من القانون الأصلي، واعتبرتها فقرة أولى، وأضافت لها فقرة ثانية تمنح القاضي صلاحية إسقاط الدعوى الجزائية المعلقة على شكوى في حال تغيب المدعي بالحق المدني جليستين متتاليتين؛ وذلك باعتبار أنها تمس الشخص نفسه، وفي حال تنازله تسقط دعوى الحق العام، وأنه في تغيبه يعتبر أنه غير متابع لحقه الشخصي ولا يرغب بالتمكن منه. وعليه، للقاضي صلاحية إسقاط الدعوى الجزائية. وبالرغم من أن نية المشرع إنجاز العديد من القضايا المنظورة أمام المحاكم، إلا أن في ذلك إجحافاً بحق المشتكي، فلربما كان لديه ظرف مشروع يفسر تغيبه. كما لم يأت نص على تبليغ المشتكي نتيجة الحكم ليبيدي أسبابه، هذا بالإضافة لوجود بعض المشاكل في التبليغات،² ومن الممكن أن تكون هذه سبباً في إهدار حقوق المواطنين. وعليه نجد أن الهدف من التعديل هو تخفيض عدد القضايا متناسياً مصلحة المدعين بالحق المدني.

1 النص الأصلي: "يجوز في الدعاوى التي قيد القانون مباشرتها على شكوى أو ادعاء بالحق المدني من المجني عليه التنازل عنها حتى يصدر في الدعوى حكم نهائي، وإذا تعدد المجني عليهم لا يعتد بالتنازل إلا إذا صدر من جميعهم، والتنازل بالنسبة لأحد المتهمين يعتبر تنازلاً بحق الآخرين".

2 يجد المتابع لبعض القضايا المنظورة أمام المحاكم مشاكل كبيرة في مسألة التبليغات؛ فأغلب مشروعات مأموري التبليغ تغيب بعدم التبليغ لعدم وضوح العنوان أو عدم الاستدلال عليه أو لعدم وجود المبلغ في البيت.

ثالثاً: المادة (4) تعدل المادة (137) من القانون الأصلي، بحكم مفاده نظراً لطلبات الإفراج بكفالة تدقيقاً. إن ذلك لا يمس بمصلحة المتهم أو النيابة العامة لأن كلا منهما يقدم مرافعته كتابة، فلو اقتصر التعديل على ذلك ليس فيه مساس، ولكنه أضاف نصاً يفيد بأن تتقدم النيابة العامة أو ممثل الدفاع بطلب أن يكون النظر في طلب الإفراج بكفالة مرافعة بحضور الطرفين، وفي حال وافقت عليه المحكمة ينظر مرافعة.

وهنا لم يحدد النص معياراً واضحاً تنقيد به المحكمة للموافقة على المرافعة. وعليه، كان يجب على مُشرع النص أن يحدد معياراً مفاده أن يكون ذلك في الجنب التي تزيد عقوبتها عن سنة أو الجنايات وللحكمة الموافقة على ذلك من عدمه؛ وذلك لتفادي المحاباة لبعض القضايا.

رابعاً: المادة (5) تعدل المادة (3/153) من القانون الأصلي، ليمنع محكمة البداية اختصاص النظر في استئناف قرار النائب العام بحفظ الدعوى، بينما كان القانون الأصلي ينص على أن يتم استئنافه أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى.

ذلك إلا أن ما سار العمل به عادة اعتبار محكمة البداية هي المختصة، ويتم الاستئناف لديها. وفي حال تم قبول الاستئناف، وألغت المحكمة القرار، يُنظر من هيئة أخرى، وإذا انعقد الاختصاص لمحكمة أخرى تحيلها للمحكمة المختصة. إلا أنه في هذه الحالة لم يحدد النص تشكيل محكمة البداية وفقاً للتعديل في هذا القرار! فهل تنظر فيه هيئة أم قاض فرد؟ حيث أنه في القرار المعدل كان يفرق دائماً بين هيئة محكمة البداية وقاض فرد في محكمة البداية، أما النص المعدل فجاء بحكم مفاده أن ينظر الاستئناف أمام محكمة البداية، دون تحديد لصفتها.

هذا وهناك من يرى أنه بالمفهوم اعتبرها محكمة استئناف وتنعقد بهيئة، ولكن بالرجوع إلى القانون الأصلي، فكان من الممكن نظرها من قبل قاضي صلح، أي بمعنى استئناف أمام قاض فرد بصفته قاضي صلح، لذلك كان يتوجب على المشرع التوضيح أكثر لصفة محكمة البداية. وهذا يؤكد على عدم التجانس حتى في التعديل وعدم الالتفات لكافة التعديلات كوحدة واحدة.

خامساً: المادة (6) تعدل المادة (169) من القانون الأصلي، لتضيف اختصاصاً لقاضي فرد في محكمة البداية، وذلك وفقاً للتعديل الوارد في نص المادة (2) من القرار

بقانون رقم (15) لسنة 2014 بشأن تعديل قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (5) لسنة 2001 وتعديلاته.³

كان القانون الأصلي قد أوجب في الإحالة بأن تكون من المحكمة ذات الدرجة الأعلى إلى المحكمة الأقل درجة، فمحكمة البداية في حال عدم اختصاصها بحكم بإحالتها لمحكمة الصلح صاحبة الاختصاص، وهو ما كان معمولاً به سابقاً، وأضاف بأن يتم إحالته لمحكمة البداية ينظرها قاض فرد، وهذا هو التعديل الجديد والمنطقي. وفي حال كان اختصاص محكمة البداية، ومنظور أمام محكمة الصلح، تتم إحالته للنيابة لإعداد قرار اتهام، وهذا أمر بديهي وكان معمولاً به سابقاً.

وجاء التعديل أيضاً بالإحالة من محكمة البداية (ينظرها قاض فرد) إلى محكمة الصلح. أما الشيء المخالف فجاء في الفقرة (3) بنصها على ما مفاده: إذا رأت محكمة البداية (ينظرها قاض فرد) أنها خارجة عن اختصاصه يحيلها إلى هيئة محكمة البداية. وهنا نتساءل: هل يجوز الإحالة من المحكمة الأقل درجة إلى الأعلى درجة؟!

بالطبع هذا مخالف لقاعدة قانونية، أم أنه اعتبر محكمة البداية من الدرجة ذاتها، سواء نظرها قاض فرد أو هيئة؟ إذن ما الحكمة من هذا التعديل بعدد القضية إذا كانت بالدرجة نفسها وبالقوة ذاتها؟ وهل يجوز لقاض فرد الإحالة لهيئة؟ كما أنه وفي هذه الحالة يكون وصف التهمة أشد من التهمة الموجهة من النيابة العامة.

وبذلك يجب إعادة توجيه الاتهام من قبل النيابة وإجراء التحقيقات وفقاً للوصف الجديد، وهذا من أهم ضمانات المتهم بمواجهته بالتهمة المسندة إليه أمام النيابة في حال تشديد الوصف وبعقوبة أشد، وتحتاج لقرار اتهام جديد صادر عن النائب العام، وهنا في هذا النص مساس بضمانات المتهم.

3 مادة (2) من قرار بقانون رقم (15) لسنة 2014: تعدل المادة (1) من قانون رقم (2) لسنة 2005م المعدلة للمادة (14) من القانون الأصلي لتصبح على النحو الآتي: 1 - تنعقد محكمة البداية من ثلاثة قضاة وتكون الرئاسة لرئيس المحكمة أو لأقدمهم للنظر في الجرائم التي ينص القانون، على أن تكون عقوبتها إحدى العقوبات التالية والجرائم المتلازمة مع هذه الجرائم: أ. الإعدام. ب. الأشغال الشاقة المؤبدة. ج. الاعتقال المؤبد. د. الحبس المؤبد. هـ. السجن أو الحبس الذي يزيد عن (10) سنوات. 2 - تنعقد محكمة البداية من قاض فرد في الأحوال الآتية: أ. للنظر في كافة الجنايات غير المنصوص عليها في الفقرة السابقة والجنح المتلازمة معها. ب. للنظر في كافة الدعاوى المدنية الخارجة عن اختصاص محاكم الصلح مهما بلغت قيمتها.

سادسا: المادة (7) تعدل المادة (281) في القانون الأصلي،⁴ مضافة فقرة جديدة (ثانية)، نصها: «2 - إذا اقتنع القاضي الفرد في محكمة البداية بعد اختتام باب المرافعة بأن الفعل المسند للمتهم يشكل جنحة أو مخالفة يقضي بتعديل التهمة ويحكم بها». إن هذا التعديل كان بديهيًا ومفترضًا، وذلك وفقًا لتعديل تشكيل محكمة البداية في القضايا التي ينظرها قاض فرد.

سابعا: المادة (8) تعدل المادة (302) في القانون الأصلي، لتنص على جوازية عدم حضور وكيل النيابة لجلسات محكمة الصلح في قضايا الجنيح، فيما كان الحضور إلزاميًا وفقًا للقانون الأصلي. ذلك إلا أن النص جاء قاصراً لأنه لم يحدد الحالات التي يجوز حضور وكيل النيابة فيها. فكان الأجدر أن يحدد التعديل الحالات، فإما تكون بطلب من النيابة العامة أو بطلب من المحكمة، أو في بعض القضايا كتلك التي تزيد مدة الحكم فيها عن سنة مثلاً. إن هذه الجوازية فيها اختلاط في صلاحيات القضاء والنيابة، فمن سيمثل المشتكي والحق العام، كما أن فيه محاباة أحياناً.

بالعودة إلى المادة الأولى من القانون الأصلي (التي لم يشملها التعديل)، نجد أنها نصت على اختصاص النيابة العامة دون غيرها بإقامة الدعوى الجزائية ومباشرتها؛ ولكن في التعديل الذي أحدثه القرار موضوع التعليق على المادة (302) مخالفة لنص المادة الأولى، حيث لا تمثل النيابة العامة في الدعوى الجزائية، بالإضافة إلى أنه جاء في نص المادتين (239) و(246) من القانون الأصلي، في باب إجراءات الدعوى أمام محكمة الصلح، بأن يقوم وكيل النيابة بتلاوة التهمة على المتهم. وهنا، وأمام هذا التعديل، نجد أن القاضي هو من يقوم بتلاوة التهمة، وهذا مخالف للنص القانوني، ويبين أن هناك عدم تجانس بين القانون الأصلي والتعديل. وكان يتوجب على المشرع أن يوائم بين كافة النصوص حتى لا يكون فيها تعارض وعدم تجانس.

ثامنا: المادة (9) تعدل المادة (328) في القانون الأصلي بإضافة فقرة ثانية لتمييز بين استئناف الأحكام واستئناف قرارات الإفراج بكفالة؛ بحيث أقيمت على نص الأحكام، وأضافت استئناف قرارات الإفراج بالكفالة التي تستأنف خلال سبعة أيام من تاريخ

4 نص المادة (281) من القانون الأصلي: «إذا اقتنعت المحكمة أن الفعل المسند للمتهم لا يؤلف جنحة، وإنما يؤلف جنحة أو مخالفة، تقضي بتعديل التهمة وتحكم بها».

صدور القرار، المدة ذاتها للنيابة العامة والمتهم. بالرجوع إلى القانون الأصلي، نجد أنه منح النيابة في المادة (329) مدة ثلاثين يوماً للاستئناف، بينما منح المتهم مدة 15 يوماً⁵، ولم يتم تعديلها في التشريع موضع التعليق. وكان يجدر به الموازنة بين نصي المادتين (328) و(329).

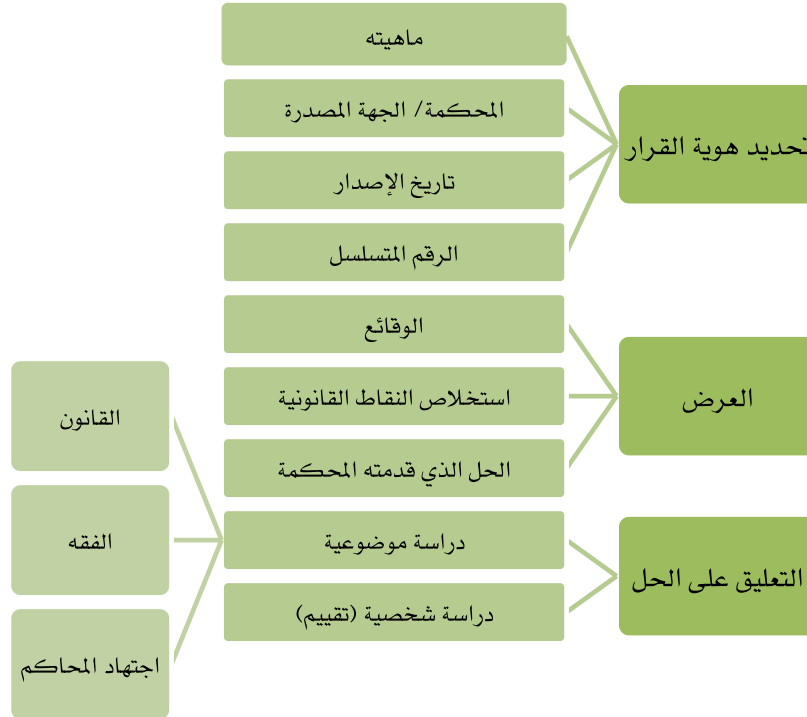
تاسعا: المادة (10) تعدل المادة (334) من القانون الأصلي، لتضيف فقرة ثانية لها للتمشي مع التعديل بنظر طلبات إخلاء السبيل تدقيقاً؛ فإذا كان الأصل ينظر تدقيقاً، فليس هناك حكمة من نظر استئناف مرافعة. وبالرغم من ذلك، نص التعديل على جوازية نظرها مرافعة دون تحديد معيار ما هي الحالات التي يجوز فيها نظره تدقيقاً.

في النهاية، نجد أن في إصدار هذا التشريع مصلحة للسلطة القضائية للحد من تكس القضايا، وليس لأي مصلحة أخرى أو لتطوير العمل القضائي. كما أن في هذا التعديل مساس بحقوق المواطن، ولذلك يجب عرضه على المجلس التشريعي في أول جلسة انعقاد له؛ فهو صاحب الاختصاص الأصل بالتشريع بصفته السلطة التشريعية المنتخبة شعبياً لتمثيل مصالح المواطنين. ناهيك عما تتضمنه العملية التشريعية بصورتها العادية من مناقشة للمشاريع، للموازنة بين حقوق المواطنين وبين المصالح الأخرى؛ حيث أنه من الممكن النهوض بالقضاء وتطويره بطرق وأساليب أخرى غير الاتجاه لتعديل القانون.

إن في التشريع موضع التعليق مساس بالمبادئ العامة المعمول بها؛ فقد نص القانون الأصلي في مادته الأولى (كما سبق وأشار) على اختصاص النيابة العامة في إقامة الدعوى ومباشرتها في كافة الدعاوى الجزائية، أما التعديل الجديد فقد نزع صلاحيات النيابة العامة في مباشرة بعض القضايا الجزائية ومتابعتها، فمثلاً عندما يقوم الحق العام بإقامة الدعوى في قضايا حيازة المخدرات، يقوم وكيل النيابة بتقديم البيانات من المادة المضبوطة ونتيجة فحص العينة، إلا أنه ووفقاً للتعديل فإن القاضي يتولى هذه المهمة. وهنا يفقد القاضي حياديته، فيتولى دور الحق العام وإثبات الجريمة، وهذا متعارض مع المبدأ العام بحيادية القاضي.

5 كانت نية المشرع باعتبار النيابة ممثل الحق العام منحها مدة أكبر للاستئناف ولحماية الحق العام. أما في التعديل فقد تم منح النيابة والمتهم المدة ذاتها لاستئناف قرارات الإفراج بكفالة، وفي ذلك مساس بحقوق النيابة العامة والحق العام.

خطوات التعليق



أهمية التعليق
قد تسهم التعليقات القيمة في تطوير الأحكام، حال كانت مقنعة لجمهور القضاة.

حدود التعليق
يتوجب ألا يستهجم المعلق على المحكمة، بل يبدي رأيه النقدي بكل احترام لها، مثلاً: إن المحكمة الموقرة قد جانبت الصواب في...

التمييز بين التعليق على قرار قضائي وإبداء الملاحظات حوله



مذكرة
التعليق على قرار محكمة العدل العليا رقم (2005/169)
(طعن في قرار توقيف)

إعداد
ريناد كمال عبدالله
عضو هيئة تدريس، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت

هذه المذكرة في أصلها تمرين قدم لأغراض أكاديمية ضمن مساق «مناهج البحث والصياغة القانونية»، في برنامج ماجستير القانون بجامعة بيرزيت، بمتابعة أستاذ المساق الدكتور عاصم خليل، نهاية العام 2008. وقد جرى تطويرها لغايات النشر في هذا الدليل.

كانون الأول/ ديسمبر 2014

التعليق على قرار محكمة العدل العليا رقم (169/ 2005) (طعن في قرار توقيف)

بتاريخ 30 تشرين الأول 2005 صدر عن محكمة العدل العليا الفلسطينية المتعقدة في رام الله القرار رقم (169) في الدعوى رقم (2005/112)، التي قام برفعها المستدعي "ح. ع. س." ضد كل من وزير الداخلية، النائب العام، والنائب العام العسكري؛ للطعن في قرار كل من وزير الداخلية والنائب العام العسكري الصادر في شهر أيار 2005 المتضمن توقيف المستدعي بطريقة غير قانونية في السجن العسكري في أريحا على ذمة النيابة العامة العسكرية. وقد استند المستدعي في دعواه إلى مخالفة القرار الطعن للقانون، إضافة إلى التعسف في استعمال الحق، مطالباً المحكمة بإصدار قرار بالإفراج عنه، وإلزام المستدعي ضدهم بالرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة.

تطرقت المحكمة المذكورة أثناء نظرها بالدعوى لعدد من النقاط القانونية: أولها تتعلق بالإجراءات الشكلية الخاصة بمخاصمة المستدعي ضدهم، والجهة التي تعد مخصصتها صحيحة؛ وثانيها تتعلق بموضوع الدعوى من ناحية امتناع الجهات التنفيذية عن تنفيذ قرار محكمة بدائية قلميلية الصادر في 10 أيار 2005، القاضي بإخلاء سبيل المستدعي، وتعليقها على الحقوق والحريات العامة من ناحية أخرى.

وقد خلصت المحكمة في قرارها إلى صحة مخاصمة وزير الداخلية باعتباره الجهة مصدرة القرار الإداري، بينما قامت برد الدعوى شكلاً عن كل من النائب العام والنائب العام العسكري، لانتفاء الخصومة. أما بخصوص القرار الطعن، فقد قررت المحكمة إلغاء وإصدار الأمر للسجن بالإفراج عن المستدعي، لكون توقيفه غير مشروع ومخالف لقرار محكمة البداية في قلميلية القاضي بالإفراج عن المستدعي.

بالرجوع للنقاط القانونية التي تطرق إليها القرار موضوع التعليق، وبالأخص تلك المتعلقة بالإجراءات، نجد أن القرار الإداري قضاء إلغاء لا قضاء تعويض، ويشترط لقبول الدعوى أمامه توفر عدد من الشروط، وهذا ما بيته المادة (33) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (5) لسنة 2001، حين حددت اختصاص محكمة العدل العليا؛ حيث نصت في البند الرابع منها على صلاحيتها بالنظر بالطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الماسة بالأشخاص أو حتى الأموال الصادرة عن أشخاص القانون العام.

كما أن المادة عينها نصت صراحة على اختصاص المحكمة المذكورة بالنظر في الطلبات المقدمة للنظر في أوامر الإفراج عن الأشخاص الموقوفين بوجه غير مشروع، إلا أن نص المادة (34) من القانون ذاته يثبت أن تطبيق هذه البنود الواردة في المادة (33) يرتبط بمدى تعلق سبب الطعن بوجود مخالفة للقوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو التعسف في استعمال السلطة. وهذه النصوص هي عينها التي استند عليها القرار موضوع الطعن لقبول الدعوى شكلاً.

من ناحية أخرى، يشترط لقبول دعوى الإلغاء أمام محكمة العدل العليا أن يكون القرار المراد الطعن به قراراً إدارياً، بحيث يرتبط في ذلك وجود مصلحة في الطعن بالقرار موضوع الطعن ذاته، وأن يقوم المستدعي برفع الدعوى خلال المدة المحددة في القانون، ولمحكمة العدل العليا أن تقوم بتحري توافر هذه الشروط من تلقاء نفسها. وفي حال تخلف أحد هذه الشروط فإن الدعوى ترد موضوعاً¹. وتجدر الإشارة إلى أن القرارات المتعلقة بالإفراج عن الموقوفين بشكل غير مشروع لا تتقيد بالمدة المحددة لرفع دعوى الإلغاء، وذلك بالاستناد إلى نص المادة (284) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية لعام 2001، وهذا ما تم احترامه في القرار موضوع التعليق.

أما بخصوص موضوع القرار والخاص بامتناع السلطة التنفيذية عن تطبيق القرارات الصادرة عن المحاكم، فيعد خروجاً عن مبدأ المشروعية، وخرقاً لمبدأ الفصل بين السلطات المستقر عليه. وبالرجوع للقانون الأساسي المعدل لسنة 2003، نجد أن المادة (106) منه يثبت أن الأحكام القضائية واجبة التنفيذ، وأن الامتناع عن تنفيذها أو تعطيلها على أي نحو يعد جريمة. بل وأيضاً ذهب المادة إلى أكثر من ذلك بتشديد العقوبة في حال كان المتهم موظفاً عاماً أو حتى مكلفاً بخدمة عامة. ولأهمية المسألة موضوع النقاش، عادت المادة (82) من قانون السلطة القضائية لسنة 2002 لتكرر هذا الحكم لأهميته. وقد استقر الفقه على أن الامتناع عن تنفيذ القرارات القضائية يعتبر بمثابة مناقشة للقرار القضائي، وبذلك يفقد القرار حجتيه التي فرضها القانون؛ فتنفيذ القرار القضائي واجب ولو كان خاطئاً، وذلك احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات.

1 عيسى أبو شرار، محكمة العدل العليا: اختصاصاتها وإجراءات التقاضي أمامها (رام الله: المركز الفلسطيني لاستقلال القضاء والمحاماة - مساواة، 2004)، 11.

أما فيما يتعلق بالحريات العامة، فقد أكدت المادة (11) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 على أن الحرية الشخصية حق طبيعي مكفول ولا يجوز القبض على أحد إلا بأمر قضائي. وقد استند القرار موضوع التعليق على هذا النص للتأكيد على أهمية الحرية إلى جانب الإشارة إلى نصوص قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001 المتعلقة بإجراءات تقييد الحريات وحدودها.

من جهتنا، نرى أن المحكمة الموقرة أثناء نظرها في القرار موضوع الطعن أصابت في بعض الجوانب إلا أنها لم تسلم من القصور في نواح أخرى؛ فمن ناحية الإجراءات نرى أن المحكمة أصابت برد الدعوى ضد المستدعي ضدهم الثاني والثالث؛ حيث أن الطعن بالقرار الإداري ينصب على مخاصمة مصدر القرار وحده دون غيره. كما أن المحكمة أصابت بقبول الدعوى بعد فوات مدة الطعن الخاصة بنظر الدعاوى الإدارية، لكون القرار الطعن لا يندرج ضمن القرارات الإدارية التي يتقيد بها الطعن بالمدد القانونية المحددة في القانون،² الأمر الذي ينسجم مع طبيعة قرارات التوقيف التي يمتد أثرها لما بعد إصدارها طالما أن المستدعي قيد التوقيف.

أما من ناحية الموضوع، فننتفق مع ما ذهب إليه المحكمة من إصدار قرارها بإلغاء قرار التوقيف وإصدار أمر الإفراج الفوري عن المتهم. ذلك إلا أن ما يؤخذ على هذا القرار يتمثل في تفسيره لصلاحيات المحكمة ودورها على نحو تقييدي، بوصفها محكمة إلغاء لا محكمة تعويض، باعتباره اتجاه لمحكمة العدل العليا ذاتها لتقييد صلاحياتها، على الرغم من أن النص الوارد ذكره أعلاه لم يمنع المحكمة من النظر في التعويضات المرتبطة بالقرارات التي تقرر المحكمة إلغاؤها باعتبارها غير مشروعة، الأمر الذي يستدعي تعديل نص القانون صراحة بما يوسع من صلاحيات المحكمة بإقرار التعويض للمتضررين من تعسف السلطة التنفيذية، خصوصاً أن القضاء الإداري في فلسطين قضاء درجة واحدة والقرارات الصادرة عن المحكمة هي قرارات نهائية غير قابلة للطعن.

من ناحية أخرى، نرى أن المحكمة ناقشت موضوع الحريات العامة مكتفية بالإشارة للقانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003، وقانون الإجراءات الجزائية لسنة

2 استقرت محكمة العدل العليا الفلسطينية على الحكم بإلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بقرارات التوقيف والاعتقال التعسفي، ومن هذه القرارات: القرار رقم (2005/168) والقرار رقم (2005/167).

2001، دون الرجوع للمواثيق الدولية التي أكدت على ذلك، على الرغم من أن القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 أكد على حسن نية السلطة الفلسطينية بتعبيرها عن الالتزام بالعمل على الانضمام للاتفاقيات والمواثيق الدولية.³ ومن الأمثلة على ذلك ما أكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،⁴ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،⁵ وغيرها من المواثيق الدولية الأخرى.⁶

ومن الملاحظ أن القرار موضوع التعليق استند إلى النصوص القانونية وأراء الفقهاء دون الرجوع إلى السوابق القضائية، مكتفياً بالإشارة لاستقرار القضاء الإداري بشأن احترام مبدأ الفصل بين السلطات.

وعلى أي حال، نرى أن هذا القرار الصادر عن محكمة العدل العليا تصدى لمسألة غاية في الأهمية، تتمثل في ممارسة الرقابة من جهتها على أعمال السلطة التنفيذية والحد من تعسفها. وبالأخص إذا ما نظرنا إلى مدى التجاوزات التي قامت بها السلطة التنفيذية في هذه الدعوى، وأهمها مسألة عدم احترام القرارات الصادرة عن المحاكم والتعدي على حرية الأفراد التي كفلها القانون الأساسي والمواثيق الدولية؛ فلهذا النوع من القرارات القضائية أهمية بالغة وخطوة جديدة ونوعية فيما يتعلق بترسيخ احترام ما ورد في المواثيق والقوانين المذكورة أعلاه، لكونه يحد من تعسف السلطة التنفيذية، الأمر الذي يشكل رادعاً قوياً في المستقبل من التعدي على الحريات العامة.

3 المادة (10): «1 - حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام. 2 - تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان.»

4 المادة (9): «لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفياً.»

5 المادة (1/9): «لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراءات المقررة فيه.»

6 للمزيد انظر: عبد الفتاح بسيوني، *النظم السياسية والقانون الدستوري* (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1997)، 275. و: فاتح عزام، *الحقوق المدنية والسياسية* (القاهرة: مركز دراسات حقوق الإنسان، 1995)، 42-43.



السؤال الأول:

أجب بـ"صح" أو "خطأ" عن العبارات التالية، وصحح العبارة الخاطئة منها:

1	لا يعتمد إبداء الملاحظات حول قرار قضائي منهجية محددة بذاتها، وبالإمكان إيرادها في متن البحث الأكاديمي.	تصحيح الخطأ:
2	هناك فرق بين التعليق على نص قانوني وتحليله، وليس بإمكان أي منهما احتواء الآخر.	تصحيح الخطأ:
3	لا يصلح من القرارات القضائية للتعليق عليه سوى ما كان بمثابة الحكم النهائي المبرم.	تصحيح الخطأ:
4	بالإمكان التعليق على القرارات الصادرة عن النيابة العامة وفقاً لمنهجية التعليق على القرارات القضائية.	تصحيح الخطأ:

السؤال الثاني:

أجب عما يلي:

1- فرق بين تحليل النص القانوني والتعليق على نص قانوني من حيث الماهية والاستخدام.

2- فرق بين التعليق على قرار قضائي وإبداء الملاحظات حول قرار قضائي من حيث الشمول.

3- ما أهمية التعليق على قرار قضائي للمجتمع القانوني؟

الحواشي وقائمة المراجع

الحواشي

11/2	عبد القادر الفار، المدخل لدراسة العلوم القانونية: مبادئ القانون- النظرية العامة للحق (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006)، 72-70؛ خليل، منهجية البحث، 102-104.
12/2	خليل، منهجية البحث، 105-110؛ الزعبي والفضل، المدخل، 116-118.
13/2	خليل، منهجية البحث، 110-112.
14/2	الفار، المدخل، 74.
15/2	انظر حول هذا الموضوع: عبد العال ومنصور، المنهجية القانونية، 56-64؛ خليل، منهجية البحث، 113-122.
الوحدة الثالثة	
1/3	إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي (عمان: دار وائل للنشر، 2005)، 247-264؛ سليم، أساسيات البحث، 82-85؛ نسرین سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية (عمان: دار المسيرة، 2011)، 25، 28؛ الشخيلي، قواعد البحث، 58-59.
2/3	شاهد: أكاديمية التحرير، «دفتر الملاحظات»، فيديو تعليمي للمبتدئين متوافر على: www.youtube.com/watch?v=ZOdHp5-Mkbl (استرجع بتاريخ 1/ 5/ 2014)
3/3	شاهد: برنامج مهارة، «خطوات تنفيذ الخريطة الذهنية»، فيديو تعليمي متوافر على: www.youtube.com/watch?v=e1B6uiowywZ (استرجع بتاريخ 1/ 5/ 2014)
4/3	خليل، منهجية البحث، 185-187.

10/1	رشاد توام، «الأمانة العلمية في البحث الأكاديمي ارتباطاً بحق المؤلف»، مجلة سياسات، عدد 10 (2009)، 100-106.
11/1	الشخيلي، قواعد البحث، 153-159؛ وزياب البداينة، المرشد إلى كتابة الرسائل الجامعية (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، 218-219.
الوحدة الثانية	
1/2	خليل، منهجية البحث، 77-78.
2/2	ديوان الفتوى والتشريع بوزارة العدل ومعهد الحقوق بجامعة بيرزيت، دليل الصياغة التشريعية (رام الله، 2000)، 146-147.
3/2	المرجع السابق، 25-26.
4/2	المرجع السابق، 27-32.
5/2	انظر حول هذا الموضوع: خليل، منهجية البحث، 127-132.
6/2	انظر حول هذا الموضوع: المرجع السابق، 132-144.
7/2	خالد الزعبي ومنذر الفضل، المدخل إلى علم القانون (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1995)، 111.
8/2	خليل، منهجية البحث، 101-102.
9/2	الزعبي والفضل، المدخل، 114.
10/2	هشام القاسم، المدخل إلى علم القانون (دم: دن، 1997)، 138.

الوحدة الأولى	
1/1	مروان الضامن، أساسيات البحث العلمي (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009). نقلاً عن الصفحة الإلكترونية للناسر. متوافر على الرابط المختصر التالي: http://goo.gl/lhKUrg (استرجع بتاريخ 9/ 9/ 2014) لم يتسن لنا الاطلاع مباشرة على هذه الطبعة من المرجع.
2/1	عاصم خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله: تطبيقات من النظام القانوني الفلسطيني (عمان ورام الله: دار الشروق، 2012)، 25-26.
3/1	عبد القادر الشخيلي، قواعد البحث القانوني، ط4 (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014)، 24-26.
4/1	خليل، منهجية البحث، 25-26.
5/1	انظر: أمين سعيد سليم، أساسيات البحث القانوني (القاهرة: دار النهضة العربية، 2003)، 26-38؛ والشخيلي، قواعد البحث، 40-41.
6/1	خليل، منهجية البحث، 11-15. فيما يتعلق بالقصة الافتراضية، سيكون القارئ بحاجة للاطلاع على "القصة الافتراضية" والتعقيب عليها كما ورد في المرجع المشار إليه هنا.
7/1	المرجع السابق، 16-17.
8/1	عكاشة عبد العال وسامي منصور، المنهجية القانونية (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008)، 12-13.
9/1	خليل، منهجية البحث، 35-36.

5/3	المرجع السابق، 188-194؛ ديوان الفتوى والتشريع بوزارة العدل ومعهد الحقوق بجامعة بيرزيت، دليل الصياغة، 89-93.
6/3	ديوان الفتوى والتشريع بوزارة العدل ومعهد الحقوق بجامعة بيرزيت، دليل الصياغة، 83-89؛ محاسنة، مهارات البحث، 137-143.
7/3	محاسنة، مهارات البحث، 80.
8/3	المرجع السابق، 80-81.
9/3	المرجع السابق، 164-170.
10/3	المرجع السابق، 165.
الوحدة الرابعة	
1/4	خليل، منهجية البحث، 25.
2/4	المرجع السابق، 39.
3/4	المرجع السابق، 44، 157-158.
4/4	المرجع السابق، 38.
5/4	أبو القاسم عبد القادر صالح وآخرون، المرشد في إعداد البحوث والدراسات العلمية، سلسلة الأوراق العلمية (1) (الخرطوم: مركز البحث والعلاقات الخارجية، 2001)، 21-22. وأيضاً: عبد الرشيد بن عبدالعزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي (جدة: مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، 2012)، 5.
6/4	المرجع السابق، 6.
7/4	خليل، منهجية البحث، 40-41.
8/4	المرجع السابق، 42-43.

9/4	الحسن، مناهج البحث، 184-189.
10/4	خليل، منهجية البحث، 38. مقتبساً من: أحمد سعيد المومني، منهج البحث في الدراسات القانونية (عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية، 1994)، 81. مقتبساً من: عن الفتوى الم يتسن لنا الاطلاع على المرجع الأصلي.
11/4	خليل، منهجية البحث، 57-69.
12/4	المرجع السابق.
الوحدة الخامسة	
1/5	حسن البحري، المنهجية القانونية، المحاضرة الثالثة، 16. متوفر على الرابط المختصر التالي: http://goo.gl/SwAHtU (استرجعت بتاريخ 15/ 2/ 2014)
2/5	سليم، أساسيات البحث، 59؛ خليل، منهجية البحث، 97.
3/5	سليم، أساسيات البحث، 46؛ خليل، منهجية البحث، 97-98.
4/5	سليم، أساسيات البحث، 46-49.
5/5	المرجع السابق، 49؛ خليل، منهجية البحث، 98.
6/5	سليم، أساسيات البحث، 49-51.
7/5	المرجع السابق، 51-52.
8/5	المرجع السابق، 54-58.
الوحدة السادسة	
1/6	عبد العال ومنصور، المنهجية القانونية، 536-537.

2/6	حلمي محمد الحجار، المنهجية في القانون، ط2 (دم: دن، 2003)، 306.
3/6	محاسنة، مهارات البحث، 175-176.
4/6	خليل، منهجية البحث، 157-158.
5/6	تم تطوير هذه الوحدة بالاستعانة بالمراجع التالية: عبد العال ومنصور، المنهجية القانونية، 536-543؛ الحجار، المنهجية في القانون، 306-309؛ خليل، منهجية البحث، 158-161؛ محاسنة، مهارات البحث، 175-176.
الوحدة السابعة	
1/7	محاسنة، مهارات البحث، 104-107.
2/7	خليل، منهجية البحث، 177-178.
3/7	محاسنة، مهارات البحث، 101-103.
4/7	المرجع السابق، 107-109.
5/7	المرجع السابق، 154-156.
6/7	فكرة وجزء من المحتوى: البداينة، المرشد، 213-217.
الوحدة الثامنة	
1/8	خليل، منهجية البحث، 153-155.
2/8	المرجع السابق، 155-157.
3/8	عبد الفتاح مراد، «أصول التعليق على النصوص القانونية والأحكام القضائية»، مجلة العدالة والقانون، عدد 7 (2007)، 15.
4/8	الزغبى والفضل، المدخل، 151.

قائمة المراجع

- البداية، ذياب. المرشد إلى كتابة الرسائل الجامعية. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.
- توام، رشاد. «الأمانة العلمية في البحث الأكاديمي ارتباطاً بحق المؤلف»، مجلة سياسات، عدد 10 (2009): 118-100.
- حافظ، عبد الرشيد بن عبدالعزيز. أساسيات البحث العلمي. جدة: مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، 2012.
- الحجار، حلمي محمد. المنهجية في القانون، ط2. دم: دن، 2003.
- الحسن، إحسان محمد. مناهج البحث الاجتماعي. عمان: دار وائل للنشر، 2005.
- خليل، عاصم. منهجية البحث القانوني وأصوله: تطبيقات من النظام القانوني الفلسطيني. عمان ورام الله: دار الشروق، 2012.
- ديوان الفتوى والتشريع بوزارة العدل ومعهد الحقوق بجامعة بيرزيت. دليل الصياغة التشريعية. رام الله، 2000.
- الزعبي، خالد، ومنذر الفضل. المدخل إلى علم القانون. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1995.
- سليم، أيمن سعيد. أساسيات البحث القانوني. القاهرة: دار النهضة العربية، 2003.
- الشيخلي، عبد القادر. قواعد البحث القانوني، ط4. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014.
- صالح، أبو القاسم عبد القادر، أحمد الشيخ حمد وسليمان يحيى عبدالله وعبد الوهاب عبدالله محمد وعلي عبدالله الحاكم وعفاف عبد الرحيم محمد وعصام محمد عبد الماجد. المرشد في إعداد البحوث والدراسات العلمية، سلسلة الأوراق العلمية (1). الخرطوم: مركز البحث والعلاقات الخارجية، 2001.
- الضامن، مروان. أساسيات البحث العلمي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.
- عبد العال، عكاشة، وسامي منصور. المنهجية القانونية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.
- الفار، عبد القادر. المدخل لدراسة العلوم القانونية: مبادئ القانون-النظرية العامة للحق. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006.
- القاسم، هشام. المدخل إلى علم القانون. دم: دن، 1997.
- محاسنة، نسرين سلامة. مهارات البحث والكتابة القانونية. عمان: دار المسيرة، 2011.
- مراد، عبد الفتاح. «أصول التعليق على النصوص القانونية والأحكام القضائية»، مجلة العدالة والقانون، عدد 7 (2007): 27-11.

شهادة تحكيم الكتاب



BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الحقوق والإدارة العامة
Faculty of Law and Public Administration

مكتب العميد

هاتف: 2982050 (2) فاكس: 2982048 (2)

بريد إلكتروني: Dean.Law@birzeit.edu + صالحة إلكتروني: www.birzeit.edu

15 نيسان 2015

إلى من يهمة الأمر،

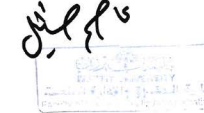
الموضوع: شهادة تحكيم كتاب

تشهد كلية الحقوق والإدارة العامة بجامعة بيرزيت أن كتاب "البحث العلمي في القانون: دليل تعليمي" لمؤلفه الأستاذ رشاد توم، قد صدر عنها بعد تحكيمه علمياً، بشكل سري وفقاً لأصول التحكيم، من قبل محكمين اثنين خارجيين برتبة الأستاذية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

د. عاصم خليل

عميد كلية الحقوق والإدارة العامة



2015
الطبعة الأولى



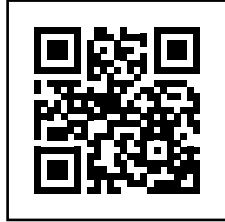
2017
الطبعة الثانية



2026
الطبعة الثالثة

منشورات المؤلف

لمطالعتها وتحميل غالبيتها عبر الموقعين التاليين (تحدث باستمرار):



<https://rtwam.bio.link/>



<https://orcid.org/0009-0006-7310-905X>

هذا الكتاب

تأخر طرح مساقات مستقلة متخصصة في البحث العلمي حتى الثلث الأخير من القرن المنصرم، وعقب ذلك صدرت جملة من المؤلفات المتخصصة، لم تراعى في أغلبها خصوصية هذا الموضوع الأقرب للفن منه إلى العلم، فتشابهت منهجية إعدادها مع منهجية التأليف العام، وجاءت على شكل نصوص تنظيرية طويلة، كلما استرسل القارئ بقرائنها تشتت أكثر؛ فعلى الرغم من القيمة العلمية للمعلومات التي تحتويها، إلا أن أسلوب إخراج المعلومة لم يرتقي إلى مستوى المعلومة ذاتها، من جهة ربطها بالمهارة التي تُعدّ جوهر البحث العلمي الذي يقوم على مقاربات بين العلم والفن.

«الفن في خدمة العلم»، يأتي هذا الدليل التعليمي، بشكله الفريد من نوعه بالتأسيس على هذه المقاربة الفلسفية، مراهناً على فعالية الذاكرة البصرية في التعليم، وهو ما يتفق مع نتائج الأبحاث العلمية الحديثة بهذا الخصوص. وقد قيلَ قديماً: «صورة خير من ألف كلمة»!

إن هذا الدليل وإن كان يستهدف أساساً تعليم الطلبة، إلا أنه يصلح للاستعانة به من قبل سواهم أيضاً، محاضرين وباحثين، وبالأخص في المسائل الشكلية، وفي مراجعة البحث وإخراجه فنياً. كما لا تقتصر الاستفادة منه على المشتغلين في حقل القانون، بل تتعدى ذلك إلى بقية العلوم الاجتماعية الأخرى، وبالأخص حقل العلوم السياسية والإدارة العامة.

رشاد توام

حاصل على الدكتوراه في القانون الدستوري والمجستير في الدراسات الدولية. مدير عام مركز قرار لأبحاث الشأن العام، وعضو هيئة أكاديمية (غير متفرغ) في جامعة بيرزيت. درّس سابقاً في جامعات النجاح الوطنية والخليل والقدس والاستقلال، وعمل مستشاراً وباحثاً ومدرّساً مع عدة مؤسسات محلية ودولية، حكومية وغير حكومية. تدور أبرز منشوراته ونشاطاته العلمية والمهنية في فلك المقاربات القانونية العابرة للحقول (السياسة والإعلام والأمن والعلاقات المدنية-العسكرية)، إلى جانب اختصاصه في الشؤون القانونية والدبلوماسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.



كتاب مُحكَّم علمياً وفقاً لأصول التحكيم السري. صدرت طبعته الأولى عام 2015 عن كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت، فلسطين.